



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة : علوم تجارية

التخصص : تجارة دولية

الموضوع:

أثر تغيرات أسعار النفط على معدل

التضخم في الجزائر

دراسة قياسية 2010-2016

إشراف الدكتور:

محمد مسعودي

إعداد الطالبان:

- أسامة عيـدة

- الساسي حمدي

لجنة المناقشة

رئيسا

مناقشا

مشرفا

أستاذ محاضر ب

أستاذ محاضر ب

أستاذ محاضر أ

الدكتور/ موسى جديدي

الدكتور/ عادل زقير

الدكتور / محمد مسعودي

الموسم الجامعي: 2016/2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الاهداء

بسم لله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على اشرف المرسلين أما بعد:
اهدي ثمرة عملي واجتهادي إلى اعز وأغلى ما في الوجود التي سهرت الليالي من
اجل راحتي وأضءت لي الدرب بالشموع، والتي غمرتني بعطفها وحنانها في
صغري وتمنت تفوقي في كبري إلى من علمتني معنى الصبر وعدم اليأس إليك
"أمي العزيزة والغالية" أطال الله في عمرها.
إلى تاج فخري وقدوتي وعوني والذي عمل من اجلي، وعلمني سبل النجاح
والمثابرة إلى من يتعب
لنرتاح ويشقى لنسعد "أبي" أطال الله في عمره.
إلى الروح الطاهرة المغفور له بإذن الله عمار
والى جميع اخواتي وخاصة انور
إلى أطفال الصغار ريتاج، محمد الحافظ، سيدة المنتهى
والى الزوجة الكريمة وإلى قرة عيني ألاء نور سين
إلى كل من ذكرهم قلبي ونساهم قلبي

أسامة



الآهداء

اهدي هذا العمل المتواضع إلى أمي الغالية حفظها الله ورعاها ، التي كانت
تفرح لفرحي وتحزن لحزني وتحاول قدر المستطاع إسعادي وكان همها الوحيد
أن تراني ناجحا متفوقا سعيدا أطال الله في عمرك يا أمي الغالية
والى أبي الذي كد وجد من اجل إسعادنا الذي تعب من اجل راحتنا والذي
حرم نفسه من الكثير من اجلنا والذي مدنا بالقوة والعزيمة ولم يبخل بشي من
اجل مواصلي دراستي حفظك الله ورعاك وعوضك الله خير مما حرمت به
نفسك من اجلنا
والى كل أفراد عائلي جميعا من الصغير إلى الكبير
والى كل الأقارب دون استثناء

الأساسي



شكر و عرفان

﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُون﴾

صدق لله العظيم

الحمد لله أولاً أن نشكره عز وجل على عظيم نعمته الذي أنام دربنا ومكنا بفضلته
من القيام بهذا الإنجاز.

والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير الأنام على اله وصحبه وسلم

أما بعد

تشرف أن نوجه بخالص الشكر وعظيم التقدير والامتنان والعرفان بالجميل إلى أستاذنا

الفاضل " مسعودي محمد " الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة ولأن عبارات

الشكر والعرفان لن توفيك حقا فإننا نسأل من الله عز وجل

أن يوفقك ويسدد لك خطاك

كما تتوجه بالشكر إلى الدكتور " عقبة الريمي " الذي لم يدخر جهدا في مساعدتنا

ولم يخل علينا بنصائحه القيمة.

كما لا يفوتنا التقدم بالشكر المسبق إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا وتحملوا عناء

قراءة ومناقشة المذكرة

ملخص:

لقد حاولت الدراسة تقييم أثر تغيرات أسعار النفط على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2016) من خلال مرحلتي البحث الاستكشافي والبحث الإستنتاجي، حيث قمنا في البحث الإستكشافي بتعيين المتغيرات المؤثرة في ظاهرة التضخم والتي لها علاقة بالريع النفطي كما وصفنا اتجاه العلاقات بين تلك المتغيرات بحسب النظرية الاقتصادية وصولا لصياغة الفرضيات.

أما في البحث الاستنتاجي القياسي حاولنا اختبار مدى تحقق تلك الفرضيات في مجمع الدراسة من أجل تحديد أثر تغيرات أسعار النفط على معدل التضخم قياسيا في الجزائر خلال (2010-2016) ولقد توصلنا إلى وجود علاقة عكسية بين تغيرات أسعار النفط ومعدل التضخم إي عند انخفاض الريع البترولي يؤدي إلى انكماش العرض الكلي وهذا بدوره يؤثر على الطلب الكلي من خلال تقليص الإنفاق الحكومي من قبل الدولة أيضا بالنسبة للاستثمار في مجال الريع البترولي ينخفض وهذا الأخير يتسبب في تسريح عديد العمال وإنتشار البطالة، كذلك يتأثر الاستهلاك من خلال ارتفاع الأسعار .

أما الصادرات والواردات تتأثر ذلك عند انخفاض الريع البترولي ينخفض العرض الكلي أي بمعنى تراجع في الصادرات مع العلم أن الواردات دائما في تزايد بحكم أنه لا يوجد إنتاج حقيقي مما يستلزم على الحكومة سياسة الانغلاق الاقتصادي للحد من الواردات وبالتالي زيادة الطلب على السلع المحلية مما يرتفع أسعارها كل هذه المؤشرات تفسر بأن انخفاض أسعار النفط تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم .

الكلمات المفتاحية : معدل التضخم أسعار النفط، الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

Résumé

Cette étude à essayé la valorisation des perturbations des prix du pétrole sur le phénomène d'inflation en Algérie, durant la période (2010-2016) à travers les deux étapes, la recherche déductive, et la recherche exploratoire , ou nous avons mis dans la recherche déductive par la désignation des paramètres influant sur le phénomène d'inflation qui a une relation avec le bénéfice pétrolier , et aussi nous avons décrit le sens des relations entre les variations selon le théorème économique en arrivant à la rédaction des hypothèses.

En ce qui concerné la recherche déductive nous avons essayé de voir comment est réalisé ces hypothèses dans la communauté universitaire pour repérer l'effet des perturbations du pétrole sur le taux d'inflation durant la période (2010-2016) en Algérie, nous avons abouti a l'existence d'une relation inverse entre les perturbations des prix du pétrole et le taux d'inflation

A la baisse des bénéfices pétroliers provoque contraction globale de l'offre et à son tour, influe sur la demande globale en réduisant les dépenses publiques de l'État aussi des investissements dans le domaine de pétrole de loyer est réduit et celui-ci entraîne la démobilisation de nombreux travailleurs et la propagation du chômage, la consommation également affectée par la hausse des prix. Les exportations et les importations qui sont touchées par la baisse des loyers diminue l'offre globale de pétrole en d'autres termes, la baisse des exportations en sachant que les importations sont toujours de plus en plus, en vertu de qu'il n'y a pas de production réelle, ce qui nécessite l'isolement économique du gouvernement pour réduire les importations d'où l'augmentation des demandes sur la marchandise locale (produits locaux) et aussi l'augmentation de leur prix une demande accrue de la politique des produits nationaux que la hausse des prix tous ces indications expliquent que la baisse des prix du pétrole conduisent à des taux d'inflation plus élevés du consommateur.

Mots clés: INFT, PDP, CPI

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	أثر تغيرات أسعار النفط على معدل التضخم في الجزائر (دراسة قياسية 2010-2016)
IV .III	الإهداء
V	شكر وعرفان
VI	ملخص
VIII.VII	فهرس المحتويات
IX	قائمة الجداول
X	قائمة الأشكال
XI	قائمة الاختصارات
XII	قائمة الملاحق
أ	مقدمة عامة
الفصل الأول: الإطار النظري مابين تقلبات أسعار النفط ومعدل التضخم	
02	تمهيد الفصل الأول
03	المبحث الأول: ماهية السوق النفطية العالمية
03	المطلب الأول: نشأة وتطور السوق النفطية العالمية
08	المطلب الثاني: المفاهيم الأساسية للبترو و الأسعار النفطية العالمية
13	المطلب الثالث: العوامل المحددة والمؤثرة في الأسواق النفطية
17	المبحث الثاني: المحروقات في الجزائر
17	المطلب الأول: تطور الصناعة البترولية في الجزائر
20	المطلب الثاني: الأزمات السعرية في صناعة النفط
23	المطلب الثالث: صندوق ضبط الموارد
26	المبحث الثالث: تحليل ظاهرة التضخم
26	المطلب الأول: مفهوم التضخم والدورات الاقتصادية
33	المطلب الثاني: أنواع التضخم
38	المطلب الثالث: أسباب التضخم وآثاره
49	خلاصة الفصل الأول

فهرس المحتويات

الفصل الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على معدل التضخم في الجزائر (دراسة قياسية 2010-2016)	
51	تمهيد الفصل الثاني
52	المبحث الأول: التضخم في الجزائر
52	المطلب الأول: أسباب التضخم في الجزائر
56	المطلب الثاني: تطور معدلات التضخم في الجزائر وتقلبات أسعار النفط
59	المطلب الثالث: آثار التضخم في الجزائر
63	المبحث الثاني: تقلبات أسعار النفط في الاقتصاد الجزائري
63	المطلب الأول: تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري
64	المطلب الثاني: حركة أسعار النفط وتطور معدلات التضخم
67	المطلب الثالث: مؤشرات قياس معدلات التضخم
69	المبحث الثالث: الإطار القياسي لأثر تغير سعر النفط على معدل التضخم.
69	المطلب الأول: الإطار النظري لتحليل الانحدار الخطي البسيط
79	المطلب الثاني: توصيف وتعين نموذج الدراسة
84	المطلب الثالث: التحليل الاقتصادي للنتائج القياسية
85	خلاصة الفصل
87	الخاتمة العامة
91	قائمة المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
09	النسب المئوية لعناصر البترول	01-01
19	ديناميكية سيطرة سوناطراك على القطاع النفطي وتطوره	01-02
53	الصادرات و الواردات وصادرات المحروقات خلال فترة 2010-2016	02-03
54	تطور معدلات التضخم وكمية النقود في الجزائر خلال الفترة 2010-2016	02-04
55	معدلات التضخم و معدل الأجور خلال فترة 2010-2016	02-05
56	تطور معدل التضخم خلال الفترة 1990-1998	02-06
58	تطور معدل التضخم خلال الفترة 1998-2016	02-07
58	المتوسط السنوي لأسعار النفط مع معدل التضخم خلال الفترة 2010-2016	02-08
60	تطور معدلات الاستثمار والادخار ومعدل التضخم خلال الفترة 2010-2016	02-09
61	تطور معدل التضخم مع ميزان المدفوعات خلال الفترة 2010-2016	02-10
63	تطور معدل النمو الاقتصادي مع المتوسط السنوي لأسعار النفط خلال الفترة 2010-2016	02-11
67	تطورات معدل الاستهلاك من الناتج الداخلي الخام مع معدل التضخم خلال الفترة 2010-2016	02-12
81	تقييم معلمات النموذج	02-13

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
29	تفسير وجود الفجوة التضخمية	01-01
30	مفهوم الفجوة الانكماشية	01-02
31	مراحل ارتفاع الأسعار	01-03
38	التضخم الناشئ عن زيادة في الطلب	01-04
39	نظرية سحب الطلب	01-05
53	الصادرات و الواردات وصادرات المحروقات خلال الفترة 2010-2016	02-06
54	تطور معدلات التضخم وكمية النقود في الجزائر خلال الفترة 2010-2016	02-07
55	معدلات التضخم و معدل الأجور في الجزائر خلال الفترة 2010-2016	02-08
58	تطور معدل التضخم خلال الفترة 1998-2016	02-09
59	المتوسط السنوي لأسعار النفط مع معدل التضخم خلال الفترة 2010-2016	02-10
61	تطور معدلات الاستثمار والادخار ومعدل التضخم خلال الفترة 2010-2016	02-11
62	تطور معدل التضخم مع ميزان المدفوعات خلال الفترة 2010-2016	02-12
64	تطور معدل النمو الاقتصادي مع المتوسط السنوي لأسعار النفط خلال الفترة 2010-2016	02-13
67	تطورات معدل الاستهلاك من الناتج الداخلي الخام مع معدل التضخم خلال الفترة 2010-2016	02-14
70	الهدف من طريقة المربعات الصغرى	02-15
73	توزيع المعاينة لـ θ ثنائي الطرف	02-16
80	مخرجات Eviewse 8	02-17
83	منحنى بياني يمثل تطور الواردات خلال الفترة 2010-2016	02-18
83	منحنى بياني يمثل تطور أسعار النفط خلال الفترة 2010-2016	02-19
83	منحنى بياني يمثل تطور كمية الإنتاج خلال الفترة 2010-2016	02-20

قائمة الاختصارات

رمز الاختصار	الدلالة
CPI	الرقم القياسي لأسعار المستهلك
INFT	معدلات التضخم
PDP	أسعار النفط
OPEC	منظمة الأقطار المصدرة للنفط
OCDE	بلدان منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية
API	معهد البترول الأمريكي
CFP	الشركة الفرنسية للبترول
SN REPAL	الشركة الوطنية للبترول بالجزائر
CREPS	الشركة التنقيب واستغلال البترول في الصحراء
ONS	الديوان الوطني للإحصائيات
M	الواردات
QP	كمية الإنتاج

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	تركيبة الصادرات والوردات حسب فوج المنتجات (بنك الجزائر 2013)
02	تركيبة الصادرات والوردات حسب فوج المنتجات (بنك الجزائر 2015)
03	الوضعية النقدية (بنك الجزائر 2013)
04	الوضعية النقدية (بنك الجزائر 2015)
05	نفقات الإدارة المركزية (بنك الجزائر 2013)
06	نفقات الإدارة المركزية (بنك الجزائر 2015)
07	المتوسط السنوي لأسعار النفط(التقرير السنوي لمنظمة الأقطار العربية 2012)
08	المتوسط السنوي لأسعار النفط(التقرير السنوي لمنظمة الأقطار العربية 2016)
09	مصادر واستخدامات الموارد بالأسعار الجارية (بنك الجزائر 2013)
10	مصادر واستخدامات الموارد بالأسعار الجارية (بنك الجزائر 2015)
11	ميزان المدفوعات (بنك الجزائر 2013)
12	ميزان المدفوعات (بنك الجزائر 2015)
13	مؤشرات أسعار الاستهلاك وكميات الإنتاج وحجم الواردات وأسعار النفط
14	جدول سودنت
15	جدول فيشر

مقدمة عامة

تمهيد:

يعد التضخم من أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجه معظم إقتصاديات دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، نظرا لتأثيره الممتد إلى الأفراد وكذلك القطاع الحكومي وقطاع الأعمال، حيث إن ظاهرة التضخم ليست وليدة العصر بل هي مسايرة لكافة الأنظمة الاقتصادية حيث يزداد تأثير التضخم على إقتصاديات البلدان كلما توافرت البيئة المناسبة التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية في الإقتصاد، والتي تعتمد في تأثيرها على مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع، فقد عانت البيئة الاقتصادية لكثير من الدول من مشكلة التضخم، وهذه الظاهرة تعددت وتنوعت تفسيراتها وأسبابها وبالمقابل تعددت آثارها البالغة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

إن بين أهم النقاط الملفتة للنظر خلال مراحل تطور الإقتصاد الجزائري ظاهرة التضخم، وما تسببه هذه الأخيرة من أثار تلقي بضلالها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ويعتبر التضخم أحد أهم المؤشرات الرئيسية لمدى تحكم الدولة في أوضاع الإقتصاد الكلي، كونه حالة مرضية لصيقة بالحياة الاقتصادية للدول المتقدمة والمتخلفة، ولا سيما الجزائر التي عانت من الأبعاد والانعكاسات الخطيرة لهذه الظاهرة، المتمثلة في صورة ارتفاعات الأسعار التي صاحبت الأسواق الوطنية خاصة في بداية تسعينيات القرن الماضي.

إن اعتماد الإقتصاد الجزائري على الموارد البترولية كمصدر رئيسي للعملة الأجنبية يرتب عنه آثار على الإقتصاد الكلي جعلت من نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مرهونا بتقلبات أسعار النفط الدولية، التي كان لها تأثيرات كبيرة على قيمة الصادرات والإيرادات العمومية ومدى توفر النقد الأجنبي، كما كان لها أيضا تأثير مباشر على إدارة الإنفاق العام، إذ أن أسعار النفط المتزايدة في أغلب الأحيان أدت إلى حدوث زيادة دائمة في الموارد المالية، قادت إلى مستويات عالية من الإنفاق العام كان من الصعب خفضها.

وتعتمد الجزائر على النفط كمصدر مهم للمداخيل في تعزيز جهودها التنموية، ويرجع ذلك بشكل أساسي لعائداته السريعة ورجحيته العالية، إلا أن ما تعرضت له السوق البترولية من هزات متتالية منذ سنة 1986 إلى يومنا هذا، هي حصيلة لعوامل متعددة انعكست في النهاية على تقلبات حادة في أسعار النفط هبوطا وارتفاعا تفضي إلى حالة من عدم الإستقرار، وتنتج آثار اقتصادية تختلف بإخلاف سلوك تلك الأسعار في مختلف إقتصاديات الدول نظرا لوجود علاقات متشابكة ومتراطة تجمعها ومختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية من بينها معدلات التضخم.



هكذا يبدو جليا هشاشة تركيبة الاقتصاد الجزائري وارتباطه الوثيق بقطاع النفط خاصة في ظل فشل مختلف السياسات الاقتصادية المنتهجة خلال ما عرف بفترة الإصلاحات في تقليص درجة تبعية الاقتصاد الوطني لهذا القطاع، مما أدى إلى مروره بعدة تقلبات أسهمت في ظهور أوضاع تتراوح بين الضغوط التضخمية، وحالات البطالة، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وفي هذا الإطار جاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على آثار تقلبات أسعار النفط على معدلات التضخم في الجزائر وقد تم التركيز على الفترة (2010-2016) حيث عرفت هذه الفترة تذبذبات كبيرة في الأسعار، وبالمقابل شهدت مرور الاقتصاد الجزائري بمراحل متعددة تماشيا مع تطور الظروف الدولية والمحلية.

إشكالية البحث:

اعتمادا على ما سبق يمكن أن نطرح تساؤل حول الإشكالية التالية :

ما مدى تأثير تغيرات أسعار النفط على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010-2016 ؟

وبغية الإحاطة والإلمام بجيشيات الموضوع حاولنا تجزئة الإشكالية الأساسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- كيف يرتبط القطاع النفطي الجزائري بتقلبات الدورات الاقتصادية؟
- 2- كيف تؤثر تقلبات الربح النفطي على معدل التضخم في ظل ثبات العرض الكلي؟
- 3- كيف تؤثر تقلبات الربح النفطي على معدل التضخم في ظل انكماش العرض الكلي؟

فرضيات البحث:

لمعالجة الإشكالية السابقة والإجابة على مختلف الأسئلة المتعلقة بها حددنا الفرضيات التالية:

- 1- ترتبط الدورات الاقتصادية في الجزائر ارتباطا قويا بتقلبات الربح النفطي (السعر \times الكمية)؛
- 2- تؤدي تقلبات الربح النفطي إلى تقلبات في معدل التضخم بنفس الاتجاه عن طريق تقلبات الطلب الكلي في ظل ثبات العرض الكلي؛
- 3- تؤدي تقلبات الربح النفطي إلى تقلبات معدل التضخم في الاتجاه المعاكس في ظل انكماش العرض الكلي؛

مبررات اختيار الموضوع:

- القيمة العلمية للموضوع وتعلقه بالواقع ومواقبته هذا العصر؛
- رغبة شخصية في الدخول إلى البحث في عالم البترول التي تتسم بنوع من الحيوية والديناميكية؛

- أن الاقتصاد الوطني يعتمد كله على ما يجنيه من هذا القطاع وأن تقلباته تنعكس بالإيجاب والسلب على مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى؛

- تعتبر ظاهرة التضخم من أخطر الظواهر التي تهدد الإستقرار الاقتصادي ورفاهية المجتمع لذا فهي تحتاج إلى دراسات تهتم بمعرفة وتحليل أسبابها وأثارها،ومن ثم احتوائها أو التخفيف منها وبالتالي تحقيق نمو واستقرار اقتصادي؛

- الانخفاض الكبير الذي عرفته أسعار النفط مؤخرا (جوان 2014) في السوق البترولية العالمية وتزايد الاهتمام بهذا الموضوع في الآونة الأخيرة.

أهمية الدراسة:

- انه موضوع اقتصادي هام وتكمن أهميته دراسته في أنها تبرز الدور الذي يمكن أن يلعبه سعر النفط في التأثير على معدلات التضخم في الجزائر،وكذلك التحديات التي سيواجهها الاقتصاد الوطني؛

- الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بمشكل تصدري وحيد يجعل من الاقتصاد الوطني هشاً وعرضة للصدمات و الأزمات الاقتصادية؛

- إن معرفة آثار تقلبات أسعار النفط على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر تعتبر ضرورة ملحة لاستشراف آفاق المستقبل و احتمالاته.

أهداف الدراسة:

- محاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة والسعي لاختبار الفرضيات المتبناة؛

- معرفة سير السوق النفطية وكيفية تحديد الأسعار فيها؛

- تسليط الضوء على التضخم في الجزائر ومعرفة أسبابها وأثارها؛

- محاولة إبراز طبيعة العلاقة بين تذبذبات أسعار النفط ومعدلات التضخم بالإضافة إلى تحليل وتقييم تلك العلاقة.

الدراسات السابقة:

من خلال القيام بهذا البحث اعتمدنا على:

دراسة سعد الله داود " الجزائر بين إشكاليات أسواق النفط والانتقال لاقتصاد الطاقة المتجددة "

أطروحة دكتوراه، تخصص:تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2015-2016، حيث كانت إشكالية الباحث

كمايلي:



ما هي الصعوبات والقيود التي قد تواجه مبادرات التحول لاقتصاد الطاقة المتجددة في الجزائر في ظل إشكاليات أسواق النفط المتعلقة بمكانزمات تحديد الأسعار وتزايد أهمية المصادر غير التقليدية للطاقة؟ وتناولت بشكل عام الإطار النظري لصناعة النفط من خلال التطرق إلى اتجاهات السيطرة على أسواق النفط وكذا السياسات السعرية للأوبك وانعكاساتها على استقرار الأسواق وقد أوضح الباحث اتجاهات الطلب ومستقبل الإمدادات النفطية، كما أشار الباحث إلى ميكانزمات تحديد أسعار النفط في أسواق الطاقة من خلال التطرق إلى ظروف أسواق النفط الحالية وكذا المفاهيم الأساسية لأنظمة تسعير النفط والإشكاليات السوقية للطاقات المتجددة.

دراسة عيسى مقلید " قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية " رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2007-2008 وتبلور إشكالية الدراسة في مايلي: إلى أي مدى يمكن للدولة الجزائرية أن تفقد سيطرتها ورقابتها على ثرواتها النفطية في ظل التحولات الاقتصادية وفتح مجال المحروقات للشركات العالمية مما قد يجعل مستقبل قطاع النفط الجزائري معرضا لمشاكل +حقيقية في ظل هذا التوجه؟

حيث تناول الباحث أهمية الطاقة والإمكانات النفطية الجزائرية من خلال التطرق إلى الاحتياطات من المحروقات وتطور شبكة نقل المحروقات وميزات خاصة للمحروقات الجزائرية، كما أشار الباحث إلى خصائص الاقتصاد الجزائري والاعتماد على المحروقات وكذا التحولات الاقتصادية وانعكاساتها على قطاع المحروقات.

دراسة مقراتي حميد " أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر " رسالة ماجستير، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة أحمد بوقره، بومرداس، 2014-2015، حيث كانت إشكالية على النحو التالي: ما هو أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر؟

من خلال هذه الدراسة تناول الباحث الإنفاق الحكومي وآثاره الاقتصادية كما تطرق الباحث إلى التضخم وفق النظريات الاقتصادية وتلخصت هذه الأخيرة من خلال مفهوم التضخم، قياسه وأنواعه وكذا أسباب التضخم و أساليب معالجته.

الإطار المكاني والزمني

لقد اقتصر الإطار المكاني للدراسة على بلدنا الجزائر الذي عرف تذبذبات كبيرة في مستويات أسعار النفط كما عانى من مشكلة التضخم، وذلك لمعرفة أثر هذه التذبذبات على معدل التضخم يعتبر من المؤشرات الاقتصادية المهمة.



أما من حيث الإطار الزمني فقد تم اختيار الفترة الممتدة من 2010 إلى 2016 كون هذا المجال يعتبر كاف و مناسب لاستخدام الطرق الإحصائية و القياسية بالإضافة إلى توفر بعض المعطيات الخاصة بالمتغيرات المستخدمة خلال هذه الفترة بالإضافة إلى تجنب تكرار بعض الدراسات، التي أجريت من قبل والتي تخص الجزائر بفترة زمنية أخرى هذا من جهة ومحاولة وضع إضافة بسيطة للموضوع من جهة أخرى من خلال النتائج.

منهج الدراسة:

للإجابة على صحة الفرضيات من عدم صحتها قمنا بتطبيق كلا من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والإحصائي، حيث استخدمنا المنهج الوصفي في تجميع المعلومات، والتعريف ببعض المفاهيم الخاصة بالجانب النظري للدراسة، أما المنهج التحليلي والإحصائي فقد تم استخدام أدوات القياس الاقتصادي، محاولين تقدير العلاقة بين تقلبات أسعار النفط ومعدل التضخم بالاستعانة بالإحصائيات و البيانات المتاحة على مواقع بعض الهيئات الدولية الرسمية.

صعوبات الدراسة:

- تباين وتعارض الإحصائيات والبيانات الخاصة بالدراسة الصادرة عن الهيئات المختلفة؛
- عدم توفر إحصائيات معدلات التضخم الشهرية للجزائر في مختلف المواقع الإحصائية؛
- جل المراجع التي تتناول أسعار البترول لا تواكب التطورات الحديثة.

تقسيمات البحث:

للإجابة على التساؤلات المطروحة ولتحقيق أهداف الدراسة قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين حيث سنتطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري ما بين تقلبات أسعار النفط ومعدل التضخم، والذي تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث حيث خصص المبحث الأول إلى ماهية السوق النفطية العالمية أما المبحث الثاني فقد تم التطرق إلى المحروقات في الجزائر، وفي المبحث الأخير فقد تم تناول تحليل ظاهرة التضخم.

في حين جاء الفصل الثاني تحت عنوان أثر تقلبات أسعار النفط على معدل التضخم في الجزائر(دراسة قياسية 2010-2016) تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول التضخم في الجزائر، أما المبحث الثاني تم التطرق لتقلبات أسعار النفط في الاقتصاد الجزائري، أما في المبحث الأخير فقد خصص إلى الإطار القياسي لأثر تغير سعر النفط على معدل التضخم، بالاعتماد على مؤشر أسعار النفط كمرجع قياسي لقياس معدل التضخم .



الفصل الأول

الإطار النظري ما بين تقلبات أسعار النفط و معدل التضخم

المبحث الأول: ماهية السوق النفطية العالمية.



المبحث الثاني: المحروقات في الجزائر.



المبحث الثالث: تحليل ظاهرة التضخم.



تمهيد الفصل:

لقد أصبح النفط عماد النهضة الصناعية وعصب الإقتصاد بكل ما تحمله الكلمة من معنى، وبات استخدامه ومشتقاته غير مقتصر على مجتمع دون آخر، أو دولة دون غيرها، فالدول المتقدمة تحتاج إلى النفط لأنه ببساطة كان ولا يزال يشكل قاعدة نموها الإقتصادي، وتفوقها الصناعي والتكنولوجي، في حين تحتاجه الدول النامية بغية تحقيق تقدمها وتنميتها الإقتصادية واللاحق بركب الحضارة المعاصرة، وفي ظل هذه الأهمية التي اكتسبها النفط كمادة وسلعة إستراتيجية متعددة الإستخدامات لا يمكن الإستغناء عليها، تظل أسعاره المتقلبة المحرك والمحدد الأساسي للأداء الإقتصادي العالمي، ومادة دسمة للباحثين الإقتصاديين الذين خصصوا جزء كبيراً من دراستهم وأبحاثهم لتحليل علاقة تقلبات أسعار النفط وربطها بالتقلبات التي تطرأ على مختلف المتغيرات الإقتصادية الكلية. حيث إن التبعية المفرطة للنفط في تمويل الاستثمارات، وضعت الدول التي يعتمد اقتصادها على الريع البترولي في موقع تواجه فيه تحديات اقتصادية كبيرة وهكذا أصبحت هته الأخيرة في حيرة من أمرها أمام الإجراءات اللازمة لمواجهة أبرز المشكلات التي تعترض اقتصادها ألا وهو ظاهرة التضخم والذي يشكل خطراً حقيقياً على النشاط الاقتصادي ككل، وقد خص هذا الموضوع بالكثير من البحث والتحليل طيلة عقود من الزمن، فتعددت المدارس التي حاولت شرح الظاهرة وتفسيرها ووضعها في إطار رياضي، كما تعددت السياسات والأساليب الموجهة لمواجهة هذه الظاهرة واحتوائها والحد من آثارها وسلباتها والقضاء عليها، ومن خلال هذا الفصل سنحاول التعرف على الشروة النفطية والتطرق إلى الجانب النظري لظاهرة التضخم من خلال المباحث التالية.

المبحث الأول: ماهية السوق النفطية العالمية؛

المبحث الثاني: المحروقات في الجزائر؛

المبحث الثالث: تحليل ظاهرة التضخم.

المبحث الأول: ماهية السوق النفطية العالمية

إن البترول هو مادة غير متجددة، يعتبرها البعض أم المواد الأولية، حيث يتبوأ من هذا المنظور مكانة الصدارة ضمن العلاقات الاقتصادية الدولية ونظرا لخصوصيته وأهميته في الأسواق العالمية، فهو ليس له بديل فكان بذلك سوق النفط غير خاضع لآليات العرض والطلب فقط كباقي الأسواق الأخرى، وإنما لاعتبارات عديدة.

المطلب الأول: نشأة وتطور السوق النفطية العالمية

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى نشأة وتطور السوق النفطية العالمية.

الفرع الأول: مفهوم السوق النفطية العالمية

هو المكان الطبيعي أو الوهمي مكانيا أو جغرافيا لحدوث عملية تبادل السلعة النفطية، خاصة الخام منها بين الأطراف المتبادلة.

هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة ألا وهو النفط، يحرك هذه السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق، هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية، العسكرية، المناخية، وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية.¹

الفرع الثاني: نشأة وتطور السوق النفطية العالمية

مرت سوق النفط العالمية بعدة مراحل على مدى نصف قرن من الزمن، شهدت في البعض منها تغييرات أساسية بالرغم من عدم وجود توافق في الآراء فيما يتعلق بمسألة التغير الدوري مقابل التغير الهيكلي في سوق النفط خلال السنوات المقبلة.

أولا: المراحل التاريخية التي عرفتها سوق النفط العالمية

يمكن تقسيم التطورات في سوق النفط في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى عدد من المراحل منها:

1- فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (1950-1973)

امتدت هذه المرحلة من بداية اكتشاف النفط في أواخر القرن التاسع عشر إلى 1973 عام، وقد أتسمت بسيطرة تامة للدول الصناعية المتقدمة، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية من خلال شركاتها الكبرى الشقيقات السبع والشركات المستقلة وشركات أخرى، فتضاعف الإنتاج العالمي ليصل إلى 22م ب/ي عام 1960، ثم 47.8 م ب/ي عام 1970، تميزت بظهور منظمة الأوبك، كما تميزت هذه المرحلة بالتوسع السريع، وهي الفترة المرتبطة بتعمير الضواحي في الولايات المتحدة وبالانتعاش الاقتصادي في أوروبا و اليابان و تحول النفط من

¹ قويدري فوشيح بوجعة، "إنعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية" رسالة ماجستير، تخصص: نقود ومالية، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف،

وقود أمريكي إلى وقود عالمي، و إن كان لا يزال مقتصرًا إلى حد كبير على بلدان منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OCDE) حينذاك و ذلك خلال الفترة الممتدة ما بين (1950-1970).

2- فترة الاضطراب في سوق النفط العالمية

شهدت السوق النفطية خلال هذه الفترة موجة من الاضطرابات صاحبها خوف من حدوث خلل في تدفق الإمدادات ووصول الإنتاج النفطي إلى ذروته، وارتفاع النفط بنحو (10) أضعاف، والركود الاقتصادي العالمي، وتغيير ملكية الموارد النفطية من الشركات النفطية العالمية الكبرى إلى البلدان المضيفة، وشهدت هذه الفترة معارضة "أوبك" للسياسات الشركات النفطية الكبرى في تسعير النفط، ولجوء بلدان "أوبك" إلى تأميم الثروة النفطية وفرض الحظر النفطي بعد نشوب حرب أكتوبر 1973.¹

3- الفترة في أواخر السبعينيات إلى منتصف الثمانينيات

والتي تميزت باختيار الطلب على النفط في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) وعودة ظهور الإنتاج من خارج أوبك، وعدم قدرة أوبك المحافظة على الإرتفاع في مستويات الأسعار والإبقاء على الحد الأدنى المقبول من حصة السوق، وقد امتدت هذه المرحلة حتى بداية الثمانينات حينما اضطرت "أوبك" تحت ضغط أوضاع السوق النفطية وسياسات المستهلكين إلى بداية اللجوء لما يسمى بحصص وسقف الإنتاج.

4- الفترة من منتصف الثمانينيات إلى أوائل عام 2002

لم تكن أسعار النفط خلال معظم هذه الفترة مرتفعة جدا بحيث تؤثر سلبا على الطلب، و ليست منخفضة بالدرجة التي قد تحد من الاستثمارات، و ابتداء من عام 1986 انهارت أسعار النفط ثم حصلت زيادة تدريجية في حصة أوبك من السوق النفطية، و شهدت الطاقة الإنتاجية الإضافية انخفاضا في مستوياتها، و قد امتدت هذه المرحلة من عام 1984 حتى عام 1988 حيث اتسمت بسيطرة شبه تامة من قبل الدول المستهلكة، كما شهدت أيضا تدهور نفوذ "أوبك" و انخفاض الأسعار إلى مستويات قريبة من تلك السائدة قبيل حصول الحظر النفطي جراء نشوب حرب أكتوبر 1973، و أضحي يطلق على السوق النفطية في هذه المرحلة بسوق المستهلكين.²

5- الفترة من عام (2002 إلى 2013)

¹ دخلي عبد الرحمان " اثر تذبذبات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي" رسالة ماجستير، تخصص: علوم مالية، جامعة يحي فارس المدينة، الجزائر، 2014، 2015 ص: 40، 41.

² خليل دعاس " مستقبل السوق البترولية وآفاق الطاقات المتجددة" أطروحة دكتوراه، تخصص: تخطيط، جامعة الجزائر 3، 2011، 2012 ص: 53.

وتميزت هذه الفترة بالاهتمام المتزايد بنمو الطلب على النفط في آسيا، خصوصا في الصين والهند وظهر الاختناقات في كامل سلسلة الإمدادات النفطية، ويتوقع أن تتميز هذه المرحلة بوصول إنتاج النفط غير التقليدي من خارج أوبك إلى ذروته، فيما يتوقع وصول إنتاج أوبك هو الآخر إلى ذروته.

وبدأت إرهابات هذه المرحلة مع مستهل العام 1999 حيث إستعادت "أوبك" الكثير من نفوذها المفقود دون السعي إلى تأجيج الخلاف مع الدول المستهلكة، ولعل هذه السمة هي الأبرز لهذه المرحلة حيث نشهد في العموم حالة توازن للقوة بين المنتجين والمستهلكين بعيدا عن أي تفرد من أي طرف في إقرار سياسات الإنتاج أو الأسعار على النحو الذي يرغب فيه.

وقد كانت التحولات التي عرفتها السوق النفطية أواخر التسعينات وما صاحبها من إختيار للأسعار في أواخر 1998 وأوائل 1999 بمثابة الحافز لدول "أوبك" الوضع سياسة نفطية جديدة لا تخص دول المنظمة وحدها وإنما بالتنسيق مع المنتجين والمصدرين الرئيسيين الآخرين في العالم، حتى يتم ضبط السوق والعودة بالأسعار عن اتجاهها الذي كان مستمرا في الانخفاض منذ عام 1997.

وفي نفس السياق، ساهم تغير العوامل التي كانت سببا في نجاح الدول المستهلكة في بسط سيطرتها على السوق النفطية و لعل أبرزها وصول سياسات ترشيد الطاقة المعتمدة من قبل الدول المستهلكة إلى نهايتها، في مقابل النمو المطرد في استهلاك النفط من قبل بعض الدول التي شهدت نموا سريعا خلال حقبة الثمانينات و التسعينات إلى يومنا هذا مثل الصين و الهند، فضلا عن الترنح في الجهود الرامية إلى تطوير بدائل النفط واقتصارها بشكل كبير على الغاز الطبيعي باعتباره أقل تلويثا للبيئة بالإضافة إلى بلوغ محاولات الدول المستهلكة للنفط و مساعيها في محاولة تكثيف البحث عن النفط و الاكتشاف في بلدان خارج "أوبك" إلى نهايتها حيث لم يتم اكتشاف النفط بكميات يعتد بها طوال العقدين الأخيرين سوى في منطقة آسيا الوسطى، و هو ما يبقى "أوبك" تستحوذ على حوالي 40% من إجمالي المعروض العالمي من النفط.

ومنذ عام 2002 وحتى عام 2013 لم نشهد انخيار لأسعار النفط للعديد من الأسباب، ربما تأتي على رأسها أن سوق النفط قد شهدت تغيرات جوهرية نتيجة عودة "أوبك" للتصبح طرفا رئيسيا فيها بعد فترة غياب طويلة تقلصت خلالها قوتها، حيث كانت السوق خلال هذه الفترة سوق مشترين لا سوق بائعين، وعليه يمكن القول بأن السوق النفطية شهدت ابتداء من نهاية سنة 1999، نوعا من التوازن في القوى بين كل من المنتجين لا سيما دول "أوبك"، والمستهلكين الذي سيطروا على السوق لفترة تقارب 15 عاما، من 1974 إلى 1999.¹

¹ دخلي عبد الرحمان " اثر تدنجات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي " مرجع سبق ذكره ص: 42، 43.

6- الفترة من عام (2013 إلى 2015)

تميزت هذه الفترة بانخفاض أسعار النفط العالمية خلال عام 2015 بشكل ملحوظ ، لتصل إلى أقل مستوياتها منذ عام 2005، حيث تراوحت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك ضمن نطاق واسع تراوح ما بين 33.6 و62.2 دولار للبرميل خلال أشهر السنة، وبلغ المتوسط السنوي للسلة 49.5 دولار للبرميل مشكلاً بذلك انخفاضا بحدود 46.7 دولار للبرميل، أي ما يعادل نسبة انخفاض 48.5% بالمقارنة مع عام 2014. وشهد النصف الأول من عام 2015 تحسناً نسبياً للأسعار تجاوزت خلاله المعدلات الشهرية لسعر سلة أوبك حيز 60 دولار للبرميل، بالمقارنة مع النصف الثاني من العام الذي شهد عودة تراجع الأسعار إلى مادون حاجز 40 دولار للبرميل.¹

7- الفترة من عام (2015 إلى جانفي 2017)

شهد المعدل الشهري لأسعار سلة خامات أوبك خلال شهر جانفي 2017 ارتفاعاً بمقدار 0.7 دولار للبرميل مقارنة بأسعار الشهر السابق، أي بنسبة 1.4%، ليصل إلى 52.4 دولار للبرميل، مسجلاً بذلك ارتفاعاً بنحو 25.9 دولار للبرميل، أي بنسبة 97.7% مقارنة بمعدله المسجل خلال الشهر المماثل من العام الماضي . وقد كان لقرار خفض الإنتاج الذي توصلت إليه الدول الأعضاء في أوبك خلال اجتماعها رقم 171 بمدينة فيينا النمسا، بالإضافة إلى اتفاق دول منظمة أوبك مع عدد من الدول المنتجة للنفط من خارجها على خفض إنتاجها، اعتباراً من الأول من شهر يناير 2017 ، دوراً رئيسياً في ارتفاع الأسعار خلال شهر يناير 2017، لتصل إلى أعلى معدلاتها منذ شهر يوليو 2015 ، وذلك بالرغم من المخاوف بشأن ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام، وضعف البيانات التجارية للصين.²

ثانياً: منظمة أوبك

1- مفهوم منظمة أوبك

¹ التقرير الشهري لمنظمة الأقطار العربية أوبك نوفمبر

² التقرير الشهري لمنظمة الأقطار العربية أوبك جانفي

هي هيئة دولية حكومية للبلدان المنتجة للنفط تأسست ببغداد بين 10-14-سبتمبر 1960، وقبلت كمنظمة متخصصة في الأمم المتحدة سنة 1962 بموجب القرار 6363 وهي تضم اثنتي عشرة دولة، و تعتمد على صادراتها النفطية اعتمادا كبيرا لتحقيق دخولها ويقدر إجمالي مساحة الدول المشكلة لمنظمة الأوبك بـ 11,854,977 كيلو متر مربع، وعدد السكان لهذه المنظمة بحوالي 438.440 مليون نسمة، أما معدل سعر البرميل فبلغ 78,92 دولار للبرميل في نوفمبر 2014 كما جاء في تقرير توقعات النفط العالمية لمنظمة الأوبك سنة 2014.¹

2- نشأة منظمة الأوبك

تأسست منظمة أوبك في بغداد خلال الفترة 10 إلى 14 سبتمبر 1960 باتفاق الخمسة الدول الأساسية المنتجة للنفط وهي السعودية، إيران، العراق، الكويت، فنزويلا، في اجتماع عقد بالعاصمة العراقية بغداد وبذلك أصبحت أوبك أهم منظمة أنشئت من طرف الدول النامية لرعاية مصالحها. وتتخذ المنظمة " فينا " عاصمة النمسا مقرها، والسبب الرئيسي لنشأة المنظمة هو خلق كتل في مواجهة الشركات النفطية الكبرى، وانضمت قطر لهذه المنظمة عام 1961، ثم إندونيسيا وليبيا عام 1963 والإمارات 1967 والجزائر 1969، ونيجيريا 1971، والإكوادور والغابون 1973، إلا أن الدولتين الأخيرتين انسحبتا على التوالي عامي 1992 و 1996.²

تعتبر نشأت منظمة الأقطار المصدرة للنفط OPEC سنة 1960 إجابة قوية من طرف الدول النفطية على السياسات الاحتكارية للشركات النفطية الأجنبية، حيث سجلت خلال الخمسينيات عدة محاولات من الدول النفطية لوقف احتكار صناعة النفط من طرف هذه الشركات إلا أن أغلبها لم تحقق نتائج ملموسة في أرض الواقع بل تأكد ضعف الأقطار المنتجة والمصدرة للنفط في تلك المرحلة في مواجهة إجراءات الكارتل الخاصة بتخفيض الأسعار المعلنة للنفط نهاية 1950، ولقد نتج عن ذلك تراجع مداخيل حكومات الدول النامية من النقد الأجنبي التي كان اقتصادها مرتبطا هيكليا بعوائد صناعة النفط، هذه المسألة دفعت الدول المنتجة للنفط التي تمتلك فوائض إنتاجية كبيرة الرد على هذه الإجراءات الإحتكارية بإنشاء منظمة الأقطار المصدرة للنفط OPEC سنة 1960 بهدف حماية مصالحها ومصالح الدول المستهلكة أيضا.³

3- أهداف منظمة الأوبك

¹ <http://www.echoroukonline.com> ليوم 2017-02-05- على الساعة 21: 18

² سالم بوغرة، " السياسة التسعيرية لمنظمة الأوبك وانعكاسها على سوق النفط العالمي " مذكرة ماستر، اقتصاد وتسيير بترول، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012، 2013، ص: 4.

³ سعد الله داود " الجزائر بين إشكالية أسواق النفط والانتقال لاقتصاد الطاقة المتجددة " أطروحة دكتوراه، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2015، 2016 ص: 19.

- إن هدف المنظمة في البداية هو مواجهة تدهور الأسعار الذي سبق وصاحب فترة، ولكن في الواقع للمنظمة أهداف رئيسية التي تلخص فيما يلي¹:
- تنسيق وتوحيد وتطوير السياسات النفطية للدول الأعضاء وتحديد أفضل السبل لحماية مصالحهم منفردين أو مجتمعين؛
 - المشاركة الفعالة في وضع السياسات التسعيرية، التي تضمن تحقيق استقرار الأسعار في الأسواق العالمية، والتجنب التقلبات الضارة في إيرادات النفط؛
 - تحقيق عائد عادل في إستثمارات العاملين في الصناعة النفطية؛
 - المشاركة الفعالة في وضع السياسات الإنتاجية على نحو تتميز بالانتظام والاقتصاد والكفاءة التي تضمن مصالح الدول المنتجة والمستهلكة؛
 - التعاون البناء بين الدول الأعضاء وتوحيد الجهود لتحقيق أفضل السبل لتطوير الصناعة البترولية في شتى مجالاتها، والاستفادة من مواردها وإمكاناتها لإقامة المشاريع المشتركة وخلق صناعة بترولية متكاملة.²
- بالرغم من أن أهداف منظمة OPEC لم تتحقق بشكل واضح إلا خلال السبعينات، وذلك بسبب الدور الذي لعبته الشركات النفطية العالمية الكبرى والحكومات الغربية في الحد من دور منظمة الأوبك، إلا أن الأوبك قد استطاعت فعلا خلال الستينات أن تمنع إجراءات احتكارية كانت قد اتخذتها شركات الكارتل بهدف إحداث تخفيضات أخرى على الأسعار المعلنة للنفط.³

المطلب الثاني: المفاهيم الأساسية للبترول و الأسعار النفطية العالمية

الفرع الأول: مفهوم البترول و أنواعه

أولا: مفهوم البترول

يعود اسم البترول إلى الأصل اللاتيني لكلمتي بتر (Petra) ومعناها صخر و أوليوم (Oleum) ومعناها زيت، فكان الاسم Petroleum بتروليوم ومعناها (زيت الصخر) ، وقد عرف العرب البترول بمسميات عديدة منها القار والنفط والزيت والزفت.

البترول في الأساس عبارة عن محاليل معقدة وغير متجانسة من مركبات عضوية هيدروكربونية وذات تركيبات جزئية متنوعة وخواص طبيعية كيميائية مختلفة. ويحتوي البترول الخام علي بعض الشوائب وخاصة الكبريت

¹ سالم بوغرة، " السياسة التسعيرة لمنظمة الأوبك وانعكاسها على سوق النفط العالمي " مرجع سبق ذكره، ص: 05، 06.

² فؤاد علي عبد الرحمن " إجماع خبراء حول إحصاءات الطاقة وإعداد ميزان الطاقة" مداخلة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - أوبك 18-20 أبريل 2012 ص:2.

³ سعد الله داود" الجزائر بين إشكالية أسواق النفط والانتقال لاقتصاد الطاقة المتجددة " مرجع أعلاه، ص: 19، 20.

الفصل الأول: الإطار النظري ما بين تقلبات أسعار النفط ومعدل التضخم

والأكسجين والنتروجين والماء والأملاح المعدنية ويحتوي كذلك علي بعض المعادن وخاصة الفاناديوم والحديد والصدوديوم. ومن الجدير بالذكر فإن هذه الشوائب تعتبر أمرا غير مرغوب فيه وتسبب الكثير من المشاكل في عمليات المعالجة والتكرير.

ويلاحظ أن عنصري الكربون والهيدروجين يمثلان أهم العناصر من ناحية الوزن و تكوين البترول كما يتضح من الجدول التالي:

الجدول رقم: (1-1) النسب المئوية لعناصر البترول

العنصر	النسبة المئوية بالوزن
الكربون	84- 87
الهيدروجين	11-14
الكبريت	0.05
النتروجين	0.01- 2
الأوكسجين	0.1-2

المصدر: محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات البترول والطاقة، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، مصر، 1988، ص 51

نقلا عن مذكرة: محمد رفيق دو "اثر إنتاج وتصدير البترول على النمو الاقتصادي، ص:7

مادة سائلة لها رائحة خاصة ومتميزة، ولونها متنوع بين الأسود والأخضر والبني والأصفر...إلخ. كما أنه مادة لزجة وهذه اللزوجة مختلفة بحسب الكثافة النوعية لمادة البترول الخام وهذه الكثافة النوعية متوقفة ومتحددة بمقدار نسبة ذرات الكربون فكلما زادت هذه النسبة كلما ازدادت كثافة النوعية أو ثقله والعكس بالعكس¹.

ثانيا: أنواع البترول

يصنف البترول (البترول الخام) إلى ثلاثة أنواع -وان كانت تتقارب فيما بينها وهي:

- 1- البترول البارافيني الذي يحتوي على شمع البارافين ويعطي فدار طيبا من هذا الشمع ومن الزيوت الممتازة؛
- 2- البترول الإسفلتي الذي يحتوي على قدر قليل من شمع البارافين ونسبة عالية من المواد الإسفلتية؛
- 3- البترول الخليط الذي يحتوي على كميات كبيرة من شمع البارافين والمواد الإسفلتية.

وكما أن الزيوت تختلف من حيث نسبة الشوائب العالقة بها، فهي تختلف أيضا من حيث كثافتها النوعية إذ تتراوح هذه الكثافة في أنواع البترول الخام المختلفة بين 6.56 و 6.15 ، وكلما قلت درجة الكثافة النوعية للزيت

¹ محمد رفيق دو "اثر إنتاج وتصدير البترول على النمو الاقتصادي" مذكرة ماستر، تخصص: تجارة دولية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2014، 2015 ص ص: 6، 7

كلما ازدادت فيه نسبة المقطرات الخفيفة ذات الاستعمالات الهامة كوقود السيارات والطائرات والعكس صحيح، ولقد جرت العادة في التعبير على درجة الكثافة باستخدام مقياس معهد البترول الأمريكي

American Petroleum Institute (API) كما يلي:

141.5

درجة (API) = $\frac{141.5}{\text{درجة الكثافة النوعية عند حرارة } 60\text{ ف}}$ - 9.9.8

درجة الكثافة النوعية عند حرارة 60 ف

إن درجات الكثافة النوعية للبترول تصنف إلى ثلاثة أصناف عادة هي كالآتي:

الدرجات العالية: وهي رمز البترول الخفيف والذي يتحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الخفيفة، تكون من 35° فما فوق؛

الدرجات المنخفضة: وهي رمز للبترول الثقيل والذي يتحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الثقيلة تكون 28° فما دون؛

الدرجات المتوسطة: هي رمز للبترول المتوسط مثل: زيت الغاز، زيت الديزل، وتكون مدى الدرجات النوعية ما بين 28° و 1.35° .

الفرع الثاني: أنواع تسعيرة النفط

أولاً: تعريف السعر البترولي

يعتبر السعر البترولي تلك القيمة النقدية التي تعطى للسلعة البترولية خلال فترة زمنية محددة، نتيجة تأثير عدة عوامل اقتصادية، سياسية، اجتماعية، مناخية، بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة حينها.²

ثانياً: كيفية تسعيرة النفط

البعض يعتقد بأن تسعيرة النفط عملية سهلة بينما الأمر ليس كذلك إذ إنها تخضع لعدد من المعايير والعمليات المعقدة بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية فالسعر الذي يعلن يومياً في وسائل الأعلام هو للبيع الفوري في أسواق البيع ولا يعكس بالضرورة واقع البيع الفعلي النفط المتعاقد عليه سلفاً، ويقسم العالم إلى ثلاثة أسواق لبيع النفط وهي ناميكس ووست تكساس في الأسواق الأمريكية وبرنت لأوروبا وعمان أو دبي لأسواق شرق آسيا وعلى ضوء هذه الأسواق تتم تسعيرة النفط. والبترول عادة ما يسعر في ثلاثة مواقع لخمسة أنواع من النفط فعلى سبيل المثال يسعر العربي الثقيل في السوق الأمريكية بناقص 7 إلى 10 دولارات للبرميل عن سعر ناميكس أو وست

¹ دخلي عبد الرحمن " اثر تذبذبات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي " مرجع سبق ذكره، ص: 09، 10.

² دخلي عبد الرحمن " اثر تذبذبات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي " مرجع أعلاه ص: 51.

تكساس ويسعر في سوق أوروبا بناقص 5-7 دولارات للبرميل عن سعر برنت بينما يسعر في سوق شرق آسيا بناقص 2-4 دولارات للبرميل، فيما يسعر الزيت العربي الخفيف الممتاز وهو أعلى أنواع النفط في السوق الأمريكية بزيادة 1-2 دولار للبرميل عن سعر ناميكس أو وست تكساس ويسعر في سوق أوروبا بزيادة 2-4 دولارات للبرميل عن سعر برنت فيما يسعر في سوق شرق آسيا بزيادة 3-4 دولارات للبرميل، وهكذا بالنسبة لبقية أنواع النفط، ويتم تغيير الأسعار حسب العقود ووفقا لظروف السوق النفطية.¹

ثالثا: الأسعار المعلنة (the posted prices)

أعلنت هذه الأسعار لأول مرة على النطاق العالمي من قبل شركة ستاندر أويل نيوجيرسي (of new standard oil jersey company) الأمريكية في عام 1880، حينما كانت السوق النفطية تتميز بوجود العديد من منتجي النفط الأمريكيين، وكانت هذه الشركة قد فرضت سيطرتها على عمليتي نقل وتكرير النفط الخام منذ عام 1873، ومن ثم فقد أعلنت من جانبها أسعارا على النفط المستخرج من الآبار مباشرة بدون إشراك مستخرجيه في عملية التسعير.

يمكن القول بأن الأسعار المعلنة ما هي في الواقع إلا أسعارا نظرية لا تعادل في حقيقتها قيمة النفط كمورد ناضب وحيوي، بل إن الشركات فرضتها لكي يتم احتساب الربح والضريبة على الأرباح بموجبها، بمعنى آخر إن هذه الأسعار (لم تكن إلا أسعارا دفترية بموجبها يتم تحديد ضرائب الدول المنتجة وبموجبها يتم تسليم النفط من شركة ذات اختصاص إلى أخرى ذات اختصاص آخر، وكلاهما جزء من هيكل واحد).

رابعا: الأسعار المتحققة (the realized prices)

هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع أو المشتري كنسبة مئوية خصم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع.

إن الأسعار المتحققة أو الفعلية ظهرت للوجود منذ فترة أواخر الخمسينات، عملت بها الشركات الوطنية البترولية في الدول البترولية سواء في منظمة أوبك، منظمة أوبك أو الدول الأجنبية الأخرى، أو الشركات البترولية الأجنبية الأخرى الاحتكارية أو المستقلة على السواء.²

خامسا: أسعار الإشارة (the reference prices)

إن سعر الإشارة عبارة عن السعر للبترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، واحتساب سعر الإشارة يتم على أساس معرفة وتحديد متوسط

¹ <http://www.alriyadh.com> يوم 28-01-2017 على الساعة 17:15

² محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983 ص 198

أو معدل السعر المعلن والمتحقق لعدة سنوات، هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات، وقد طبقت لأول مرة من قبل الجزائر، بعد الاتفاق الذي عقده مع فرنسا في 28 جويلية 1956.

سادسا: أسعار الكلفة الضريبية (the tax – paid cost prices)

تمثل هذه الأسعار في واقع الأمر ، الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية الكبرى من أجل الحصول على البرميل الخام من النفط المنتج بموجب الاتفاقيات (الامتيازات) التي عقدتها مع حكومات الأقطار المنتجة للنفط المعنية، وفي نفس الوقت ، تعتبر هذه الأسعار القاعدة التي تركز عليها الأسعار المتحققة في السوق النفطية إذ أن بيع النفط الخام بأقل من هذه الأسعار يعني "الخسارة" بطبيعة الحال، وهذه الأسعار تساوي في المتوسط مايلي:

$$\text{سعر الكلفة الضريبية} = \text{كلفة الإنتاج} + \text{عائد الحكومة}$$

$$\text{حيث أن عائد الحكومة} = \text{الربح} + \text{الضريبة.}$$

سابعا: الأسعار الآنية الفورية

السعر الفوري هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة أنيا أو فوريا وفي السوق البترولية الحرة ، وهذا السعر معبر أو مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة والمشتري وبصورة فورية أو آنية.

لقد برزت هذه الأسعار في سوق النفط العالمية مع أواخر عام 1978، بعد أن توقفت صادرات النفط الإيرانية عن البلدان (المستهلكة) المتعاقدة معها مما اضطر هذه الأخيرة إلى البحث عن نفوط بديلة بسبب زيادة الطلب العالمي تجاه المعروض منه.

ثامنا: السعر الرسمي أو الإداري (official /administrative prices)

هذا السعر يعني بأنه تعبيرا عن قيمة الوحدة النفطية الخام في زمن محدد وبوحدات نقدية معلومة ومحددة من قبل طرف جهة رسمية حكومية أو إدارية (شركة أو مؤسسة نفطية تعود لدولة معينة أو دول معلومة)، برز هذا السعر في ظهوره للتداول والتبادل الدولي في فترة أوائل السبعينات من القرن العشرين وللدلالة على أسعار بلدان أوبك المعلنة رسميا من قبلها في تلك الفترة وما تلاها، والمحددة من قبلها ووفقا لمعاييرها التي وضعتها عن ذلك وهي معايير موضوعية وعلمية وعادلة لتحديد قيمة أسعار نفوطها في السوق الدولية.

وتمثل ذلك في سيادة هذا السعر في السوق الدولية طيلة فترة عقد السبعينات وحتى أواسط عقد الثمانينات وتحديدًا في عام 1987، عندما اعتمدت أوبك سلة أسعار لنفوط متنوعة عددها سبعة منها ستة نفوط من بلدان أعضاء أوبك والسابع من خارجها من دولة المكسيك.

تاسعا: السعر الترجيعي (net back arrangement price)

هذا السعر النفطي الخام يقصد به تعبير عن قيمة الوحدة النفطية الخام في زمن معلوم وبوحدات نقدية معلومة ومحددة على أساس متوسط أسعار المنتجات النفطية المتفق عليها مطروحا منها كلفة التكرير للوحدة النفطية المعلومة وهامش الربح التكرير وكذلك كلفة نقل النفط من ميناء المشتري إلى ميناء البائع، والصافي من ذلك هو مقدار السعر الترجيعي للنفط الخام.

أي (السعر الترجيعي للخام = متوسط سعر المنتجات النفطية المحددة - كلفة تكرير الوحدة النفطية - هامش الربح - كلفة النقل من ميناء المشتري حتى ميناء البائع).

إن هذا السعر النفطي ظهر في السوق الفورية لتبادل السلعة النفطية في فترة أواسط الثمانينات بين العديد من الأطراف النفطية المتعاملة في هذا السوق ومنها بعض بلدان أوبك.¹

المطلب الثالث: العوامل المحددة والمؤثرة في الأسواق النفطية

الفرع الأول: محددات أسعار النفط

من البديهيات و المعروف اقتصاديا أن سعر أي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة للتفاعل بين قوة عرض وطلب هذه السلعة، حيث أن هذا التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية إلى التوصل إلى سعر محدد تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من هذه السلعة وهذا ما يسمى اقتصاديا بحالة التوازن.²

ويتحدد السعر البترولي من خلال مجموعة من العناصر الأساسية المكونة للسوق البترولي كما يتأثر بمجموعة من العوامل وهي كالتالي:

أولا: الطلب على النفط

1- تعريف الطلب على النفط

الطلب البترولي يقصد به مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة البترولية كخام أو منتجات بترولية، عند سعر معين وفي خلال فترة زمنية محدودة بهدف إشباع وسد وتلبية تلك الحاجات

¹ محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي" مرجع سبق ذكره، ص 368.

² محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي، "تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 20.

الإنسانية، سواء كانت لأغراض استهلاكية كالبنزين لتحريك السيارة، أو الكيروسين (النفط الأبيض)، النفط الأبيض للإنارة أو التدفئة.. الخ.

2- العوامل المؤثرة في الطلب على النفط

يتحدد الطلب على الطاقة عموما بعدة عوامل أهمها:

أ - متوسط دخل الفرد

يؤثر مستوى دخل الفرد على استهلاك الطاقة تأثيرا كبيرا كلما ارتفع دخل الفرد ارتفع حجم استهلاكه من الطاقة بحيث أصبح استهلاك الفرد من الطاقة يعتبر مؤشرا لمستوى المعيشة ويتضح ذلك من مقارنة أرقام استهلاك الفرد من الطاقة في كل دولة من الدول الصناعية.

ب- أسعار الطاقة

يرتبط الطلب على الطاقة مثل أي سلعة أخرى بعلاقة عكسية مع سعر الطاقة، إلا أن أثر السعر على الطلب يتوقف على عاملين بدائل الطاقة، ومرونة الطلب السعرية ويلاحظ أن هذين العاملين يكون تأثيرهما أكبر في الفترة الطويلة حيث يصعب في الفترة القصيرة إحلال مصدر للطاقة محل آخر.

ج- هيكل الناتج القومي

إن الدول الصناعية تستهلك نحو عشرة أضعاف ما تستهلكه الدول النامية من الطاقة ويرجع ذلك أساسا إلى احتلال الصناعة مركز هاما في هيكل الناتج في هذه الدول مع ما تتميز به من استهلاك كثيف للطاقة، خاصة صناعة الحديد والصلب والألمنيوم والكيماويات والبتر وكيماويات ومواد البناء، بالمقارنة هيكل إنتاج الدول النامية الذي يتميز بسيطرة القطاعات الأولية عليه، مثل الزراعة والاستخراج التي ينخفض استهلاكها للطاقة.¹

د- النمو الاقتصادي العالمي

إن زيادة النمو الاقتصادي دائما تصاحبه زيادة في الاستهلاك النفطي، خاصة في ظل التطور التكنولوجي الهائل الذي يعتمد بنسبة كبيرة على النفط مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى، كما أن انخفاض النمو الاقتصادي يسمح لكميات الطلب بالتقلص، وهذا كله من شأنه أن يؤثر على النمو الاقتصادي وبهذا فإن العلاقة بين هذين العاملين متداخلة، فكل عامل يؤثر في الآخر.

و- المناخ

¹عبادة عبد الرؤوف "محددات سعر نفط منظمة أوبك وأثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر" رسالة ماجستير، تخصص: نمذجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،

الجزائر، 2010، 2011، ص: 47، 48.

يعتبر عامل المناخ عاملاً ثانوياً لكون تأثيره على الطلب البترولي قليل نسبياً وينجم هذا التأثير عن مقدار تغير درجة الحرارة على مدار السنة، يرتفع استهلاك الطاقة في البلاد التي يزداد فيها البرد في الشتاء بطبيعة الحال عن البلاد معتدلة المناخ وفي حالة الكوارث الطبيعية كإعصار كاترينا الذي ضرب الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2005 كان له الأثر الكبير على الطلب العالمي من البترول.

ثانياً: العرض من النفط

1- تعريف العرض النفطي

العرض النفطي هو عبارة عن تلك الكميات الممكن عرضها وتبادلها في السوق بين الأطراف المتبادلة (بائعين، مشترين) خلال فترة زمنية محددة ومعلومة.

2- العوامل المؤثرة في العرض النفطي

العرض النفطي كأى فعالية ونشاط اقتصادي يتأثر بالعديد من العوامل المختلفة التي تتباين في أهميتها وقوة تأثيرها على العرض النفطي، سواء كان ذلك التأثير مباشر خاصة وبصفة إيجابية أو سلبية أي بالتزايد والارتفاع أو التناقص أو الانخفاض والتدني، وهذه العوامل كالاتي:

أ- مقدار الطلب على النفط

العلاقة بين الطلب والعرض هي علاقة طردية أي كلما كان الطلب كبيراً وامتزاداً في معدلات نموه فإن تأثيره إيجابياً على تطور عرض السلعة النفطية وبصورة واسعة ومضطربة، وهذا هو واقع حال الطلب النفطي في عالمنا المعاصر، وإذا كان الطلب صغيراً أو محدوداً أو متناقصاً فإن تأثيره سلبي على العرض النفطي.

ب- مقدار السعر للسلعة النفطية

إن مقدار ومستوى السعر للسلعة النفطية من العوامل المؤثرة بصورة كبيرة وأساسية على العرض، فارتفاع السعر وتزايد عموماً حافز مؤثر على زيادة العرض، وعكس ذلك في حالة تناقص أو انخفاض السعر بدوره يؤدي إلى تناقص و انخفاض العرض مع الملاحظة في هذا الشأن التغيري للسعر وما يؤدي به بالتالي تغيير الكمية النفطية المنتجة والمعروضة، المدى الزمني وكذلك طبيعة وشكل السوق السائدة.

ج- السياسة البترولية أو سياسة الإنتاج

لهذا العامل قوة تأثير كبيرة على عرض السلعة البترولية سواء بالزيادة أو بالنقصان أو بثبات العرض، وتتمثل السياسة البترولية أو سياسة الإنتاج في مجموعة إجراءات تتخذها جهة أو جهات معينة في كيفية إستغلال النفط من خلال التحكم في هذا الأخير بصورة عامة وفي عرضه بصورة خاصة.

د- سعر السلع البديلة

قبل اكتشاف النفط كمادة يعتمد عليها في الحياة البشرية كانت هنالك مصادر أخرى للطاقة مثل الفحم، وبالنظر لتكاليفها العالية وصعوبة استخراجها تم اللجوء للنفط باعتباره أقل مصادر الطاقة تكلفة، لكن مع مرور الزمن ووقوع أزمات نفطية أصبح اهتمام الدول المصنعة التفكير في مصادر طاقة جديدة مثل الطاقة الشمسية الذرة، الفحم، بعدما تم إهماله سابقا فأصبحت تنافس النفط وهذا بالرغم من قلة بعضها (كالذرة) و اختلاف خصائصها وفوائدها وكذا استغلالها اقتصاديا وصناعيا.¹

و- المنافسة بين المنتجين للنفط

إن السوق النفطي يتكون من عدد من المنتجين و تحاول كل دولة أو شركة نفطية الحصول على أكبر حصة من السوق و على أرض الواقع فإن هذه المنافسة موجودة بين دول منظمة أوبك ودول غير أعضاء في المنظمة، و كل طرف يحاول الظفر بأكثر حصة من السوق النفطي، إضافة إلى ذلك فإن المنافسة يمكن أن نجدها بين دول أعضاء منظمة أوبك نفسها، و هي بالتقريب قائمة بين دول الخليج العربي التي تمتلك احتياطي ضخمة و هائل من النفط، و التي تحاول بيع أكبر كمية ممكنة من النفط فهي لا تهتم بالأسعار لأنها لا تعاني من مشاكل اقتصادية و مالية، أما الدول الضعيفة و المتوسطة فهي ترغب في بيع كمياتها بسعر مرتفع و ذلك نظرا للمشاكل الاقتصادية و المالية التي تعاني منها و بالتالي يصعب على أوبك في بعض الأحيان فرض حصص الإنتاج لكل دولة عضوه.²

المبحث الثاني: المحروقات في الجزائر

تعتمد الجزائر بصفة كبيرة على البترول في تلبية حاجياتها، كونه المصدر الرئيسي لمداخيلها فهي تتأثر بكل ما يحدث له من تغيير، فمسارها ومصيرها يرتبط ارتباطا وثيقا به وهذا ما سنعرفه من خلال هذا المبحث

المطلب الأول: تطور الصناعة البترولية في الجزائر

الفرع الأول: الجزائر دولة نفطية

تطلق صفة الدولة النفطية على بلد ما عندما:

- يكون منتجا ومصدرا صريحا لكميات هامة من البترول الخام كمادة أولية مهيمنة على الصادرات؛

- يعتمد الهيكل الاقتصادي والاجتماعي القائم بصفة أساسية على الريع البترولي؛

¹ دخلي عبد الرحمان " اثر تذبذبات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي" مرجع سبق ذكره، ص: 56، 57.

² عبادة عبد الرؤوف "محددات سعر نفط منظمة أوبك وأثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر" مرجع سبق ذكره، ص: 53، 54.

-يعتمد من اجل استغلال النفط في جميع مراحلها، استكشاف، استخراج ونقل، بصفة كبيرة على تقنيات الشركات العالمية، أي دولة تفتقر إلى التطور التكنولوجي.

فعنصر إنتاج البترول وتصديره لا يعطي صفة "الدولة النفطية"، لأن هناك دولا منتجة ومصدرة للبترول أو الغاز ولا تعتبر دولا نفطية، مثل النرويج وهولندا وروسيا، لأن اقتصادياتها قائمة على تنوع النشاطات الاقتصادية وتتحكم في تكنولوجيا الاستغلال. ولذلك فالجزائر بهذه الصفات تعتبر إحدى الدول النفطية، وهي أيضا أحد أعضاء منظمة الأوبك النشيطين، مع أن الجزائر تمتلك ثروات طبيعية متنوعة يمكن أن تشكل روافد قوية للاقتصاد الوطني إلى جانب ثروة النفط.

أولا: المراحل الأولى للبترول الجزائري

تاريخ وجود النفط في الجزائر أو تاريخ اكتشافه، فهو طبعا موجود جيولوجيا منذ القدم، وتمت ملاحظته على الطبيعة باستغلال " عيون النفط " منذ العهد الفينيقي ثم العهود التالية لها من الرومان والعرب والأتراك، وطوال هذه العصور، كان النفط في شكله الخام (أو القار) يستعمل في أغراض يستعمل في أغراض مختلفة. وبعد وقوع الجزائر في قبضة الاحتلال الفرنسي، تولت هذه الأخيرة مهمة تسيير البلاد والتحكم في ثرواته، ومع التطور الصناعي العالمي وظهر أهمية البترول، حتم على فرنسا التي لها مستعمرات واسعة وتقوم باستغلال ثرواتها الطبيعية أن تبحث عن المصادر الطاقوية فيها، فكان ظهور آثار النفط في مناطق مختلفة من الجزائر دليلا على أن الطبيعة الجيولوجية للأرض الجزائرية ستكون واعدة مستقبلا في إنتاج المحروقات ومحفزا على بداية عمليات البحث والتنقيب عن هذه الثروة الثمينة.

ثانيا: اكتشاف النفط في الجزائر

أما من حيث الاكتشاف التجاري وبداية الاستغلال الصناعي للنفط في الجزائر فقد كان مع بداية القرن العشرين حيث حفرت في شمال البلاد بعض الآبار القليلة العمق بعد ملاحظة مؤشرات نفطية كانت بادية على سطح الأرض، مثل بئر تليوانيت (جنوب غرب غليزان) المكتشف حوالي سنة 1915، وواد قطرين (جنوب سور الغزلان)، هذه الاكتشافات الأولية كانت عرضية ولا تدخل ضمن مخطط البحث و التنقيب، أما تاريخ إنتاج النفط والذي يمكن اعتباره تاريخ النفط الفعلي للجزائر فلم يكن سوى عام 1956، إن الحفز على الاستكشاف والتنقيب جاء بعد انهزام فرنسا في الحرب العالمية وظهر أهمية النفط خلال وبعد الحرب، فباشرت الاستكشاف من جديد وتم استغلال بئر بترولية بواد قطرين المعروف، والذي أنتج خلال الفترة من 1949 إلى 1956 كمية

308.7 ألف طن وهي كمية متواضعة نسبيا مع ملاحظة أنه كان ينتج نفطا ذا جودة عالية، وبداية من الخمسينات ازدادت اهتمامات فرنسا من أجل استغلال الثروة البترولية في الجزائر، ففي أكتوبر 1952 أعطيت رخص التنقيب للشركة الفرنسية للبترول (CFP) وللشركة الوطنية للبترول بالجزائر (SN REPAL) لشركة التنقيب واستغلال البترول في الصحراء (CREPS). وفي سنة 1956 تم اكتشاف أول بئر بترولية هامة في الصحراء الجزائرية هو حقل "عجيلة"، وفي نفس السنة تم اكتشاف أكبر الحقول البترولية في الجزائر وهو حقل "حاسي مسعود" وذلك في جوان 1956، وهي السنة التي يؤرخ بها لبداية عهد البترول في الجزائر. وكان لقيام ثورة التحرير وشدتها في شمال البلاد من العوامل التي سرعت الاتجاه صوب الصحراء الكبرى (على أمل فرنسي لفصلها عن الجزائر مستقبلا)، وهي مساحة مترامية الأطراف، إذ تمثل أكثر من 80% من مساحة القطر الجزائري المقدرة بـ 2.381.741 كلم² ثم توالى الاكتشافات وبدأ الإنتاج والتصدير الذي تطور من 0.4 مليون طن سنة 1958 إلى 20.7 مليون طن سنة 1962 ووصل حجم التصدير بعد الاستقلال إلى 47 مليون طن سنة 1969.¹

ثالثا: تأسيس الشركة الوطنية "سونطراك"

تأسست المؤسسة الوطنية سوناطراك أي الشركة الوطنية لنقل المحروقات، بموجب الأمر 63-491 الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية في 31-12-1963 لتوكل لها جميع المهام الخاصة بنقل وتسويق المحروقات التي كانت تحت السيطرة الأجنبية قبل الاستقلال وكانت أولى مهامها هو إنجاز أنبوب لنقل النفط يربط حوض الحمراء بميناء أرزيو والذي بلغ طوله 801 كلم، وقد تم إنجازه في مدة لا تتعدى 20 شهر.²

بعد الاستقلال مباشرة اتجهت الجزائر صوب قطاع المحروقات الذي بدأت أهميته تتضح في الاقتصاد الوطني، ولكن مع احتكار الشركات الأجنبية (الفرنسية خاصة) لمجمل الأنشطة البترولية، قررت الدولة إنشاء شركة وطنية تتولى كسر الاحتكارات الأجنبية، فقامت بتأسيس الشركة الوطنية سوناطراك SONATRACH بتاريخ 31/12/1964 إذ لا بد لكل دولة مصدرة للبترول أن تكون لها سياستها البترولية المستقلة وشركتها الوطنية تكون قادرة على الصمود في وجه الاحتكارات وتحمي مصالحها، وكان من مهام شركة سونطراك القيام بجميع أنشطة التنقيب والإنتاج والنقل وتسويق المحروقات الجزائرية. هذه الشركة التي بدأت بإمكانيات قليلة خاصة الإطار المدربة، استطاعت أن تشق طريقها وتتطور لتصبح أكبر وأهم شركة في الجزائر بل وتحتل الآن المرتبة الأولى أفريقيا والمرتبة 12 في مجال البترول عالميا، يجب أن نشير أنه قبل قرارات التأميم الشهيرة في 24/02/1971 كانت الجزائر

¹ عيسى مقلبد "قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية" رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007، 2008، ص:

26، 27.

² محمد رفيق دو "اثر إنتاج وتصدير البترول على النمو الاقتصادي"، مرجع سبق ذكره، ص: 34.

الفصل الأول: الإطار النظري ما بين تقلبات أسعار النفط ومعدل التضخم

قد باشرت سياسة تدريجية لاستعادة الرقابة على المحروقات، بدأ بالنقل أولا ثم التنقيب والإنتاج لاحقا بأسلوب متبع منذ تأسيس شركة سونطراك منها القيام بتشغيل أنبوب نقل البترول في سنة 1966 ثم شراء حقوق بريتش بتروليوم (B. P.) في جانفي 1967، وتأميم كل شركات التوزيع في أوت 1967، كما قامت بعملية شراكة بنسبة % 49/51 (الأولى من نوعها في الجزائر) بين سونطراك وشركة "غيت" الأمريكية. وعند نهاية 1967 كانت الجزائر تشرف على حوالي % 75 من النقل و % 65 من البحث والتكرير وكامل الرقابة على التوزيع ويمكن ملاحظة ديناميكية سيطرة سونطراك على القطاع النفطي في الجدول أدناه.¹

الجدول رقم: (1-2) ديناميكية سيطرة سونطراك على القطاع النفطي وتطوره

نوع السيطرة	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972
تنولى حيث الاستثمار مناطق سونطراك تنفيذ الأعمال	12	21	51	65	92	100	100
النفط إنتاج	11.5	11.8	13.7	17.75	35	56	77
تحت الطبيعي الغاز احتياطي سيطرة سونطراك	18	19.5	19.5	19.5	23.5	29	100
بالأنابيب النقل	38	38	39	40	50	98	100
تكرير النفط	20.4	44	66	66	90	100	100
التوزيع في الجزائر	0	48.6	100	100	100	100	100

المصدر: نشرة صادرة عن شركة سونطراك 1972 باللغة العربية

نقلا عن: مذكرّة عيسى مقلبد "قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية"، ص 28

المطلب الثاني: الأزمات السعرية في صناعة النفط

الفرع الأول: مفهوم الأزمات السعرية

تعرف الأزمات السعرية في صناعة النفط بأنها اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة، حيث تقع نتيجة تأثير محددات العرض أو الطلب أو كلاهما في آن واحد بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية في الصناعة مثل عدم وفرة العرض لإعادة التوازن إلى السوق، كما يمكن أن يكون مرده عوامل خارجية لا علاقة لها بالصناعة مثل التنظيمات الدولية و العوامل الجيوسياسية.²

الفرع الثاني: اتجاهات أسواق النفط العالمية

لقد شهد سوق النفط عدة أزمات مرتبطة بتقلبات أسعار النفط منذ بداية السبعينات إلى غاية 2014

وتتمثل أهم المحطات التاريخية فيما يلي:

¹ عيسى مقلبد "قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية" مرجع سبق ذكره، ص: 27، 28.

² سعد الله داود "اثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر" رسالة ماجستير، تخصص: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2011، 2012 ص: 40

1- الأزمة النفطية عام 1973

لقد أطلق على هذه الأزمة اسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم برميل البترول بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية، حيث في سنة 1973 م قررت المنظمة زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973 م إلى 12 دولار أي رفع الأسعار بنسبة 400%.

2- الأزمة النفطية عام 1979

ارتفعت أسعار البترول ثانية و بشكل مفاجئ سنة 1979 ثلاث مرات إثر الحرب العراقية الإيرانية (حرب الخليج الأولى) من 13 دولار إلى 32 دولار للبرميل الواحد خلال أشهر قليلة مما أدى إلى انفجار أزمة نفطية ثانية.

3- الأزمة النفطية عام 1986

في الأسبوع الأخير من الشهر الأول سنة 1986 انخفض سعر البترول بشدة إذ وصل سعر بحر الشمال إلى 17.70 دولار للبرميل، وباقتراب فصل الربيع انطلقت حرب أسعار شاملة انخفضت فيها أسعار النفط إلى أقل من 13 دولار للبرميل الواحد.

4- الأزمة النفطية عام 1998

في نهاية التسعينات و بالضبط سنة 1998 تعرضت سوق النفط العالمية إلى هزة سعرية أدت إلى اختلال كبير في العرض و الطلب، فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة.

5- الأزمة النفطية عام 2004

تميزت هذه السنة بارتفاع متواصل لأسعار النفط حيث وصلت إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36 دولار للبرميل (وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في عام 1987)، وقد عرفت هذه الفترة بثورة أسعار النفط.

6- الأزمة النفطية عام 2008

سجلت أسعار البترول مستويات قياسية منذ سنة 2004 بلغت سقف 98 دولار للبرميل سنة 2008 لكن إعصار الأزمة المالية العالمية كان له أثرا واضحا على سوق النفط فقد تجاوز سعر النفط الجزائري ليبلغ 61 دولار للبرميل سنة 2009، ثم ارتفع مجددا ليصل إلى 80 دولار مما شجع الجزائر على زيادة الاعتماد على العوائد النفطية في تنشيط الاقتصاد الوطني.

7- الأزمة النفطية عام 2014

عرفت أسواق النفط العالمية تدهورا في أسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014 بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 5 سنوات، فاشتدت المخاوف من أزمة يرجعها الخبراء إلى تحمة المعروض العالمي من هذه المادة الحيوية، إضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) و تضاعف سلطتها على تحديد الأسعار، مع ظهور منتجات بديلة للنفط وظهور منتجين جدد، وإلى توازنات إقليمية و جيوسياسية، وفي ظل استمرار انهيار أسعار البترول بنسبة تفوق 50 بالمائة منذ جوان الفارط شهدت صناعة النفط حالة من الركود الحاد، أدت إلى التخوف من المخاطر التي يمكن أن تهمز الاقتصاد الوطني ومن التداعيات الوخيمة للاهتبار المستمر لأسعار النفط في الأسواق العالمية على الوضعين الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر.¹

الفرع الثالث: الآثار الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط

نظرا لتبعية الاقتصاد الوطني إلى قطاع النفط تبقى الجزائر أكبر دولة متضررة من تقلبات أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري، فقد خلف انخفاض أسعار البترول آثارا بارزة على الجانب الاقتصادي في الجزائر و يمكن معرفة ذلك من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية التي تتمثل أهمها فيما يلي:

أولا: ميزان المدفوعات

ترتبت على زيادة أسعار البترول زيادة العجز في موازين مدفوعات كل من الدول المتقدمة والدول النامية غير المنتجة للبترول، وتزيد مشكلة الدين الخارجي أثرها على الدول غير المنتجة.²

أثر التراجع المستمر لأسعار النفط على قدرة الجزائر المالية على مقاومة الصدمات و المتطلبات المتزايدة على ميزان المدفوعات الخارجية خاصة وأن احتياطات الصرف الحالية تسمح للجزائر بمواجهة الصدمات على ميزان المدفوعات في الأجل القصير، إلا أن هذه القدرة على مقاومة الصدمات قد تتآكل بسرعة لو بقيت أسعار البرميل

¹ مريم شطبي محمد "انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري" مداخلة المحور الثاني النداءات المحتملة لازمة قطاع الطاقة على الاقتصاد الجزائري، جامعة الأمير عبد القادر، فسنطينة الجزائر، 14-05-2015، ص: 4، 5.

² دخلي عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 106

على مستويات منخفضة، فعندما انخفض سعر البترول إلى 70 دولار للبرميل الواحد سجل إجمالي ميزان المدفوعات عجزا خلال السداسي الأول من سنة 2014 قدر ب 1.32 مليار دولار مقابل فائض قدر ب 0.88 مليار دولار في نفس الفترة من العام السابق، ونتيجة لذلك تقلصت الاحتياطات الرسمية للصرف حيث تراجع احتياطي الجزائر من العملة الصعبة إلى 193 مليار دولار في نهاية جوان 2014 بعد أن بلغ في نهاية 2013 حوالي 194 مليار دولار قبل أن تنخفض مرة أخرى إلى 185 مليار دولار في نهاية شهر سبتمبر فتكون الجزائر بذلك قد خسرت 8 مليارات دولار من احتياطات صرفها خلال سنة بسبب أزمة البترول.

و تشير التوقعات إلى استمرار تراجع احتياطات البلاد من النقد الأجنبي إلى 172.6 مليار دولار بنهاية عام 2015 ما يعادل 28 شهرا من الواردات السلعية مقارنة مع 193 مليار دولار نهاية النصف الأول من عام 2014 التي كانت تعادل 40 شهرا من الواردات.

ثانيا: الميزان التجاري

سجلت الجزائر خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2014 فائضا تجاريا قدره نحو 5.39 مليار دولار مقابل 6.6 مليار دولار مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية مسجلا بذلك تراجعا قدره % 18 ، حيث بلغت قيمة الصادرات الجزائرية منذ شهر جوان إلى غاية سبتمبر 2014 نحو 49.23 مليار دولار مقابل مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2013 ، أما بالنسبة للواردات فقد بلغت قيمتها 43.83 مليار دولار 48.5 مليار دولار مقابل 41.93 مليار دولار من نفس الفترة، مما يعني ارتفاعا قدره % 4.55 حسب أرقام المركز الوطني للإعلام والإحصاء التابع للجمارك الجزائرية، وحسب نفس الإحصائيات فإن نسبة تغطية الواردات بالصادرات قد بلغت 112 بالمائة خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2014 مقابل 116 بالمائة خلال نفس الفترة من سنة 2013 ، وحافظت المحروقات على حصة الأسد من مجموع الصادرات الجزائرية أي ما نسبته % 95.83 من الصادرات بقيمة قدرها 47 مليار دولار مقابل 46.97 مليار دولار خلال نفس الفترة.¹

ثالثا: الناتج الداخلي الخام

إن الناتج الداخلي الخام في مفهومه العام يعبر عن مجموع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، داخل الحدود الجزائرية لدولة ما، وهذا بغض النظر إن كان الشخص جزائري أم أجنبي.²

¹ مريم شطبي محمود، مرجع سبق ذكره ص: 5، 6.

² دخلي عبد الرحمان ، مرجع سبق ذكره، ص140.

إن الانكماش في الواردات سيمتد إلى الناتج الداخلي الخام، والذي سينخفض إلى 208 مليار دولار لسنة 2015 مقارنة مع حوالي 211 مليار دولار كان متوقعا عام 2014 على أساس نمو سنوي في حدود 4% مما يعني انخفاض معدل نمو الاقتصاد الجزائري حيث أنه لن يتجاوز % 3.9 عام 2015 مقارنة مع % 4.5 لعام 2014 نظرا لاستمرار الهشاشة في النمو وعجز السلطات عن التنويع في مجال الاقتصاد.

المطلب الثالث: صندوق ضبط الموارد

أدى الاعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية الخاضعة لتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية إلى تعقيد السياسة المالية للدول المنتجة للنفط و منها الجزائر، و لمعالجة هذه الاختلالات قامت الكثير من الدول المنتجة و المصدرة للبترول بإنشاء صناديق تعددت مسمياتها لكنها اشتركت في أهدافها و قواعد عملها حيث سمي هذا الصندوق في الجزائر بـ "صندوق ضبط الموارد FONDS DE REGULATION DES RECETTES"

الفرع الأول: تعريف صندوق ضبط الموارد

يعتبر قطاع المحروقات بالجزائر المحرك الرئيسي للاقتصاد، وتمثل المحروقات 97% من الإيرادات الجزائرية (حوالي 65.9 مليار دولار أمريكي سنة 2013) وتمثل 60% من إيرادات الميزانية، ويساهم بنسبة أكبر من الثلث من الناتج المحلي الإجمالي للبلد وبالتالي تم إنشاء "صندوق ضبط الموارد" من أجل التخفيف من آثار تقلبات سعر الغاز والبترول على الاقتصاد الجزائري.¹

هو صندوق تم إنشاؤه كنتيجة لارتفاع العوائد النفطية بمقتضى المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 قانون رقم 02-2000 المؤرخ في 27 جوان 2000، والذي ينص على ما يلي:

يفتح في كتابات الخزينة حساب خاص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد يقيد في هذا الحساب من جانب الإيرادات فائض جباية المحروقات الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية وكل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق، أما من جانب النفقات فتشمل كل من ضبط نفقات و توازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي و الحد من المديونية العمومية، بالإضافة إلى أن وزير المالية هو الأمر الرئيسي بصرف هذا الحساب و إتماما لعمل الصندوق، تم تعديل بعض القواعد

و الأسس من خلال قانون المالية لسنة 2004 وفقا للمادة 66 من قانون 22 - 23 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003 التي نصت على تعديل المادة 10 من القانون رقم 02-2000 المؤرخ في 27 جوان 2000 بحيث يضاف إلى باب الإيرادات تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية الخارجية (و يمثل صندوق ضبط الموارد أداة مالية

¹ فرحات عباس، سعود وسيلة، "حوكمة الصناديق السيادية" مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 04، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ديسمبر 2015، ص: 16.

رئيسية تستخدمها السلطات العمومية كآلية تثبيت وضبط وتعديل الميزانية العامة للدولة حيث يلعب دور كبير في سد عجز الميزانية العامة نتيجة تراجع إيرادات الجباية البترولية التي يمكن أن تكون أقل من تقديرات وتوقعات قانون المالية، حيث أثبت من خلال التجربة أنه أداة فعالة لامتصاص الآثار السلبية للصدمات الخارجية مثل صدمة أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة، و أثبت أيضا فعاليتها في تسديد وتسوية المديونية العمومية الداخلية والخارجية).¹

هذا الصندوق والذي رغم قصر مدة إنشائه فإنه أصبح أداة رئيسية في يد الحكومة تستعملها لتحقيق السياسة المالية التي تريد تطبيقها وهو أداة فعالة للتقليل من آثار الصدمات الخارجية، وتستعمل موارده كذلك لتسديد المديونية العمومية للدولة.²

الفرع الثاني: آلية عمل صندوق ضبط الموارد

من الناحية العملية، فإن الدولة الجزائرية قامت بفتح حساب خاص ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية يودع فيه فائض قيمة ما تستفيد منه البلاد من عملياتها المختلفة وخاصة فائض الجباية البترولية، وتقوم بعدها باللجوء إلى الصندوق لتصحيح أي عجز أو اختلال ينتج عادة عن تحديد سعر مرجعي يقدر ب 37 دولار، بينما سعر التوازن للميزانية يقدر ب 100 دولار وهو السعر التقديري الواجب تحقيقه لضمان توازن الميزانية بكافة نفقاتها التي تشمل ميزانية التسيير والتجهيز، هذه الميزانية التي تعرف ارتفاعا مستمرا وتشكل أعباء على ميزانية الدولة التي عجزت خلال السنوات الماضية عن إيجاد بدائل تسمح لها بتنويع مصادر الدخل خارج نطاق المحروقات، وهو ما يدفعها إلى اللجوء مرارا إلى درء العجز في الميزانية بفضل الإيرادات الإجمالية للمحروقات والفوائض التي تودعها في صندوق ضبط الموارد.

الفرع الثالث: تأثير انخفاض أسعار البترول على صندوق ضبط الموارد

عرف الصندوق خلال الفترة الأخيرة تقلبات نتيجة التراجع المحسوس في عائدات البلاد، مع انخفاض الإنتاج والصادرات ونسب نمو قطاع الطاقة، وهو ما ساهم في عدم تحقيق التوقعات المعلن عنها سابقا من قبل وزير المالية ببلوغ قيمة حصيلة الصندوق 7226.4 مليار دينار مع قانون المالية 2014 أي ما يعادل 89.4 مليار دولار، بينما قدر الرصيد الإجمالي للصندوق سنة 2014 بحوالي 4774 مليار دينار أي ما يعادل قرابة 59 مليار دولار، وهو ما يعكس التأثير الكبير لتقلبات أسعار النفط، ويضع هذا العامل الجزائر تحت الضغط نتيجة توقعات ارتفاع قيمة

¹ مريم شطبي محمود، مرجع سبق ذكره ص: 7، 8.

² بوفليج نبيل "صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة حسنية بن بوعلي،

الشفل، ص: 247.

العجز في الميزانية والخزينة إلى أكثر من 46 مليار دولار برسم توقعات قانون مالية 2015، وهو ما يعني اقتطاع أكبر قيمة من صندوق ضبط الموارد. فنظرا لتراجع مداخيل النفط في الجزائر إلى 60 مليار دولار سنة 2014 مقابل 63 مليار دولار سنة 2013 و 70 مليار دولار سنة 2012 أي بنسبة انخفاض تقدر ب % 15 ما بين 2012 و 2014، يفقد بذلك صندوق ضبط الموارد في ظرف تسعة أشهر تقريبا 10 مليارات دولار أي ما يعادل 7.10 دينار جزائري وهذا مؤشر مقلق في حد ذاته، خاصة و أنه لم يتم ضخ الكثير في صندوق ضبط الموارد إلا بحدود 3 إلى 4 مليار دولار مقابل 10 مليار دولار في السابق في وقت تزداد كلفة نفقات التجهيز والواردات ويسجل ميزان المدفوعات عجزا هذه السنة، وإذا استمر سعر البترول في التراجع فإننا سنواجه مشكلا كبيرا في الميزانية.¹

المبحث الثالث: تحليل ظاهرة التضخم

تعتبر ظاهرة التضخم إحدى أهم الظواهر الاقتصادية نظرا لما تخلفه من انعكاسات سلبية على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للدولة، حيث حظي موضوع التضخم بالعديد من الأبحاث باعتباره مشكلة اقتصادية كلية تعاني منها البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، و هي من المشكلات التي تثير العديد من التساؤلات والاستفهامات لما يكتنفها من غموض وإبهام كونها ظاهرة اقتصادية مركبة ومتعددة الأبعاد ومتشعبة الأسباب والأشكال، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم التضخم وأسبابه وآثاره.

المطلب الأول: مفهوم التضخم والدورات الاقتصادية

من خلال هذا المطلب سنتناول كل من مفهوم التضخم والنظريات المفسرة له.

الفرع الأول: مفهوم التضخم

وهناك العديد من التعاريف نذكر منها:

التعريف الأول:

¹ مريم شطبي محمود، مرجع سبق ذكره ص: 8، 9.

حسب بيجو " تتوفر حالة التضخم عندما تصبح الزيادات في الدخل النقدي أكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المحققة بواسطة عناصر الإنتاج.¹

التعريف الثاني:

التضخم كظاهرة اقتصادية هي نتاج الخلل بين فيض النقد وفيض الناتج، أي بين المدد النقدي والمدد الإنتاجي بحيث ينعكس ذلك النتاج في الخلل في صورة صدمة تضخمية يعبر عنها بارتفاعات تضخمية في مستويات الأسعار تنشأ إما عن المدد النقدي أو المدد العيني، فالظاهرة تعبر عن كل زيادة في التداول النقدي لا تقترن بزيادة في الإنتاج أو عن نقص في الإنتاج دون زيادة في المدد النقدي.²

التعريف الثالث:

يعرف التضخم بأنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار في دولة ما والناجم عن فائض الطلب عن ما هو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة.³

التعريف الرابع: التعريف المبني على أساس الأسباب المنشئة للتضخم

باستعراض التعاريف الخاصة بالتضخم يتبين أنها ترجع في معظمها إلى هذا المعيار وخاصة في الفترة الزمنية للقرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ومنها التعاريف المبنية على أساس النظرية الكمية النقدية، والتي سادت حقبة طويلة من الزمن، وأيضا التعريف المبني على أساس عاملي العرض والطلب، وذلك المبني على أساس الدخل والإنفاق.

1- تعريف التضخم على أساس النظرية الكمية للنقود

ذهبت المدرسة النقدية إلى تعريف التضخم بشكل مخالف، تمحور حول الجانب النقدي للتضخم، فقامت بتعريفه من خلال أسبابه، فالتضخم كظاهرة نقدية يمكن تعريفه بأنه عبارة عن زيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، من خلال عرض النقود (الإصدار النقدي، التوسع في خلق الائتمان).⁴

2- تعريف التضخم على أساس الدخل والإنفاق

¹ بلعزوز بن علي ، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، طبعة 1، ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر ، 2006 ص: 141.

² غازي عناية، "تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي"، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1991 ص: 86، 87.

³ عبد الرحمن إسماعيل، عريقات حربي، "مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد"، بدون طبعة دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999 ص: 145

⁴ مجدي محمود شهاب "اقتصاديات النقود والمال"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2000 ، ص: 70

يأخذ بعض الاقتصاديين بنظرية الدخل والإنفاق كمعيار لتحديد معنى التضخم، وإيجاد تعريف محدد لهذه الكلمة، وذلك باعتبار هذه النظرية صالحة كأساس لتفسير الظواهر التضخمية كسبب من أسباب نشوئها، فتقضي هذه النظرية في تحديدها لمعنى التضخم بأنه (الزيادة في معدل الدخل والإنفاق).¹

3-تعريف المبني على نظرية العرض و الطلب

ينبني هذا التعريف على العلاقة ما بين العرض والطلب، بحيث يكون التضخم هو ثمرة هاته العلاقة المقصودة، وهي العلاقة السلبية وليس الإيجابية، أي التي تعبر عن الخلل التوازني فيما بين العرض والطلب، فمن الاقتصاديين من بنى تعريفه وتحليله لمفهوم التضخم على القوى التي تحكم هذه العلاقة فوصف التضخم (بأنه فائض الطلب الكلي على العرض الكلي).²

للتضخم عدة تعاريف لأنه يستخدم لوصف عدد من العمليات أو الحالات المختلفة من بينها:

الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار، ارتفاع الدخول النقدية، ارتفاع التكاليف، الإفراط في خلق الأرصدة النقدية.³

ويمكن القول بأن التضخم هو ظاهرة نقدية متمثلة في الارتفاع العام لمستوى الأسعار معبر عنها بالنقود و ذلك نتيجة إصدار كمية من النقود تفوق الحاجة الحقيقية للاقتصاد، أو زيادة الطلب الكلي أو انخفاض العرض الكلي و تكون النتيجة الأساسية لهذه الظاهرة انخفاض القدرة الشرائية للنقود وعجزها عن قيامها بوظائفها الأساسية (حيث لا تصبح النقود مقياسا للقيم و مخزن للثروة).⁴

الفرع الثاني: النظريات المفسرة للتضخم

تحتل ظاهرة التضخم مكانة متميزة في الفكر الاقتصادي، باختلاف مذاهبه و اتجاهاته لذا تعددت النظريات المفسرة للظاهرة، وفي مايلي نذكر أهم هذه النظريات:

أولا: النظرية الكلاسيكية

يرجع الاقتصاديون الكلاسيك التضخم النقدي إلى ظاهرة نقدية خالصة، تتمثل في ارتفاع معدل الطلب كنتيجة لزيادة كمية النقود في الاقتصاد، مما يترتب عليه ارتفاع الأسعار نظرا لثبات حجم الإنتاج وسرعة دوران النقود.⁵

¹ غازي حسين عناية "التضخم المالي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 17

² مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد "مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي" دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 315

³ هشام ليرة، محمد الهادي ضيف الله "الدراسة السببية الاقتصادية بين ظاهرتي التضخم و البطالة في الجزائر" مجلة روى الاقتصادية، العدد السابع، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، ديسمبر 2014، ص: 8.

⁴ بلجبلية سمية "اثر التضخم على عوائد الأسهم" رسالة ماجستير، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر 2009، 2010، ص: 131.

⁵ هلال عبد السلام "دراسة تحليلية و تنبؤية على المدى القصير لحالة التضخم في الجزائر" رسالة ماجستير، فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2006، 2007، ص: 68.

ثانيا: النظرية الكينزية

يمكن أن نسمي نظرية التضخم الكينزية بنظرية فائض القيمة، حيث آثار "كينز" في نظريته العامة أن النظرية التقليدية للنقود فشلت في تشخيص أسباب الكساد العظيم، كما رفض الأفكار الرئيسية للتحليل الكلاسيكي، وعند كينز يتحدد المستوى التوازني عند تقاطع منحني الطلب الكلي مع منحني العرض الكلي أي بالطلب الكلي الفعال ويتميز التحليل الكينزي في تفسيره للتضخم بمرحلتين أساسيتين:

1- المرحلة الأولى

لا تكون فيها المواد الإنتاجية للاقتصاد الرأسمالي مستقلي هذه الحالة عند زيادة إنفاق الحكومة مثلاً: فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الدخل وبالتالي يزيد الإنفاق على الاستهلاك أي يزيد الطلب الكلي فينعكس ذلك على زيادة الإنتاج، مما يسبب ارتفاعاً بسيطاً في الأسعار لأن فائض الطلب يمتص التوظيف والإنتاج ولن يؤدي بالضرورة إلى ظاهرة التضخم، فالتشغيل غير الكامل يعني مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على الاستجابة للتغيرات في الطلب.

2- المرحلة الثانية

وهي مرحلة التشغيل التام حيث تكون الطاقة الإنتاجية قد وصلت إلى أقصى حد من تشغيلها، فإذا افترضنا أي زيادة في الطلب الكلي لا تنجح في إحداث أي زيادة في الإنتاج أو العرض الكلي للسلع والخدمات، حيث تكون مرونة العرض الكلي قد بلغت الصفر. ويسمى الفرق بين الطلب الكلي والنتاج الوطني فائض الطلب الذي ينعكس على ارتفاع الأسعار. أي عدم قدرة الجهاز الإنتاجي على مواجهة هذه الزيادة وبذلك يتحقق الاختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي.¹

ثالثاً: الفجوات التضخمية

يعتبر كينز أول من تكلم عن مفهوم (الفجوة التضخمية) في كتابه كيف يتم تسديد نفقات الحرب (for the war haw to pay) ويؤخذ بهذا المفهوم لتحليل فائض الطلب الكلي (C+I+ G) على العرض الكلي Y_F عند مستوى الاستخدام التام.

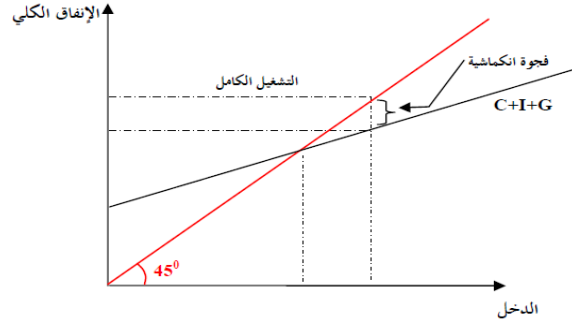
1- تعريف الفجوات التضخمية

¹ دليلة عامر، "تقييم دور البنك المركزي في معالجة التضخم" مذكرة ماستر، تخصص: بنوك، جامعة حمة لحضر، الوادي، الجزائر، 2014، 2015، ص: 33، 34.

الفصل الأول: الإطار النظري ما بين تقلبات أسعار النفط ومعدل التضخم

تحدث الفجوة الإنكماشية على عكس الطريقة التي تحدث بها الفجوة التضخمية، ويمكن تعريفها بأنها المقدار الذي يتدنى به الإنفاق الكلي على مستوى اللازم لأستهلاك الناتج الوطني عند استخدام الكامل لعوامل الإنتاج وهو ما يعبر عنه الشكل الآتي:

الشكل رقم: (01-02) مفهوم الفجوة الإنكماشية



المصدر: اسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريقات ص: 186

نقلا عن مذكورة: سعيد هتهات، "دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر"، رسالة ماجستير، تخصص: دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2005، 2006، ص: 62.

من خلال الشكل رقم: (01-02) نلاحظ أنه يوجد فجوة إنكماشية تعبر عن مقدار التغير في عجز الأنفاق الكلي لإستهلاك كل ما ينتج من خلال الاستخدام الكامل، وفي هذه الحالة يمكن تخفيض الضرائب على الإستهلاك وقطاع الأعمال الأمر الذي من شأنه أن يبقى بين أيدي المستهلكين دخلا أكبر وبالتالي يتيح الفرصة إلى مستوى الأعلى المطلوب لإغلاق الفجوة.¹

رابعا: النظرية النقدية

يرى فريدمان في تفسيره للتضخم بأنه ظاهرة نقدية، باعتباره نتيجة للنمو غير المتوازن بين كمية النقود وحجم الإنتاج، أي أن الزيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ولقد رفض كذلك وجود صلة بين معدل التضخم ومستوى البطالة على المدى الطويل.

خامسا: نظرية ميزان المدفوعات

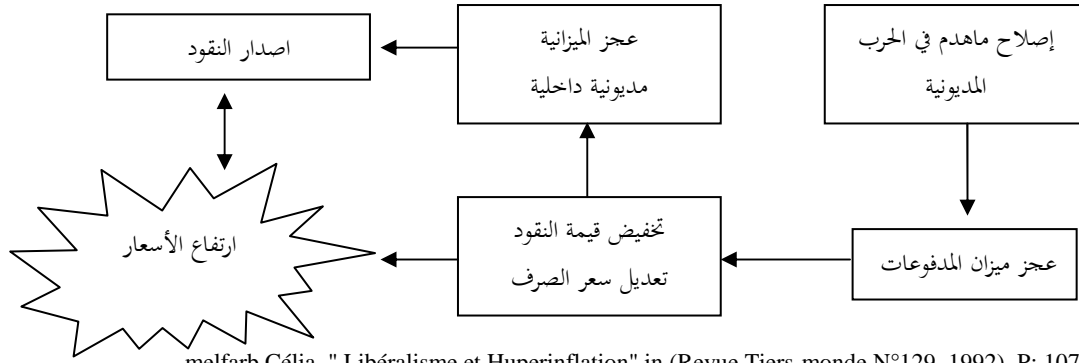
بعد الدمار الذي أصاب ألمانيا خلال الحرب العالمية الأولى، عرفت أزمات تضخمية نتجت عن ميزان المدفوعات وتغير في معدل الصرف و قد أظهرت هذه النظرية في حالات العجز في ميزان المدفوعات أو المديونية، والشكل التالي يوضح المراحل التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.²

¹ سعيد هتهات، "دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر" رسالة ماجستير، تخصص: دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2005، 2006، ص: 61، 62.

² غومة ليلي، "محاولة تقدير العلاقة بين البطالة والتضخم وفق منحنى فليبس"، مذكرة ماستر، تخصص: اقتصاد عمومي وتسيير مؤسسات، جامعة حمة لخضر، الوادي،

الجزائر، 2014، 2015، ص: 20.

الشكل رقم: (01-03) مراحل ارتفاع الأسعار



المصدر: melfarb Célia, " Libéralisme et Huperinflation" in (Revue Tiers-monde N°129, 1992), P: 107

نقلا عن: مذكرة غومة ليلي "محاولة تقدير العلاقة بين البطالة والتضخم وفق منحى فليبيس" ص: 20

الفرع الثالث: الدورات الاقتصادية

مصطلح الدورات الاقتصادية أو ما يسمى بدورات الأعمال أو الدورات التجارية هو مصطلح حديث نوعا ما مقارنة ببعض المصطلحات الاقتصادية ذات الصلة، وقد كان يعبر عنه بالأزمات الاقتصادية قبل أن تكتشف ظاهرة الدورات الاقتصادية في القرن التاسع عشر، وفي الحقيقة فإن الأزمات ما هي إلا مرحلة ظرفية من مراحل هذه الأجيحة وربما يرجع هذا التأخر في التسمية كون الاقتصاديين لم يهتموا كثيرا بمسار النشاط الاقتصادي بقدر اهتمامهم بالانحرافات عن المسار لكن التعاقب والتواتر في هذا التقلبات والتذبذبات أدى بالاقتصاديين إلى التفرقة بين المصطلحين على اعتبار أنهما مختلفين على الرغم من ارتباطهما الوثيق وبالتالي فإذا كانت الأزمة هي تلك الانحرافات الخطيرة في أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية، فماذا يقصد بالدورات الاقتصادية إذن.

أولا: تعريف الدورات الاقتصادية

هناك عدة تعريفات للدورة الاقتصادية تصب أغلبها في قالب واحد وهو أن النشاط الاقتصادي يتصف بالتقلب والتذبذب بشكل منتظم، وأهم هذه التعاريف ذلك المقدم من طرف الاقتصاديين المشهورين بأعمالهما الرائدة في هذا المجال، وهما " آرثر بارن "و" ويسلي ميشال " (Arthur Burns et Wesley Mitchell) سنة 1946 والتابعين لمكتب NBER1 حيث يعتبران الدورة" تتكون من تلك التوسعات تليها تلك الإنكماشات التي تحدث انخفاض في وقت واحد تقريبا في العديد من القطاعات، تليها فترات الركود الاقتصادي، ثم انتعاش واسع النطاق الذي من شأنه توليد مرحلة من التوسع في الدورة القادمة.

جل التعريفات التي جاءت فيما بعد صبغت في هذا الاتجاه، إلا أن المفكرين المعاصرين بدؤوا يشككون في تلك التعريفات وتدعم ذلك من خلال بعض الدراسات التجريبية، وقامت على ما يسمى بالتقلبات الاقتصادية من خلال نفي خاصية الدورية والانتظام في الدورات الاقتصادية.

ثانياً: الدورات الاقتصادية والتقلبات الاقتصادية

الدورات الاقتصادية بمفهومها السابق والمتداول تمتاز بكثير من الدورية والانتظام في مسارها إلا أن مفكرين أمثال "روبيرت لوكاس R. Lucas سنة 1972 يرى خلاف ذلك، فهو يعتقد أن الدورات لا تتصف بتلك الدورية وذلك الانتظام الذي وصفها به الاقتصاديون التقليديون، ويرى أن النشاط الاقتصادي يتقلب لسبب أو للآخر لكن ليس بذلك القدر من الانتظام الموصوف، لهذا نجد يأخذ بمصطلح التقلبات الاقتصادية بدلاً من مصطلح الدورات الاقتصادية، وعلى حد قوله: "الحركات الدورية لا تظهر تناسقاً تاماً في سعتها أو في تواترها، فلاضطرابات الملاحظة تتعلق بالتغيرات في سلسلة من التجمعات المختلفة". ويذهب في هذا الاتجاه أنصار نماذج الدورات الحقيقية وعلى رأسهم بلوسرسنة 1989 وبالتالي فالدورة تختلف عن التقلبات من حيث الدورية والانتظام، ورغم ذلك فإن الاختلاف مازال قائماً، والفصل في ذلك لم يتم بعد.

ثالثاً: خصائص الدورات الاقتصادية

يمكن إيجاز أهم خصائصها للدورة الاقتصادية في النقاط التالية:

- المعادة أي أنها متجددة وتحدث مرات ومرات وبشكل دوري، وبالتالي لا يمكن التكلم عن شيء اسمه السير على مسار ثابت؛
- الانتشار بحيث يكون لها الأثر على الكثير من الأنشطة الاقتصادية المختلفة في نفس الوقت، ويتوقف ذلك على مرحلة الدورة وقوتها؛
- أنها ذات طبيعة عامة وشاملة، تمس كل القطاعات الاقتصادية؛
- تمر الدورة عادة بأربع مراحل أساسية، على الرغم من وجود من ينفي ذلك؛
- اختلاف نوع الدورات وبالتالي اختلاف في سعة الدورة ومددها؛
- يمكن أن تتداخل دورتين معاً، ونقصد احتواء دورات صغيرة في دورة كبيرة؛
- اختلاف مسببات الدورات وتعددتها.

رابعاً: مراحل الدورات الاقتصادية

يفرق عادة الاقتصاديون بين ثلاث مراحل أساسية للدورات الاقتصادية، فتبدأ بمرحلة الانتعاش الاقتصادي وهي ما يطلق عليها كذلك مرحلة التوسع أو الاستعادة، وفيها يميل المستوى العام للأسعار إلى الثبات، أما النشاط الاقتصادي فيتزايد ببطء وينخفض المخزون السلعي، وتزايد الطلبات ليصل بعدها الاقتصاد إلى مرحلة الرواج أو ما يطلق عليها بالرخاء الاقتصادي وتتميز بارتفاع مطرد في الأسعار، وتزايد حجم الإنتاج بمعدل سريع،

ويتزايد معه حجم الدخل ومستوى التوظيف، تليها مرحلة الانكماش وفيها تبدأ الأسعار في الانخفاض وينخفض حجم الإنتاج والدخل، وتتزايد البطالة، كما يتزايد المخزون السلعي، وبعدها يدخل الاقتصاد في مرحلة الكساد وهي أخطر مرحلة ما لم يتم التحكم فيها، كما يمكن أن تؤدي إلى حدوث ما يسمى بالأزمة الاقتصادية، حيث تنتشر البطالة وتكسد التجارة والنشاط الاقتصادي في عمومها وقد تنخفض الأسعار وتكون معدلات النمو سالبة وهنا يجب أن نوضح بعض الالتباس الذي قد يحدث ناتج عن الترجمة، فالبعض يستخدمه كمرادف لمصطلح الكساد والبعض الآخر يستخدمه كمرادف للانكماش أي المرحلة التي تسبق الكساد الاقتصادي، والرأي الأول هو الأقرب إلى الصواب.¹

المطلب الثاني: أنواع التضخم

للتضخم أنواع عديدة مرتبطة بجملة من المتغيرات الاقتصادية و يتم تقسيم التضخم على أساس معايير متعددة يمكن إستعراض البعض منها فيما يلي:

الفرع الأول: حسب تحكم الدولة في جهاز الأسعار

تحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بمدى تحكم الدولة في جهاز الأسعار، ومراقبتها لتحركات المستويات العامة للأسعار والتأثير فيها، حيث ينطوي تحت ظل هذا المعيار ثلاث أنواع من الاتجاهات التضخمية

أولاً: التضخم المكبوت (الكامن)

لقد أثبتت التجارب التي مرت بها الكثير من الدول إمكانية ظهور حالات تخضع فيها الأسعار لضغط تضخمي ومع ذلك تحافظ على استقرارها، نتيجة لاتخاذ سياسات تقضي بتجميد الأسعار والحد من زيادتها، لذلك يميل الكثير من الاقتصاديين إلى تعريف مثل هذه الحالات بأنها ظواهر تضخمية مكبوتة رغم ثبات الأسعار.²

ثانياً: التضخم المكشوف

ويطلق عليه كذلك بالتضخم المفتوح أو الصريح أو الطليق، ويتجسد في الارتفاع المستمر للأسعار دون تدخل الدولة أو أية عوائق تعترض ذلك، نتيجة للتغير الحاصل في الطلب بنسبة أكبر من التغير في عرض السلع

¹ مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس عشر، السداسي الأول 2017 ، ص،ص: 3، 4، 5.

² سعيد هنتاهات ،مرجع سبق ذكره، ص: 36

والخدمات، أي بفعل تأثير فائض الطلب وينسحب هذا الارتفاع في الأسعار لاحقاً على ارتفاع الأجور أو النفقات الإنتاجية المرنة.¹

الفرع الثاني: حسب مدى حدة الضغط التضخمي

يمكن تقسيم التضخم من حيث حدته ودرجة قوته إلى:

أولاً: التضخم المتدرج أو الزاحف

والذي يتصف بارتفاع بطيء في الأسعار، ولكن بشكل مستمر.²

يتسم هذا النوع بارتفاع بطيء في الأسعار ويحدث على مدى فترة طويلة من الزمن نسبياً ويحدث عندما يزداد الطلب الكلي زيادة بسيطة ومستمرة في حدود 2% سنوياً دون أن يقابله زيادة في العرض الكلي فيؤدي إلى ارتفاع الأسعار.³

ثانياً: التضخم الجامح

وهو حالة تضخم شديد، حيث أن الأسعار ترتفع كل لحظة وليس هناك حدود لارتفاع الأسعار، لذا يصعب قياس ذلك، وعادة ما ترتفع الأسعار بمقدار 100% سنوياً في هذه الحالة.⁴

ثالثاً: التضخم الماشي

عندما يكون الارتفاع المستمر للأسعار في حدود 5 إلى 10% سنوياً، ويجب الحد من هذا النوع لأنه يوجد شيء من الخطورة، بحيث تدخل حركة تزايد الأسعار في حلقة مفرغة قد تصل إلى معدلات كبيرة.

رابعاً: التضخم الراكض

في هذا الصنف تكون نسبة ارتفاع الأسعار أكبر بكثير من سابقه، مثل حالات التضخم التي واجهتها الهند في السنوات 1993، 1979، 1974 حيث ارتفعت الأسعار بنسبة 26%، 25%، 19% على الترتيب.⁵

الفرع الثالث: حسب طبيعة القطاعات الاقتصادية

تتنوع الاتجاهات التضخمية بتنوع القطاعات الاقتصادية الموجودة، فالتضخم الذي يتفشى في سوق السلع يختلف عنه في سوق عوامل الإنتاج.

أولاً: التضخم في أسواق السلع

¹ عقيل حاسم عبد الله، "النقود والمصارف"، ط2، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص188.

² عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى "النقود والمصارف والأسواق المالية"، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص: 449.

³ إمامة مكي محمد السيد، طارق محمد الرشيد "العلاقة السببية بين عرض النقود والتضخم في السودان" مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 16(2)، 2015، ص: 18

⁴ دليلة عامر، "مرجع سبق ذكره، ص: 27.

⁵ سعيد هنتها، "مرجع سبق ذكره، ص: 38.

يصنف كينز التضخم في أسواق السلع إلى صنفين:

1- التضخم السلعي

هو التضخم الذي يحدث في سوق أو قطاع سلع الاستهلاك حيث يسهل هذا التضخم على منتجي السلع الاستهلاكية للحصول على أرباح تقديرية.¹

2- التضخم الرأسمالي

يحصل هذا التضخم في قطاعات الصناعات الاستثمارية، ويكون نتيجة لزيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها وبالتالي تتحقق أرباح كبيرة لدى منتجي الصناعات الاستثمارية.²

ثانياً: التضخم في أسواق عوامل الإنتاج

أما في أسواق عوامل الإنتاج، فيفرق كينز بين نوعين من التضخم:

1- التضخم الربحي

يحدث هذا النوع من التضخم عندما تحدد الأسعار الإدارية من طرف المؤسسات خارج قوانين العرض والطلب في الأسواق، حيث أن ارتفاع الهوامش الربحية يمكن أن يحدث خارج كل ارتفاع في الطلب أو الأجور، في حين نلاحظ أن ضغط الأرباح سيكون أقل من ضغط الأجور لان الأرباح ليست جزءاً قليلاً من سعر التكلفة.

2- التضخم الدخلي

يحصل نتيجة إرتفاع وتزايد نفقات الإنتاج، ومنها أجور العمال، وقد ورد هذا التقسيم في تحليل كينز للتغيرات الحاصلة في مستويات الأسعار، بحيث عندما تتعادل نفقة سلع الاستثمار مع الادخار فان حالة من التوازن قد تحصل، وهي تتصف باستقرار في الأسعار وفي هذه الحالة قد ينشأ النوع الأول من التضخم، وعندما تتعادل نفقة إنتاج سلع الاستثمار مع قيمة هذه السلع فان النوع الثاني قد يحدث.³

الفرع الرابع: حسب درجة التشغيل في الاقتصاد

اعتماداً على هذا المعيار يصنف التضخم إلى:

أولاً: التضخم غير الحقيقي

¹ احمد زهير شامية، "البنود والمصارف"، دار زهران للنشر، الأردن 1993، ص: 365

² وضاح نجيب رجب، "التضخم والكساد الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي"، ط 1 دار الفنائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص: 39

³ غازي حسين عناية "التضخم المالي"، مرجع سبق ذكره ص: 60

يحدث عندما تكون الزيادة في الأسعار ناتجة عن زيادة الطلب الفعلي، و في نفس الوقت يزيد الإنتاج لأن الاقتصاد يحتوي على طاقات عاطلة غير مشغلة، كما أن الظروف الاقتصادية تمكن من زيادة الإنتاج و بالتالي فإن التضخم في هذه الحالة ليس ضاراً لأنه يشجع على زيادة الاستثمار وزيادة التوظيف.

ثانياً: التضخم الحقيقي

يكون في الحالة التي لا تؤدي فيه أي زيادة في الطلب إلى زيادة في الإنتاج، وإنما الزيادة في الطلب تقابلها زيادة في الأسعار.¹

الفرع الخامس: حسب المصادر والأسباب والظروف المساعدة

أولاً: التضخم الطبيعي الاستثنائي

وهو التضخم غير اعتيادي ينشأ نتيجة لظروف طبيعية كزلازل والبراكين أو إنتشار الأوبئة والأمراض، أو بسبب فيضانات والأعاصير... الخ، فهذه الظروف وغيرها قد تكون حافزا لظهور الاتجاهات التضخمية واستفحالها، كما حدث نهاية سنة 2004 اثر الزلزال والمد البحري لتسونامي الذي أصاب دول جنوب شرق آسيا، حيث ارتفعت الأسعار إلى مستويات خيالية تصل إلى آلاف الأضعاف.²

ثانياً: تضخم ناشئ عن الطلب

ينشأ هذا النوع من التضخم عن زيادة حجم الطلب الكلي والذي يصاحبه عرض ثابت من السلع والخدمات، إذ أن ارتفاع الطلب الكلي لا تقابله زيادة مماثلة في العرض الكلي، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

ثالثاً: تضخم ناشئ عن التكاليف

ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع تكاليف الاستغلال في المؤسسات الاقتصادية، كرفع أجور ومرتبوات العاملين، والذي يأتي بسبب مطالبة نقابات العمال برفع الأجور.³

رابعاً: التضخم المستورد

ينشأ التضخم المستورد من ارتفاع في أسعار الواردات التي تؤثر على الأسعار المحلية بالإضافة إلى هيكل و طبيعة الواردات و التي تعكس درجة التبعية إلى الخارج فطبيعة التركيب الهيكلي للواردات من حيث كونها استهلاكية وسيطة أو استثمارية أو غذائية تلعب دورا كبيرا في تحديد درجة وكيفية التأثير بالتضخم المستورد فإذا

¹ بلجيلية سمية "اثر التضخم على عوائد الأسهم" مرجع سبق ذكره ص:137

² سعيد هتهات، " مرجع سبق ذكره، ص:39

³ http://www.onefd.edu.dz يوم 07-03-2017 على الساعة 14:57

الفصل الأول: الإطار النظري ما بين تقلبات أسعار النفط ومعدل التضخم

غلب على هذه الواردات أنواع السلع الاستهلاكية غير الضرورية فإن ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية يجعل من السهل الضغط أو التقليل من حجمها بسبب مرونتها المنخفضة، أما إذا طغت السلع التجهيزية و الوسيطة الموجهة للعملية الإنتاجية على الواردات فإن الأثر الذي يحدثه ارتفاع أسعارها على الأسعار في السوق المحلية يتمثل في ارتفاع التكاليف الإنتاجية بشكل غير مباشر و يأخذ وقتا يسمح للسلطات باتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة النتائج المترتبة عن هذا الارتفاع.¹

وعليه فان ظاهرة التضخم المستورد هي تلك الظاهرة التي تؤدي ارتفاع المستوى العام للأسعار والمستمر جراء فائض في الطلب الكلي أو ارتفاع في التكاليف اللذان مصدرهما عوامل خارجية.² ويمكن قياس التضخم المستورد وفق المعادلة التالية:³

$$\text{التضخم المستورد} = \frac{\text{قيمة الواردات (الاستيراد) بالأسعار الجارية} \times \text{معدل التضخم المحلي}}{\text{الطلب الكلي (الإنفاق الوطني) بالأسعار الجارية}}$$

خامسا: التضخم الذاتي

وهو تضخم تلقائي خاص بالمجتمعات الرأسمالية، لا يرجع لعوامل فائض الطلب، إنما إلى ارتفاع معدلات الأجور بالنسبة إلى معدلات الكفاءة الإنتاجية، كما حصل هذا في الولايات المتحدة ما بين 1957م – 1960م حيث شهدت هذه الفترة ارتفاعات متوالية لمعدلات الأسعار والأجور دون أن يكون هناك فائض الطلب في الأسواق.

سادسا: التضخم الدوري (الحركي)

وهو سمة من سمات النظام الرأسمالي، بحيث يعبر عن حركات الظواهر الرأسمالية المتجددة، كالأزمات الاقتصادية التي تحدث عادة بين فترة وأخرى.⁴

المطلب الثالث: أسباب التضخم وآثاره

التضخم ظاهرة معقدة، وقد ذهب الفكر الاقتصادي في دراسته للتضخم على انه له أسباب عديدة مختلفا آثارا سلبية على الاقتصاد والمجتمع

الفرع الأول: أسباب التضخم

¹ حمادي خديجة " علاقة الأجور بالتضخم بالجزائر " رسالة ماجستير، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، 2009، ص: 76.

² عبودة حسام الدين "سياسات الحد من ظاهرة التضخم المستورد مع الإشارة إلى حالة الجزائر" رسالة ماجستير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، 2009، ص: .

³ غومة ليلي، مرجع سبق ذكره ص: 21.

⁴ سعيد هنتها، "دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر" مرجع سبق ذكره، ص: 41.

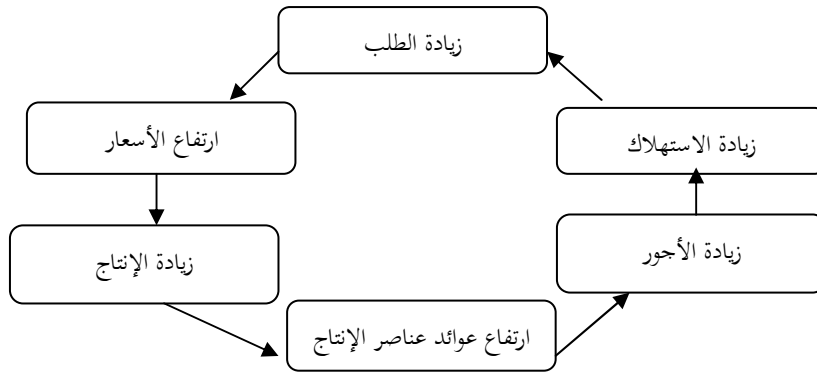
الفصل الأول: الإطار النظري ما بين تقلبات أسعار النفط ومعدل التضخم

عندما يصبح التضخم مهددا لرخاء المجتمع ومحدثا للعديد من الآثار السلبية، فإن البحث عن الأسباب المؤدية إلى ارتفاع الأسعار يعتبر أمرا حيويا، وموضوعا يثير كثيرا من الجدل والنقاش من قبل مسؤولي السياسة الاقتصادية، وعادة يميز الاقتصاديون بين العديد من الأسباب المنشئة للتضخم نذكر منها:

أولا: زيادة الطلب الكلي: (تضخم الطلب)

تحاول اغلب النظريات الحديثة تفسير التضخم بوجود إفراط في الطلب على السلع والخدمات، أي زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى معين من الأسعار، ويستند هذا التفسير إلى قوانين العرض والطلب، حيث أن السلعة يتحدد سعرها عند تعادل الطلب عليها مع المعروض منها، فإذا حدث إفراط في الطلب لسبب ما مع بقاء العرض على حاله (أو زاد بنسبة اقل) يرتفع سعر السلعة.¹ وقد قدم كينز صورة للتضخم مع الناشئ عن زيادة الطلب وفق الشكل التالي:

الشكل: (01-04) التضخم الناشئ عن زيادة في الطلب



المصدر: 20: p. SCADÉL, 1982, pour quoi l'inflation ?, silém. et PM Perrat,

نقلا عن: مذكرة غومة ليلي "محاولة تقدير العلاقة بين البطالة والتضخم وفق منحى فليس" ص: 23

(النظريات التي تؤكد على جانب الطلب الكلي كسبب للتضخم)

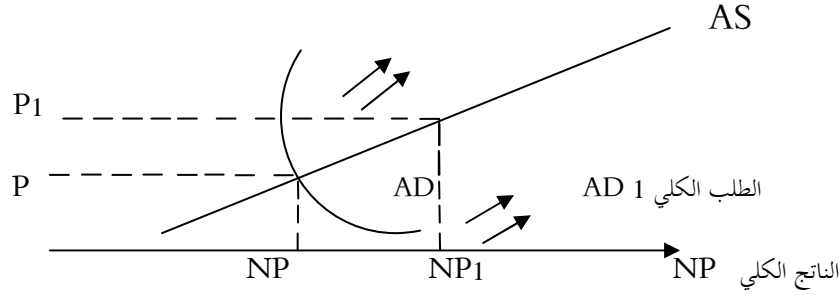
يتلخص تفسير هذه النظريات لظاهرة التضخم بالعوامل التي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بوتائر لا تتناسب مع زيادة العرض الكلي، وبالتالي تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، كما هو مبين في الشكل الآتي:²

الشكل: (01-05) نظرية سحب الطلب



¹ مروان عطوان "مقاييس اقتصادية، النظرية الاقتصادية" دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة 1989 ص: 180.

² مقراني حميد "اثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر" رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2014، 2015 ص: 44.



المصدر: نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، ص: 268

نقلا عن مذكرة: مقراني حميد "اثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر" ص: 44.

حيث يلاحظ أن ارتفاع الطلب الكلي AD إلى $AD1$ يؤدي إلى ارتفاع الإنتاج الكلي من NP إلى $NP1$ لان الوحدات الإنتاجية تقترب من الاستخدام الكامل لطاقتها و مواردها فلا تستطيع زيادة الكميات المنتجة إلا بأسعار أعلى، وأطلق على هذه النظرية اسم نظرية سحب الطلب.

ثانيا: ارتفاع التكاليف الإنتاجية

يحدث أحيانا ارتفاع ملموس في أسعار السلع والخدمات النهائية نتيجة لارتفاع التكاليف الإنتاجية بشكل عام (تضخم التكاليف) وارتفاع الأجور بصفة خاصة، والمقصود بزيادة التكاليف في هذه الحالة هو زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الإنتاج الحدي لها.¹

وزيادة التكاليف قد تنشأ عن زيادة معدلات الأجور وهو ما يسمى بتكلفة الأجور.²

ثالثا: تضخم ناشئ عن إصدار النقود بكميات تفوق متطلبات الاقتصاد الوطني

ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة لزيادة حجم النقود لدى الأفراد مع ثبات حجم السلع والخدمات المتاحة في المجتمع، هذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل مستمر ومنتزاد مما يخلق تضخما ملموسا ولعل أهم الأسباب المؤدية إلى فعل هذا النوع هي ما يسمى بعجز الموازنة العامة للدولة فعندما يفوق الإنفاق الحكومي الإيرادات الحكومية ينشأ العجز المالي، وعند قيام الدولة بتغطية العجز عن طريق الإصدار النقدي من طرف البنك المركزي فإن ذلك سيؤدي إلى حقن الاقتصاد بكميات من النقود لا يقابلها توسع في القاعدة الإنتاجية للبلاد، مما يخلق إحجاما نقديا كبيرة مع ثبات الإنتاج، وهذا سينعكس بدوره في شكل زيادة أسعار وحدوث تضخم.³

رابعا: نظرية التضخم الهيكلي

¹ جمال خريس، أيمن ابو خضير، عماد خصاونة " النقود والبنوك " ط 1 دار الميسرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص: 129.

² Michael BURDA et Charles WYPLOSZ: Macroéconomie, 4e édition, DE Boeck, 2005, p320

³ دليلة عامر، مرجع سبق ذكره ص ص: 24، 25.

يمكن القول بأن هذا النوع أكثر ما تتعرض له اقتصاديات الدول النامية نتيجة لسعيها إلى تحقيق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويرى أصحاب هذه النظرية أن السبب الذي يقف وراء بروز ظاهرة التضخم يعود إلى التغيرات الهيكلية التي تحدث في مسار و حركة الاقتصاد الوطني، وما يترتب عنها من تغيرات هيكلية في كل من الطلب و العرض الكلي.

و قد يرجع سبب التضخم الهيكلية إلى التغيرات الهيكلية التي تحدث في دالة الطلب الكلي وبشكل يفوق التغيرات في دالة العرض الكلي نتيجة لبرامج التنمية الاقتصادية، ونظرا لأن هذا النوع من التضخم يكون أكثر بروزا وانتشارا في اقتصاديات الدول النامية، فإنه على الأغلب يكون ناجما عن زيادة الطلب وليس بسبب زيادة التكاليف.¹

الفرع الثاني: آثار التضخم

مما لا شك فيه أن التضخم ظاهرة عالمية غير مرغوب فيها، تعاني منه معظم اقتصادات دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية على اختلاف أنظمتها و فلسفتها الاقتصادية و لو بمعدلات متفاوتة، كونه يمثل إحدى الآفات و الكوارث الاقتصادية و الاجتماعية التي قد تصيب الاقتصاد الوطني و تؤدي إلى شل حركته، وبشكل عام يمكن توضيح و تلخيص الآثار السلبية للتضخم فيما يلي

أولا: آثار التضخم على توزيع الدخل الوطني

حيث أن التضخم يعني ارتفاع المستوى العام للأسعار، فإنه سينعكس في انخفاض القوة الشرائية للنقود ولذوي فهو الدخل المحدودة، وهكذا فإن التضخم يتضمن الكثير من المعاناة وأحيانا الحرمان لطائفة كبيرة من الناس في المجتمع بمثابة ضريبة متحيزة وغير عادلة تعمل على إعادة توزيع الدخل بين أفراد بطرقة عشوائية.² وعليه فإن التضخم يؤثر على تلك المجموعات الأضعف والأقل مقاومة للتضخم من ذوي الدخل المحدودة والمتمثلة في أصحاب الدخل الثابتة مثل الموظفين وأصحاب المعاشات والأسر التي تعيش على الإعانات والمدخرين الذين يعتمدون في دخولهم على أسعار الفائدة، وبالمقابل فالتضخم يفيد أصحاب الدخل المرنة، حيث يمكنهم من تغيير دخولهم لتتوافق مع التغيرات السعرية، فكلما ارتفعت الأسعار أمكن لهذه الفئات رفع دخولهم لتنمية دخولهم الحقيقية كأصحاب الأعمال.³

¹ مقراني حميد، مرجع سبق ذكره ص:46.

² صالح خصاونة " مبادئ الاقتصاد الكلي"، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص169.

³ عبد المطلب عبد الحميد "اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 329

ثانيا: آثار التضخم على الاقتصاد الوطني

يمارس التضخم تأثيرا سلبيا على ميزان المدفوعات لأنه يعتبر قوة شرائية داخلية متزايدة لا يقابلها زيادة في الإنتاج الداخلي، ومن ثم يتزايد الميل الحدي للاستيراد وتقتل مقدرة الاقتصاد الوطني على التصدير، فتهتز قيمة العملة الوطنية مقارنة بالعملة الأجنبية مؤديا إلى تفاقم عجز ميزان المدفوعات.¹

ثالثا: آثار التضخم على التجارة الخارجية

إن الآثار السابقة للتضخم وما يحدث من عجز في ميزان المدفوعات، يمكن أن يحدث اختناق في مراكز الإنتاج الداخلية عندما لا تتوفر الموارد النقدية الخارجية (العملة الصعبة)، وهذا ما سوف ينعكس على التجارة الخارجية والنظم النقدية الداخلية لكافة البلدان المتكاملة في الاقتصاد العالمي، من خلال تحركات رؤوس الأموال أو من خلال المشاريع الدولية بحيث يمكن أن تنتقل مظاهر التضخمية من دولة إلى أخرى عن طريق المبدلات الدولية،² عندما ترتفع تكاليف الإنتاج الداخلي بارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة، وبالتالي ارتفاع أسعار المنتجات المحلية.

رابعا: آثار التضخم على العملة

يترتب على التضخم إضعاف ثقة الأفراد في العملة، وإضعاف الحافز على الادخار، حيث تبدأ النقود في فقدان وظيفتها كمستودع للقيمة إذا اتجهت قيمتها إلى التدهور المستمر، وهنا يزيد التفضيل السلعي للأفراد على التفضيل النقدي، فيزيد ميلهم إلى إنفاق النقود على الاستهلاك الحاضر، وينخفض ميلهم للادخار وما يتبقى لديهم من أرصدة نقدية يتجهون إلى تحويلها إلى ذهب وعمولات أجنبية مستقرة، وإلى شراء سلع معمرة (كالكاللكترونية) والعقارات.³

خامسا: آثار التضخم على الرفاهية الاجتماعية

¹ محمد عزت غزلان "اقتصاديات النقود والمصارف"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص: 321.

² صالح تركي القريشي، ناظم محمد نوري الشمري "مبادئ علم الاقتصاد"، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 1993، ص: 417.

³ سعيد هنتاهات، مرجع سبق ذكره، ص: 44.

إن تسليط الضوء من طرف الخبراء على ظاهرة التضخم لا يرجع فقط إلى الآثار السابقة التي يلحقها على الاقتصاد الوطني، وإنما أيضا على الجانب الاجتماعي الذي يلحقه من خلال إعادة توزيع الدخل الوطني، لصالح أصحاب الدخل غير الثابتة على حساب الفئات الاجتماعية محدودة الدخل.¹

سادسا: آثار التضخم على معدل الفائدة

لتفادي خسارة الدائنين أو المقرضين ولتشجيعهم على تقديم أموالهم أو مدخراتهم إلى المؤسسات المالية، فإن آلية تحديد سعر الفائدة يجب أن تأخذ في اعتبارها معدل التضخم المتوقع من عام إلى آخر، الأمر الذي عني بالضرورة إضافة ما يسمى بعلاوة التضخم إلى العائد على أموال المقرضين، ومن هنا يتطلب التمييز بين كل من أسعار الفائدة الاسمية و أسعار الفائدة الحقيقية.

ويمكن أن يحسب هذا الأخير وفقا لمعادلة " فيشر " كما يلي: $r = i - f$

حيث أن: r : معدل الفائدة الحقيقي، i : معدل الفائدة الاسمي، f : معدل التضخم.²

r : معدل الفائدة الحقيقي، i : معدل الفائدة الاسمي، f : معدل التضخم.³

سابعا: الأثر على الإنتاج وهيكله

إن الزيادة المناسبة في الأسعار وفي ظل وجود موارد متاحة قابلة للاستثمار تساهم في زيادة الإنتاج باعتبار أن هذه ستزداد، في حالة زيادة حدة التضخم وبلوغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل لموارده سيؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج سواء بزيادة أسعار المواد الأولية أو الأجور أو الإيجارات وغيرها من مستلزمات الإنتاج، مما يدفع بالمنتجين إلى خزن منتجاتهم المواد الأولية ويقدر يوفق احتياجاتهم الفعلية لأن توقعاتهم المستقبلية مرتبطة بمزيد من الزيادات في الأسعار، كما أن المستهلكين سيزيد طلبهم على السلع والخدمات بحكم توقعاتهم باستمرار ارتفاع الأسعار، لذلك فإن الزيادة في الأسعار المتواصلة ستؤدي في بداية الأمر إلى زيادة الإنتاج وزيادة الأرباح ومن ثم الاستمرار في ارتفاع الأسعار الذي سيؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية، ومثل هذه الحالة يصعب استمرارها لفترة طويلة إذ يمكن أن يجعل المنتجين يواجهون صعوبة كبيرة في تصريف إنتاجهم بحكم التزايد المستمر في الأسعار.⁴

ثامنا: أثر التضخم على توزيع الثروة

¹ زايري بالقاسم، عشار إيمان "الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم في الجزائر" الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلاق من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر3، 08-09 ديسمبر 2014، ص: 579.

² خالد واصف الوزني ، أحمد حسين الرفاعي "مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق" ط 8 ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006 ص ص: 261، 262.

³ خالد واصف الوزني ، أحمد حسين الرفاعي "مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق" ط 8 ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006 ص ص: 261، 262.

⁴ ناظم محمد الشمري ومحمد موسى الشروف "مدخل في علم الاقتصاد" دار زهران للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2008، ص 375.

يعاد توزيع ثروة خلال عملية التضخم بصورة عشوائية لا تمت بصلة للكفاءة في النشاط الاجتماعي أو للعدالة الاجتماعية حيث يظهر الأثر الرئيس للتضخم لعملية إعادة التوزيع، من خلال التأثير على القيمة الحقيقية لثروة الأفراد.¹

وأي عامل يتسبب في إعادة توزيع الثروة ينبثق من التغيرات في الدخل الحقيقية، فالتغيرات في الملكية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتغيرات في الدخل الحقيقية، بمعنى أن الأفراد الذين ازدادت دخولهم الحقيقية خلال عملية التضخم يصبحون أكثر قدرة من غيرهم على زيادة ثروتهم الحقيقية بينما الأفراد الذين انخفضت دخولهم الحقيقية خلال عملية الارتفاع المستمر في الأسعار قد يقومون أحيانا بالتصرف في جانب من ثروتهم الحقيقية بالبيع، وذلك من أجل المحافظة على نمط معين من الاستهلاك اعتادوا عليه من قبل، مثلا يشاهد أن بعض ملاك الأراضي أو العقارات السكنية الذين انخفضت قيمة دخولهم كثيرا خلال عملية ارتفاع الأسعار المستمر يقومون ببيع جانب من الأصول التي يملكونها ويشجعهم على هذا ارتفاع قيمته النقدية بمعدلات تفوق ارتفاع الأسعار، وهكذا تتحول ملكية الأصول الحقيقية للمجتمع من أيدي بعض الفئات التي تناقصت دخولهم الحقيقية خلال عملية التضخم إلى أيدي فئات أخرى تمكنت من زيادة دخولهم الحقيقية في نفس الوقت.²

تاسعا: اثر التضخم على الادخار الاستثمار والاستهلاك

إن انخفاض مداخيل الحقيقية خلال فترة التضخم سيؤدي إلى انخفاض الادخار، لأن معظم الدخل النقدي سيوجه إلى الاستهلاك من السلع التي تزايد أسعارها، لذلك يزداد الميل الحدي للاستهلاك على حساب الميل الحدي للادخار وهذا بدوره سيؤدي إلى انخفاض الاستثمار ونمو الناتج الوطني، وعدم كفاية المدخرات لتمويل الاستثمارات اللازمة لمواجهة الطلب المتنامي على السلع والخدمات الاستهلاكية، خاصة عندما أسعار الفائدة سلبية، (بمعنى انخفاض سعر الفائدة على ودائع الادخار وارتفاع تكلفة الاستثمار نفسه).

إضافة إلى ذلك فإن التضخم يؤثر سلبا على قدرة الدولة على جلب الاستثمارات الأجنبية، حيث ترتفع أسعار العقارات، المواد الأولية وأجور العمال مما يترتب عليها ارتفاع في تكاليف المشاريع الجديدة، ومن ثم يقل معدل ربح هذه المشاريع مما يقلل من قدوم مستثمرون أجانب إلى الدولة المعنية بالتضخم.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن حتى في ظل ظروف التضخم من الممكن تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى البلد المعني، ولكن تأخذ تلك الاستثمارات اتجاه المجالات التي تكون فيها اقل تكلفة، والابتعاد عن الاستثمارات الإنتاجية، مما يؤثر سلبا على مسار التنمية في هذا البلد.¹

³ Samuelson PAUL and Nordhaus WILLIAM D: **Economics**, 14th ed, McGraw-Hill- Inc, Singapore, 1992, p603

² عبد الرحمن يسري "مقدمة في الاقتصاد" الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 390، 389

المطب الرابع: أساليب معالجة التضخم

تختلف السياسات و الأساليب التي تستخدم عادة لمعالجة ظاهرة التضخم تبعا لنوعه و مجال الذي يظهر فيه و أسبابه، فالبعض من الاقتصاديين الذين يفسرون التضخم على أنه ظاهرة نقدية تنجم عن زيادة الطلب وما يترتب عليه من تدفق نقدي بصورة أكبر من العرض، يرون أن معالجته تتطلب من الدولة و السلطات الاقتصادية أن تتخذ سياسات مالية و نقدية انكماشية، تتمثل في الحد من التدفق النقدي، كالتقليل من الإنفاق الحكومي و طرح سندات حكومية كوسيلة لسحب جزء من الكتلة النقدية المتداولة، كما يمكن للبنك المركزي أن يلعب دور في هذا المجال من خلال تأثيره على البنوك التجارية من خلال اعتماد سياسة نقدية تهدف إلى تقليص حجم الائتمان، كزيادة نسبة الاحتياطي القانوني مثلا، كما يمكن للسياسة المالية أن تلعب دورها الفعال في هذا مجال، و ذلك بزيادة الضرائب على أصحاب الدخل و الأرباح الكبيرة وإعفاء أصحاب الدخل الضعيفة من هذه الزيادة لتدهور قدرتهم الشرائية، كما يمكن أيضا تخفيض الإنفاق العام كما أشرنا من قبل، خاصة الإنفاق الاستهلاكي، بذلك الشكل الذي يجد من زيادة الطلب.

أما البعض الآخر الذين يرون أن التضخم يمثل ظاهرة هيكلية تنجم عن حدوث اختلالات هيكلية اقتصادية و اجتماعية نتيجة لبرامج التنمية، فإنهم يرون أن التضخم الهيكلي ضرورة لا بد منها في الاقتصادات النامية، و أنها ظاهرة ترتبط بالعرض أكثر من الطلب، تصاحب عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و ما يرافقها من تغيرات تقود إلى ضغوط تضخمية.

على هذا الأساس يعتقد هؤلاء، أن السياسة الفعالة لمعالجة التضخم تتمثل في التركيز على معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني و ذلك من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة المشاكل التي تعاني منها القطاعات الإنتاجية، مثل القطاع الزراعي الذي يعتبر المسؤول عن بروز ظاهرة التضخم في معظم الاقتصادات النامية، و كذلك معالجة المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي و خاصة فيما يتعلق بزيادة الإنتاجية و تحسين كفاءة الأداء وإتباع أسلوب الحماية للصناعة الوطنية من منافسة السلع الأجنبية، و ضرورة العمل على تغيير هيكل الإنتاج الوطني و تنويعه من أجل تنويع مصادر الدخل الوطني . كما أن محاربة التضخم تتطلب اعتماد سياسة فعالة في مجال الأجور و توزيع الدخل بذلك الشكل الذي يكون أكثر عدالة و لصالح السواد الأعظم في المجتمع من اجل تقليل التفاوت الحضاري و الاقتصادي و الاجتماعي بين الأقاليم المختلفة في البلد الواحد.

¹ هتهات، "دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر" مرجع سبق ذكره، ص 47.

بشكل عام يمكن تلخيص الإجراءات و الأدوات المستخدمة لمكافحة هذه الظاهرة في سياستين كما يلي:

الفرع الأول: السياسة النقدية الكمية

تتمثل أهم وسائل السياسة النقدية الكمية لمكافحة التضخم فيما يلي:

أولاً: سعر إعادة الخصم

يعرف سعر إعادة الخصم بأنه سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض أو طلب إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية حيث تلجأ البنوك التجارية إلى الاقتراض من البنك المركزي بهدف زيادة قدرتها على منح الائتمان، أو تقديم ما لديها من أوراق تجارية بهدف خصمها لدى البنك المركزي وحصولها على السيولة النقدية اللازمة التي تمكنها من زيادة حجم الائتمان المقدم لعملائها، وعادة ما يكون سعر إعادة الخصم أقل من سعر الفائدة السائد في السوق أو قد يكون قريباً منه، ويتحدد سعر إعادة الخصم وفقاً للظروف الاقتصادية السائدة، والتي ترجع إلى رغبة البنك المركزي في زيادة مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان أو الحد منها، وذلك من خلال زيادة أو تخفيض تكاليف الحصول على تلك الاحتياطيات الإضافية التي تستخدمها البنوك التجارية وفقاً للسياسات التي يحددها البنك المركزي بناء على الظروف الاقتصادية السائدة، حيث يلجأ هذا الأخير في حالة ارتفاع الطلب على العرض نتيجة زيادة الكتلة النقدية المتداولة، إلى رفع سعر إعادة الخصم والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع تكاليف الحصول على السيولة النقدية نظراً لارتفاع سعر الفائدة الذي تتقاضاه البنوك التجارية من عملائها كفوائد مقابل القروض، مما يساهم في تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات و تلجأ إلى العكس في حالة الانكماش¹.

ثانياً: عملية الاحتياطي القانوني

تتجلى فعالية نسبة الاحتياطي القانوني في أوقات التضخم أكثر منها في أوقات الكساد ففي حالة التضخم فإن ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني يقيد من مقدرة البنوك التجارية على زيادة حجم الائتمان والودائع، ونتائج هذه السياسة غير مؤكدة في كثير من الأحيان خاصة إذا كانت السيولة عالية في المصارف كما هو الحال في بعض الدول النامية.

ثالثاً: عملية السوق المفتوحة

استخدمت لأول مرة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1923 وهي وسيلة فاعلة يقوم بها البنك المركزي لرقابة على حجم الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية، وبالتالي بحجم الائتمان وكميات النقد المتداول فحين

¹ مقراني حميد " اثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر " مرجع سبق ذكره ص، 51، 52.

دخول البنك المركزي الأسواق المحلية مشتريا أو بائعا فإنه بذلك يتحكم في قيمة وحجم الأوراق المالية والسندات الحكومية مما يؤهله إلى معالجة ظاهرة التضخم والانكماش باستخدام سياسة السوق المفتوحة عن طريق تأثيرها في سعر الفائدة في الأسواق المحلية، حيث أن ارتفاع سعر الفائدة يخفض من حجم الاستثمارات الجديدة ويخفض بدوره من الإنفاق الكلي أي الطلب الفعلي¹.

الفرع الثاني: السياسة المالية

يقصد بالسياسة المالية بأنها استخدام أوعية الميزانية في تحقيق النمو المتوازن.²

كما تعرف بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة وقد اكتسبت السياسة المالية، أهميتها بعد أن اتسمت بدورها الحيادي، والذي اقتصر على وضع مجموعة من الإجراءات الرقابية لأوعية الميزانية ممثلة بالإيرادات و النفقات وذلك من خلال تسخير الإيرادات العامة لتغطية نفقات الدولة، حيث تهدف هذه السياسة إلى تحقيق التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، رفع معدلات النمو في الاقتصاد الوطني و كذا الاستقرار في مستوى الأسعار بالإضافة إلى العمل على تحقيق رفاهية المجتمع، وتمثل أهم أدوات السياسة المالية فيما يلي:

أولا: الرقابة الضريبية

تعد الضرائب من أهم أدوات السياسة المالية المستخدمة في علاج الضغوط التضخمية في الاقتصاد، حيث أن ظهور البوادر التضخمية الناجمة عن الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بنسبة تفوق مقدرة العرض الحقيقي منها، نظراً لبلوغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع يحتم على الحكومة التدخل عن طريق الزيادة في معدلات الضرائب الحالية أو فرض ضرائب جديدة على أصحاب الدخل و الأرباح الكبيرة وذلك تهدف امتصاص القوة الشرائية الزائدة لهذه الفئة مما يعمل على تخفيض حجم الإنفاق الكلي على السلع والخدمات وإعادة التوازن إلى الاقتصاد، وكذا تحقيق الدولة لفوائض مالية من خلال زيادة حصيلة الضرائب والتي توجهها الدولة لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا: سياسة الإنفاق العام

¹ دليلة عامر، "تقييم دور البنك المركزي في معالجة التضخم" مرجع سبق ذكره ص: 36، 37.

² غازي حسين عناية "التضخم المالي"، مرجع سبق ذكره ص: 159.

يمثل الإنفاق العام بشقية الاستهلاكي والاستثماري أهم مكونات ميزانية الدولة، حيث يؤدي تضخم حجم العمالة في المؤسسات الحكومية إلى زيادة الإنفاق على الأجور والمرتببات في الميزانية العامة، كما تؤدي زيادة مبالغ الدعم الذي توجهه الدولة لتوفير السلع الضرورية لمواطنيها بأقل من تكلفتها الحقيقية، ومبالغ المساعدات النقدية المخصصة للأسر الفقيرة لمواجهة الزيادة في نفقات المعيشة إلى زيادة حجم الإنفاق العام وتمثل النفقات الاستثمارية جانبًا هامًا في ميزانية الدولة، وخاصة في البلدان النامية والتي توجه جزءًا هامًا من مواردها المالية لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بتجهيز البنية التحتية كالطرق والسدود وشبكات المياه والصرف الصحي وغيرها من الخدمات الأساسية التي تعاني البلدان النامية من محدوديتها على الرغم من أهميتها.¹

ثالثًا: سياسة القروض العامة:(الدين العام)

تعد سياسة القروض العامة من أكثر أدوات السياسة المالية فعالية في علاج التضخم في البلدان المتقدمة التي تعاني من تفاقم حدة الضغوط التضخمية، وتقوم هذه السياسة على أساس تحويل القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد ووحدات القطاع الخاص إلى الحكومة بغرض استخدامها في تمويل الإنفاق العام، وتعتمد الحكومة في ذلك على عقد القروض وطرح الأسهم والسندات للاكتتاب فيها من قبل الجمهور، بحيث تؤدي هذه السياسة إلى سحب جزء من الكتلة النقدية المتداولة بهدف تخفيض حجم الطلب الكلي الذي يفوق العرض و مقدرة جهاز الإنتاج المحلي.²

كخلاصة لما رأينا من أدوات و سياسات مستخدمة لعلاج ظاهرة التضخم، فإن للدولة إمكانية الاختيار بين استخدام السياسة المالية و السياسة النقدية، أو المزج بين السياستين و ذلك بالتنسيق بين أدواتها لعلاج هذه الظاهرة، كما أنه هناك إجراءات لمكافحة التضخم تتم في الأجل القصير و مهمتها كبح جماح التضخم من خلال التحكم في محددات التوسع في السيولة المحلية، و إجراءات أخرى تتم في الأجل الطويل و مهمتها إزالة الأسباب و الآثار السلبية المترتبة عن هذه الظاهرة.

¹ مقراني حميد" اثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر" مرجع سبق ذكره ص: 53، 54.

² غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره ص: 169.

خلاصة الفصل:

من خلال دراسة الفصل الأول والذي خصصناه ليكون كمدخل عام لاقتصاديات البترول، و من ثم ظاهرة التضخم اتضح لنا بأن النفط هو أهم المصادر الطاقوية في العالم وهذا ما جعله سبب الصراعات الحاصلة فوق الكرة الأرضية، أما في ما يخص التضخم فهو احد اكبر الآفات الاقتصادية التي تواجهها معظم اقتصاديات العالم وقبل الشروع في الفصل الثاني وبغية وصل كل سابق بلاحق، ارتأينا التذكير بأهم ما ورد في الفصل الأول وسيكون هذا من خلال النقاط التالية:

- سوق النفط غير خاضع لآليات العرض والطلب فقط كباقي الأسواق الأخرى وإنما لاعتبارات عديدة؛
- مرت السوق النفطية العالمية بعدة مراحل تاريخية منذ 1950 إلى غاية يومنا هذا؛
- للنفط خصائص وأنواع كثيرة، الأمر الذي يساهم في اختلاف جودته ونقاوته من الكبريت، وبالتالي التأثير على سعره؛
- النفط سلعة إستراتيجية، ومصدر أساسي للطاقة، يتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية؛
- أن منظمة الأوبك عبارة عن تنظيم رسمي لمجموعة من الدول المنتجة والمصدرة للنفط هدفها الرئيسي الحفاظ على استقرار أسعار النفط ومواجهة تدهورها؛
- أن تسعيرة النفط ليس كباقي السلع أو المواد الأولية الأخرى بل هي عملية معقدة وصعبة تخضع لعدة معايير؛

الفصل الأول: الإطار النظري ما بين تقلبات أسعار النفط ومعدل التضخم

- لأسعار النفط أنواع عديدة ومنها الأسعار المعلنة والأسعار المتحققة والأسعار الآنية وأسعار الإشارة... الخ؛
 - أن الجزائر تعتبر من البلدان النفطية التي يعتمد اقتصادها أساسا على العوائد النفطية فان هناك علاقة تشابكية بين الاقتصاد الوطني وقطاع المحروقات؛
 - التضخم هو ظاهرة اقتصادية نقدية لها تأثير سلبي على الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وله عدة تعاريف أهمها تعريف بيجو حيث تتوفر حالة التضخم عندما تصبح الزيادات في الدخل النقدي أكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المحققة بواسطة عناصر الإنتاج؛
 - للتضخم آثار سلبية كبيرة على جميع متغيرات الاقتصاد الكلي، ويمكن معالجتها عن طريق السياسة المالية أو السياسة النقدية الكمية؛
- كما أن تذبذبات أسعار النفط من ارتفاعا وانخفاض ينتج آثار سلبية و يحدث أزمات ولمعرفة المزيد عن آثار تقلبات السعر وأثرها على معدل التضخم سنتطرق إلى الدراسة القياسية من خلال الفصل الثاني.

الفصل الثاني

أثر تقلبات أسعار النفط على معدل

التضخم في الجزائر دراسة قياسية

(2016 - 2010)

المبحث الأول: التضخم في الجزائر.



المبحث الثاني: تقلبات أسعار النفط في الاقتصاد الجزائري.



المبحث الثالث : الإطار القياسي لأثر تغير سعر النفط على معدل



التضخم.

تمهيد الفصل:

هذا الفصل هو بمثابة الجزء التطبيقي والقياسي للدراسة، والذي سنحاول من خلاله إبراز العلاقة التي تجمع بين أسعار النفط و معدلات التضخم في الجزائر، وهذا بالاعتماد على الأدوات والأساليب الإحصائية والقياسية، حيث أن هذه الأخيرة أمر ضروري لكل باحث و في شتى المجالات المختلفة إذا اعتمد في بحثه على الأسلوب العلمي، وهي الأداة التي تساعد على تفسير الظواهر التي يدرسها، وتوضيح النتائج ودلالات البيانات والأرقام التي يحصل عليها.

لقد اختلفت تأثيرات الأزمات النفطية على الإقتصاد الجزائري سواء بالسلب أو الإيجاب، فأدى ذلك إلى تغيير السياسة الإقتصادية من خلال محاولة فصل العلاقة التي كانت تربط الإقتصاد الوطني بحركة أسعار النفط، بحيث هدفت الإصلاحات الإقتصادية في بداية التسعينات إلى تغيير بنية الإقتصاد الكلي، إلا أنها لم تستطع تحريره من هيمنة البترول في حقيقة الأمر، بالنظر إلى الضعف المسجل في مستويات نمو باقي القطاعات من جهة، ومن جهة أخرى إلى وتيرة النمو التي سجلها قطاع المحروقات منذ أواخر التسعينات إلى النصف الأول من سنة 2014، ومع بداية تراجع أسعار النفط والذي أدى إلى التأثير على الدول النامية المنتجة والمصدرة للنفط والجزائر من الدول التي تعتمد بصفة كلية على عوائد المحروقات في تمويل مختلف المشاريع التنموية والاقتصادية، إلا أن اختيار أسعار البترول أثر تأثيرا كبيرا على تمويل مختلف المشاريع المسطرة، مما ساهم في تجميدها، تأجيلها أو إلغائها في إطار سياسة ترشيد النفقات، مما أثر في مختلف المتغيرات الاقتصادية النقدية، المالية والتجارية والكمية والاجتماعية وأهمها معدلات التضخم، الميزانية العامة وميزان المدفوعات. ومن خلال هذا الفصل سنقوم بدراسة قياسية وتحليلية للمعلومات النظرية معتمدين في ذلك على مجموعة من المعطيات الإحصائية، ومدى ارتباط المؤشر المستقل "أسعار البترول" والمؤشر التابع معدلات التضخم، ولمعرفة فيما إذا كانت هاته الدراسة الإحصائية ستوافق مع النظرية الإقتصادية، وبغية الإلمام بأهم جوانب البحث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التضخم في الجزائر؛

المبحث الثاني: تقلبات أسعار النفط في الإقتصاد الجزائري؛

المبحث الثالث: الإطار القياسي لأثر تغير سعر النفط على معدل التضخم.

المبحث الأول: التضخم في الجزائر

إن تلك الخلفية النظرية تعتبر الأساس العلمي الذي يعتمد عليه لدراسة ظاهرة التضخم من الناحية التطبيقية في واقع الاقتصاد الجزائري، الذي عرف ضغوطا تضخمية لأسباب متعددة أدت بدورها إلى اختلاف أنواع التضخم في الاقتصاد الوطني، نتج عنها آثار جسيمة سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي، لكن السلطات الجزائرية حاولت وبشتى الطرق المتاحة لديها البحث في السبل الفعالة لمعالجة ظاهرة التضخم، فتبنت العديد من إجراءات و السياسات كالسياسة النقدية، والسياسة المالية وغيرها.

المطلب الأول: أسباب التضخم في الجزائر

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى أسباب التضخم في الجزائر.

الفرع الأول: التضخم المستورد إلى الجزائر

إن هذا المصدر الخارجي هو انعكاس للتطور الذي حدث في حجم التجارة الخارجية ودرجة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر، من حيث أن هذين العاملين عرضا السياسات الاقتصادية الداخلية الجزائرية للتأثير بالتطورات الاقتصادية الدولية عبر قنوات التجارة الخارجية، وما ساعد على ذلك أيضا طبيعة العادات الاستهلاكية وأنماط التنمية المتبعة، حيث نلاحظ أن الجزائر مثلا تعتمد بأكثر من ربع على المنتجات الفرنسية كونها مستعمر قديم لها كما أن فرنسا تعتبر أول دولة موردة للجزائر في العالم، وعلى الرغم من بروز منتجات في دول أخرى (مثل آسيا) منافسة للسلع والخدمات الفرنسية من ناحية الجودة والسعر بشكل كبير، إلا أن المستورد الجزائري مازال يفضل دائما السلع الفرنسية لعدة اعتبارات منها العوامل الثقافية، قرب المسافة، فأسعار هذه المنتجات تلعب دورا كبيرا في التأثير على مستوى الأسعار المحلية خاصة إذا تعلق الأمر بسلع التجهيز والإنتاج.

إذن من اجل اقتفاء آثار التضخم المستورد في الجزائر، لا بد من تبيان الأهمية النسبية للواردات في الاقتصاد

الوطني.¹

وما يمكن قوله عن التضخم المستورد هو أنه موجود مادام هناك تبادل تجاري دولي من جهة ووجود قطبي

عالم متقدم وعالم متخلف من جهة أخرى.²

ومما سبق ذكره يمكن أن نسلط الضوء على تطور أرقام المبادلات من سنة 2010 إلى غاية سنة 2016

¹ سعيد هنتات، مرجع سبق ذكره ، ص: 242، 243

² دليلة عامر، "تقييم دور البنك المركزي في معالجة التضخم" مرجع سبق ذكره، ص: 58.

الفصل الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على معدل التضخم في الجزائر (دراسة قياسية 2010-2016)

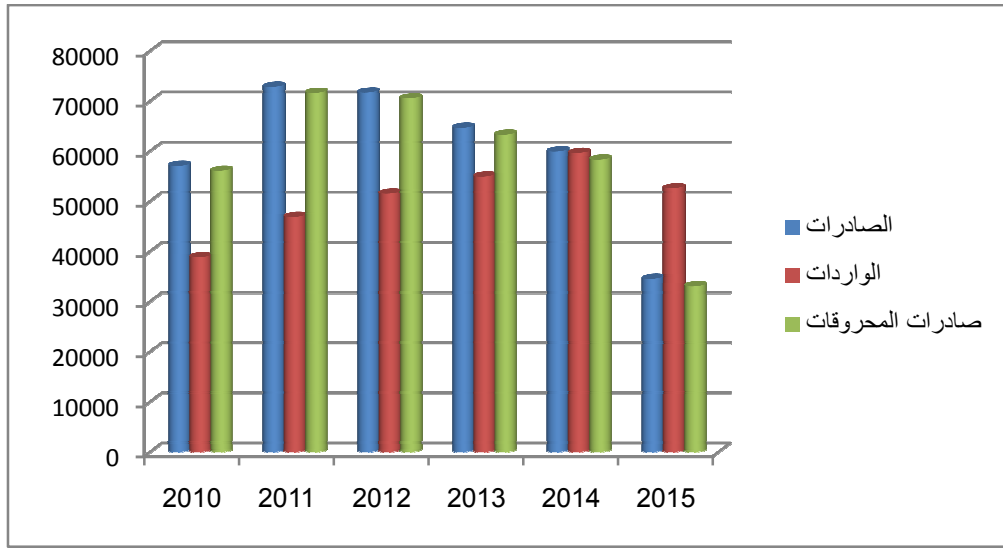
الجدول رقم: (2-3) الصادرات و الواردات و صادرات المحروقات خلال فترة 2010- 2016

الوحدة(بالمليون دولار أمريكي)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات	57 091	72 888	71 736	64 713	59 996	34 566	/
الواردات	38 885	46 927	51 569	54 984	59 670	52 649	/
صادرات المحروقات	56 121,6	71661.8	70583.7	63326.2	58361.6	33080.7	/

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013 - 2015

الشكل رقم: (2-6) الصادرات و الواردات و صادرات المحروقات خلال فترة 2010- 2016



المصدر: من إعداد الطلبة

نلاحظ من خلال الشكل رقم (02-06) أن صادرات الجزائر من المحروقات هي الكمية الطاغية على إجمالي الصادرات حيث شهدت هذه الكمية تذبذبا إذ أنها ترتفع وتنخفض حسب ارتفاع وانخفاض أسعار المحروقات، وهذا يدل أن الاقتصاد الجزائري لا يزال اقتصادا ريعيا قائما بالدرجة الأولى على تصدير المحروقات، وأن التصدير خارج المحروقات لا يزال محدودا وبكميات قليلة جدا رغم جهود الدولة من أجل الاستثمار خارج المحروقات، أما الواردات فهي أيضا تشهد تذبذبا ملحوظا حيث كانت كميتها سنة 2010 بـ 57091 مليون دولار أمريكي ثم ارتفعت بوتيرة مختلفة خلال السنوات 2011، 2012، 2013، 2014 لتبلغ 72888 مليون دولار أمريكي، 71736 مليون دولار أمريكي، 64713 مليون دولار أمريكي، 59996 مليون دولار أمريكي على التوالي و هذه الزيادة في فاتورة الاستيراد ناجمة عن ارتفاع مداخيل الجباية البترولية، ثم انخفضت الواردات سنة 2015 إلى 34566 مليون دولار أمريكي مما يدل على أن هناك جهودا مبذولة من طرف الدولة التي بادرت باعتماد نظام الحصص الذي يهدف إلى تسقيف حجم الواردات.

الفرع الثاني: ارتفاع الطلب

زاد الطلب الكلي في الجزائر نتيجة لنمو النقد المعروض والذي جاء أساسا لسبب، سد العجز المالي الضخم باللجوء إلى الحلول النقدية، يمكن إرجاع ارتفاع الطلب لعدة عوامل نذكر منها:
التوسع النقدي غير مراقب:

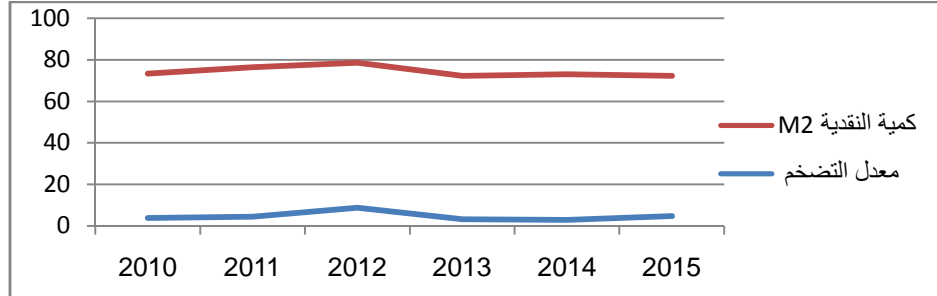
اتبعت الجزائر في بداية السبعينات من القرن الماضي سياسة تنموية تطلب ضخ أموالا باهظة لتحقيق الاستثمارات مما دفعها للجوء إلى الاقتراض، وتوسيع الإصدار النقدي وهذا ما أدى إلى زيادة الوحدات النقدية بدون زيادة في السلع الاستهلاكية.¹
والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم: (2-4) تطور معدلات التضخم وكمية النقود في الجزائر خلال الفترة 2010-2016

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل التضخم	3.91	4.52	8.89	3.25	2.91	4.78	/
M2%	69,5	71.9	69.7	69.1	70.2	67.6	/

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013-2015

الشكل رقم: (02-07) تطور معدلات التضخم وكمية النقود في الجزائر خلال الفترة 2010-2016



المصدر: من إعداد الطلبة

من خلال الشكل رقم (02-07) لاحظنا أن نسبة الزيادة في كمية النقود تؤثر على معدل التضخم حيث بلغ معدل التضخم 4.52 سنة 2011 بعد أن كان 3.91 سنة 2010 وذلك ناتج عن زيادة في كمية النقود من 69.5 إلى 71.9 سنتي 2010 و 2011 على التوالي وبالرغم من انخفاض الكتلة النقدية بنسبة 2.2% لاحظنا استمرار الزيادة في معدل التضخم إلى أن بلغ ذروته سنة 2012 بنسبة 8.89 كما لاحظنا أيضا أن معدلات التضخم بدأت في الانخفاض رغم أن كمية النقود حافظت على مستويات متقاربة، وفي إطار مساعي الحكومة الجزائرية لتصحيح اختلالات ميزان المعاملات الخارجية عمدت لتخفيض قيمة الدينار الجزائري بما يقارب 20% الأمر الذي أدى إلى زيادة معدل التضخم ليرتفع ويبلغ نسبة 4.78%.

¹ غومة ليلي، "محاولة تقدير العلاقة بين البطالة والتضخم وفق منحنى فليبس" مرجع سبق ذكره، ص 45

الفرع الثالث: الزيادة في التكاليف الإنتاجية

إن من أهم الأسباب في ارتفاع التكاليف الإنتاجية في الكثير من القطاعات الجزائرية انخفاض مستوى الإنتاجية، وهذا ما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع وخصوصا في الحالات التي لا يكون فيها ثمة قيود سعريه على المنتجات النهائية، حين ما يكون بإمكان المنتج نقل التكاليف الإضافية إلى المستهلك في شكل زيادات تراكمية واحتكارية على الأسعار، وتشمل الإنتاجية كل العوامل المساهمة والعناصر المكونة للمخرجات النهائية وغير النهائية من السلع والخدمات في المجتمع مثل إنتاجية العمل البشري، إنتاجية الأصول الثابتة وإنتاجية الأراضي وغيرها.¹

الفرع الرابع: ارتفاع مستوى الأجور

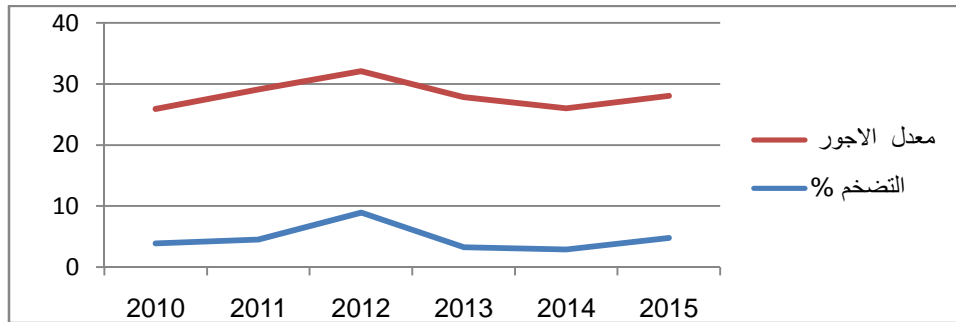
إن تزايد الأجور بمعدلات عالية دون أن يصاحبها زيادة مماثلة في الإنتاجية تنعكس على الطلب على السلع الاستهلاكية نظرا لما هو معروف من زيادة في الميل الحدي للاستهلاك، وحدث في الجزائر أن طالبت معظم النقابات العمالية وخاصة في السنوات الأخيرة بزيادة الأجور كقطاع التربية... الخ الذي تسبب في ارتفاع الأسعار. ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم: (5-2) معدلات التضخم و معدل الأجور خلال فترة 2010-2016

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل الأجور	22.0	24.6	23.2	24.6	23.1	23.3	/
معدل التضخم	3.91	4.52	8.89	3.25	2.91	4.78	/

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013-2015

الشكل رقم: (08-02) معدلات التضخم و معدل الأجور في الجزائر خلال الفترة 2010-2016



المصدر: من إعداد الطلبة

¹ سعيد هنتات، "دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص: 239

الفصل الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على معدل التضخم في الجزائر (دراسة قياسية 2010-2016)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (08-02) أن التغير في معدل الأجور يتناسب طرديا مع التغير في معدل التضخم، حيث نلاحظ سنة 2010 أن معدل الأجور قد بلغ 22 % والذي يقابله نسبة تضخم تقدر بـ 3.91%.

أما في سنة 2015 فقد بلغ معدل الأجور 23.3 والذي يقابلها نسبة تضخم تقدر بـ 4.78 ، حيث يمكن ربط معدلات التضخم التي شهدت ارتفاعا مستمرا بالإجراءات التي قامت بها الحكومة الجزائرية والمتعلقة بدفع تعويضات لموظفي القطاع العمومي وكذا تخصيص مبالغ مالية معتبرة في ميزانيات التسيير لتغطية الزيادات في معدلات الأجور.

المطلب الثاني: تطور معدلات التضخم في الجزائر وتقلبات أسعار النفط

انتهجت الجزائر منذ الاستقلال إستراتيجية تنموية، تتطلب ضخ أموالا باهظة لتحقيق المشاريع والاستثمارات المسطرة، مما دفع الدولة إلى الاقتراض واستخدام وسائل جبائية والإصدار النقدي الواسع، بدون زيادة في الإنتاج أدى ذلك إلى ضغوط تضخمية.

الفرع الأول: تطور معدلات التضخم في الجزائر

الفترة: 1990-1996

حيث شهدت هذه الفترة تضخما سريعا أشد حدا من التضخم السريع الذي شهدته الفترة الممتدة من 1997 إلى 1986 فقد شهدت أعلى مستويات التضخم إذ بلغت عام 1992 أكثر من 31%¹. إن حدوث الأزمة النفطية لسنة 1986 وانخفاض أسعار البترول أدى إلى تعرض الاقتصاد الجزائري إلى صدمات كبيرة بسبب انخفاض إيرادات الدولة من المحروقات وكان اثر هذا التدهور كبيرا على عجز ميزان المدفوعات الخارجية، واهم ما ميز هذه الفترة هو ارتفاع كبير في معدلات التضخم ويمكن توضيح ذلك، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم: (6-2) تطور معدل التضخم خلال الفترة 1990-1998

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل التضخم	16.7	25.9	31.7	20.5	29	29.8	18.7	5.7	5

المصدر: معطيات البنك الدولي، النسخة الثانية، 2014

نقلا عن مذكرة غومة ليلي، "محاولة تقدير العلاقة بين البطالة والتضخم وفق منحني فليبيس" ص: 47

¹ زايري بالقاسم، عشار إيمان "الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم في الجزائر، مرجع سبق ذكره ص 571

تشير معطيات الجدول رقم (6-2) إلى أن معدلات التضخم كانت مرتفعة جدا في هذه الفترة حيث بلغت 31.7% سنة 1992 ولعل سبب الارتفاع راجع إلى عدة عوامل منها رفع دعم الحكومة عن الأسعار، وتحريرها، حيث عمدت الجزائر إلى تقليص الدعم الموجه للمواد الأساسية، هذا الإجراء اتخذته في إطار الاستعداد الائتماني الثاني وقعته مع الصندوق النقد الدولي، انتقال 84% من الأسعار إلى النظام الحر كنتيجة لتطبيق اتفاق برنامج الاستقرار الاقتصادي في سنة 1994.

الفترة: 1994-1998

في بداية سنة 1994 كانت الحالة الاقتصادية في تدهور كبير، وظهرت عدة اختلالات على المستوى الكلي بسبب استمرار ضعف أسعار البترول أدى هذا إلى تختم السلطات الجزائرية على وضع قيد التنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي، المبرم مع الصندوق النقد الدولي لمواجهة هذه الاختلالات، وقد بلغت مستحقات الدين حوالي 26 مليار دولار¹

الفترة: 1998-2016

في هذه الفترة نلاحظ أن معدل التضخم بدأ في الانخفاض ليصل إلى 0.3% سنة 2000 ويمكن تفسير سبب انخفاض إلى نجاعة تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي بالتعاون مع الصندوق النقد الدولي، غير أن 2001 عرفت رجوع الضغوطات التضخمية بنسبة 4.2% ويمكن أن يفسر هذا بأثر ارتفاع القدرة الشرائية الناتجة عن ارتفاع أجور الوظيف العمومي، وبرنامج الإنعاش الاقتصادي، وارتفاع تكاليف الإنتاج والاستيراد، كما ارتفع معدل التضخم بصورة كبيرة سنة 2012 ليصل 8.89% ويفسر هذا الارتفاع باعتماد الدولة سياسة إنفاق توسعية، ثم انخفض معدل التضخم بعدما باشرت الدولة تنفيذ إجراءات للحفاظ على القدرة الشرائية من خلال دعم أسعار المنتوجات والخدمات القاعدية، وكذا توجه الدولة إلى اعتماد نظام الحصص في الاستيراد، والجدول والشكل المواليين يوضحان تطور معدلات التضخم الخاص بهذه الفترة .

¹ غومة ليلي، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 46، 47

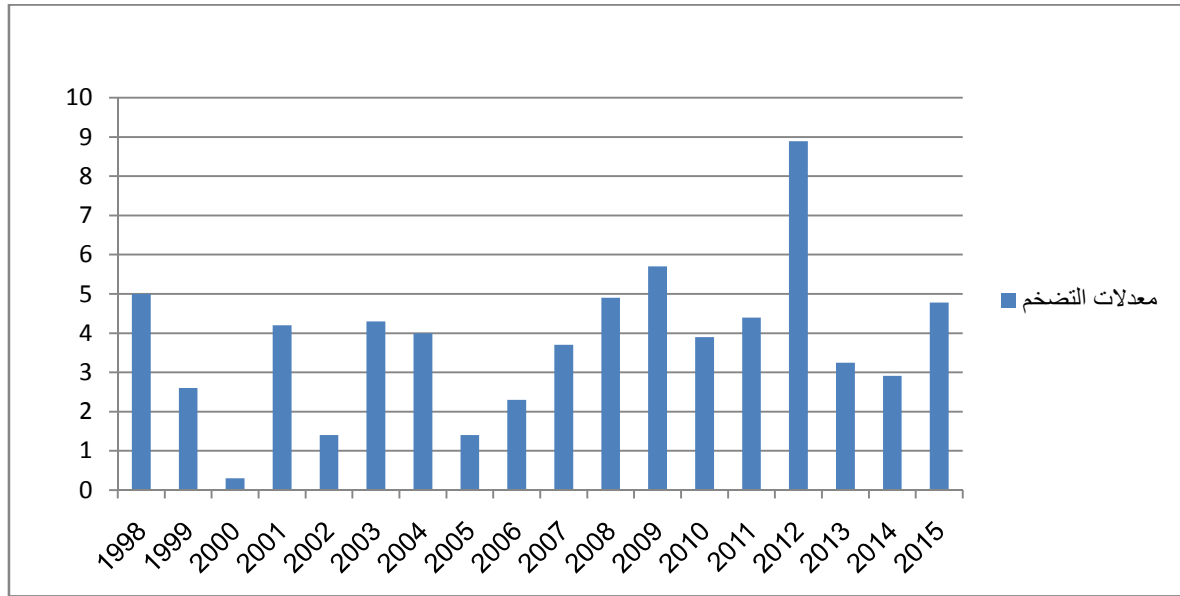
الفصل الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على معدل التضخم في الجزائر (دراسة قياسية 2010-2016)

الجدول رقم: (2-7) تطور معدل التضخم خلال الفترة 1998-2016

السنوات	معدلات التضخم	السنوات	معدلات التضخم
1998	5	2008	4.9
1999	2.6	2009	5.7
2000	0.3	2010	3.9
2001	4.2	2011	4.4
2002	1.4	2012	8.89
2003	4.3	2013	3.25
2004	4	2014	2.91
2005	1.4	2015	4.78
2006	2.3	2016	/
2007	3.7	/	/

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على إحصائيات البنك الدولي

الشكل رقم: (02-09) تطور معدل التضخم خلال الفترة 1998-2016



الفرع الثاني : تقلبات أسعار النفط في الجزائر

من خلال هذا الفرع ستطرق إلى تطور تقلبات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة الدراسة من 2010

إلى 2015.

الجدول رقم: (2-8) المتوسط السنوي لأسعار النفط مع معدل التضخم خلال الفترة 2010-2016

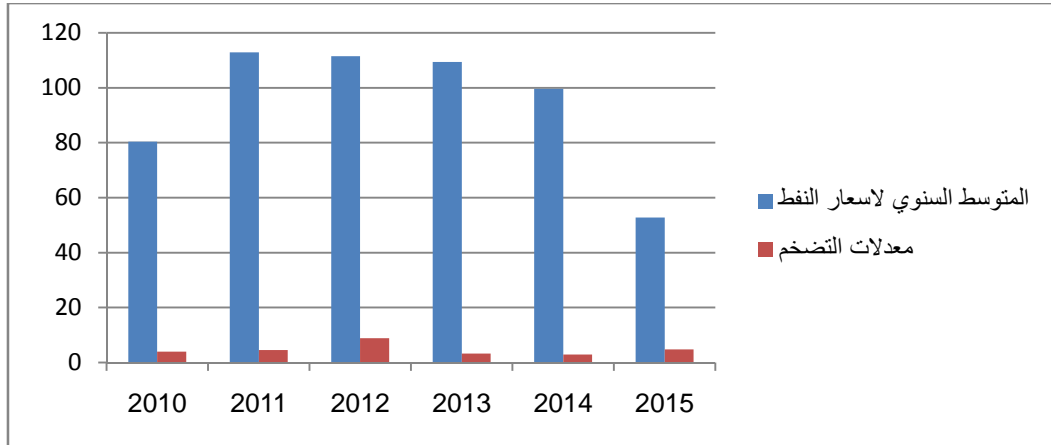
الوحدة (بالدولار للبرميل)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المتوسط السنوي لأسعار النفط	80.35	112.9	111.5	109.4	99.6	52.8	/
معدل التضخم	3.91	4.52	8.89	3.25	2.91	4.78	/

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013-2015

الفصل الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على معدل التضخم في الجزائر (دراسة قياسية 2010-2016)

الشكل رقم: (10-2) المتوسط السنوي لأسعار النفط مع معدل التضخم خلال الفترة 2010-2016



المصدر: من إعداد الطلبة

من خلال الشكل رقم (10-2) لاحظنا ارتفاع أسعار النفط من 80 دولار سنة 2010 إلى 111.9 في سنة 2012، وبداية من سنة 2013 بدأت تنخفض الأسعار إلى وصلت في سنة 2015 إلى 52.8 متأثرة بتباطؤ معدلات النمو العالمي وزيادة المخزونات النفطية في الدول الصناعية الكبرى الأمر الذي انعكس على معدلات التضخم التي انخفضت إلى 2.91 بحلول سنة 2014.

المطلب الثالث: آثار التضخم في الجزائر

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى آثار التضخم في الجزائر.

الفرع الأول: أثر التضخم على الاستهلاك العائلي

إن الاتجاهات التضخمية السريعة وغير المتوقعة التي شهدتها الجزائر عادة ما ولدت تصرفات ذات طبيعة أنانية وليس لها بعد نظر على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث يحاول كل فرد أو عون اقتصادي تحميل الآخرين الارتفاع الذي يحدث في الأسعار التي يواجهها في حياته اليومية، وتصبح المؤسسات الضخمة والقوية لها وسائل وإمكانات لحماية مصالحها أكثر من المؤسسات الضعيفة والصغيرة، يمكن تبيان هذا الأثر من خلال المعطيات المتوفرة لدينا من قيم لمؤشرات الاستهلاك بالأسعار الجارية الثابتة، بالإضافة لمؤشر الاستهلاك الحقيقي لكل ساكن، ونسب التغير السنوية المئوية لكل منهم¹.

الفرع الثاني: أثر التضخم في توجيه رؤوس الأموال الجزائري

أدى التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تفيد التنمية في مراحلها الأولى، حيث تعطى الأولوية إلى الاستثمارات ذات المردودية العالية والفورية، حتى وإن كانت ليست ذات أهمية اجتماعية، والتي تتميز بقلّة المخاطرة، مثل الخدمات السياحية، إنتاج السلع الترفيهية، مشاريع النقل، وكذلك يتجه

¹ سعيد هنتات، "دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص: 250، 251.

الفصل الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على معدل التضخم في الجزائر (دراسة قياسية 2010-2016)

قسم هام من الأموال إلى تجارة الاستيراد وتجارة الجملة والتجزئة، المضاربة على أسعار الأراضي، بناء المنازل الفاخرة.

الفرع الثالث: أثر التضخم على الادخار

نظرا لمحدودية السلع الاستهلاكية، التي صاحبت الموجات التضخمية التي تميزت بها الأسواق الجزائرية في العقد الأخير من القرن الماضي وبداية القرن الحالي، اتجهت العديد من الأسر إلى شراء السلع بكميات تفوق احتياجاتهم اليومية بغرض تخزينها، هذا ما أدى إلى تفاقم وضع الأسعار. في المقابل اتجهت فئات أخرى من ذوي الدخل المرتفع بغرض المحافظة على قدرتهم الشرائية إلى شراء المعادن الثمينة، السيارات الفخمة، وبالخصوص المساكن والأراضي الموجهة للبناء التي اتجهت أسعارها إلى الارتفاع بشكل أسرع منها في السلع والخدمات الأخرى، خاصة في المدن الساحلية. مما ظهر في صورة ارتفاع حاد في الطلب بالنسبة لقطاع العقارات.¹

الفرع الرابع: أثر التضخم على الاستثمار

يتخذ المستثمرون قرارات خاصة عند حدوث التضخم بحيث يؤدي توقع ارتفاع الأسعار في المستقبل إلى زيادة الطلب من طرف الأفراد للتخلص من النقود التي فقدت قيمتها، ومنه يزيد الطلب على زيادة كبيرة قد توهم المنتجين بأنها زيادة حقيقية في الطلب تستمر المدى طويل، وفي الوقت نفسه تزداد الأرباح النقدية للمنتجين بسبب تخلف النفقات الكلية النقدية وراء الإيراد الكلي ويرجع ذلك إلى وجود عناصر نفقات ثابتة، وينجم عن هذا تفاؤل المنتجين الأمر الذي يدفعهم إلى زيادة الطاقة الإنتاجية بمعدل قد يفوق طاقة الاستهلاك في المدى الطويل ولذلك يختل التوازن بين العرض والطلب الكلي في الاقتصاد الوطني.

والجدول التالي يمثل تطور معدلات الاستثمار والادخار ومعدل الفائدة ومعدلات التضخم للفترة 2010

إلى غاية 2016.

الجدول رقم: (9-2) تطور معدلات الاستثمار والادخار ومعدل التضخم خلال الفترة 2010-2016

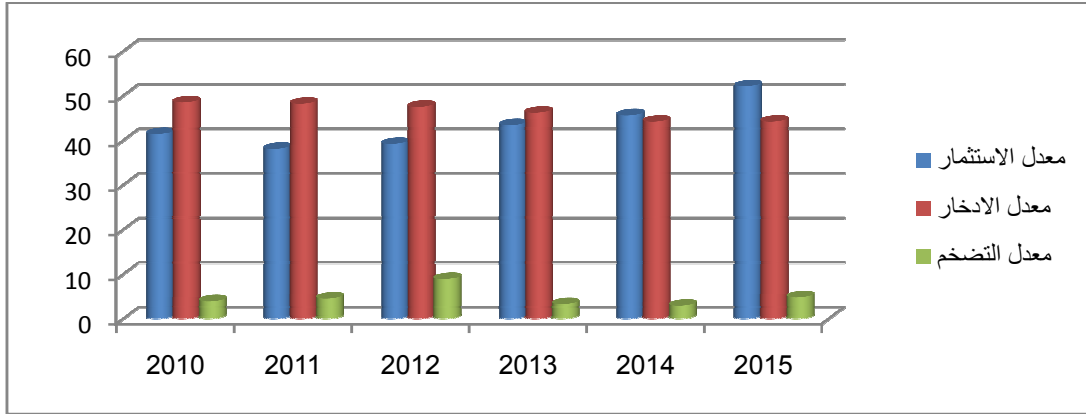
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل الاستثمار	41,4	38,1	39,2	43,4	45,6	52,1	/
معدل الادخار	48,5	48,2	47,5	46,2	44,2	37,9	/
معدل التضخم	3,91	4,52	8,89	3,25	2,91	4,78	/

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013-2015

الشكل رقم: (11-2) تطور معدلات الاستثمار والادخار ومعدل التضخم خلال الفترة 2010-2016

¹ زايري بالقاسم، عشار إيمان، مرجع سبق ذكره ص 577

الفصل الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على معدل التضخم في الجزائر (دراسة قياسية 2010-2016)



المصدر: من إعداد الطلبة

من خلال الشكل رقم (11-2) شهدت الفترة من 2010 إلى 2012 ارتفاعا في معدلات التضخم مما أدى إلى نتائج سلبية على الصعيد الاستثماري حيث أن ارتفاع مستوى التكاليف أدى إلى انخفاض الربحية و بالتالي توجه المستثمر إلى الأنشطة قصيرة الأجل بدلا من الأنشطة طويلة الأجل التي تخلق أصول استثمارية حقيقية كما أن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للنقود وتآكل المدخرات الوطنية، و بداية من سنة 2013 بدأ معدل الاستثمار في الارتفاع ليصل في سنة 2015 إلى 52.1 بعد تبني الدولة لخيارات تنويع الاقتصاد الوطني وخلق مؤسسات صغيرة و متوسطة لدعم الإنتاج الوطني في قطاعات متعددة.

الفرع الخامس: آثار التضخم على ميزان المدفوعات في الجزائر

إن للتضخم تأثير سلبي على ميزان المدفوعات بحيث يحدث عجزا وذلك بزيادة الطلب الكلي داخل الدولة والتي لا يسايرها زيادة كافية في الإنتاج المحلي ومنه كميات السلع والخدمات التي كانت ستصدر إلى الخارج سوف تستهلك محليا. ومن ثم فإن زيادة الواردات من جهة ونقص الصادرات من جهة أخرى، يؤدي إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات بالنسبة للاقتصاد الذي يشكو من حالة التضخم.¹

الجدول رقم: (10-2) تطور معدل التضخم مع ميزان المدفوعات خلال الفترة 2010-2016

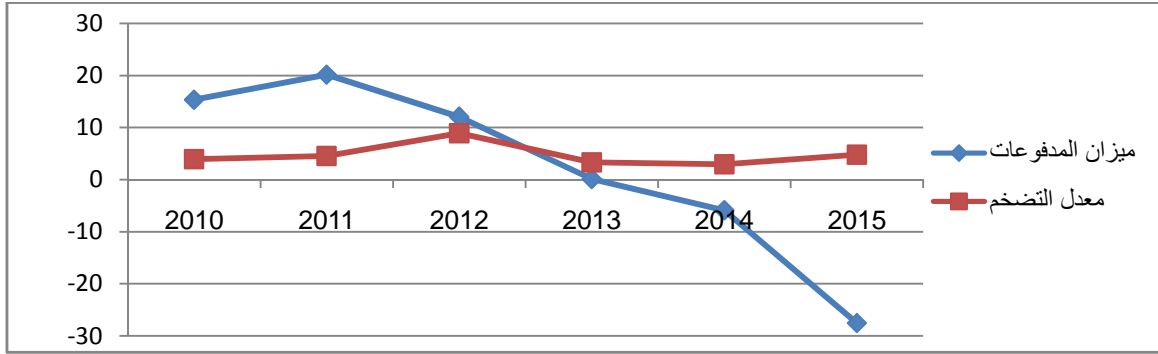
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
ميزان المدفوعات	15,326	20,141	12,057	0,134	-5,881	-27,537	/
معدل التضخم	3.91	4.52	8.89	3.25	2.91	4.78	/

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013-2015

¹ دليلة عامر، "تقييم دور البنك المركزي في معالجة التضخم" مرجع سبق ذكره، ص: 65، 66.

الفصل الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على معدل التضخم في الجزائر (دراسة قياسية 2010-2016)

الشكل رقم: (2-12) تطور معدل التضخم مع ميزان المدفوعات خلال الفترة 2010-2016



المصدر: من إعداد الطلبة

من خلال الشكل رقم (2-12) نلاحظ أن ميزان المدفوعات حقق فائضا يقدر ب 15.326 مليار دولار سنة 2010 ثم قفز إلى 20.141 سنة 2011 ليسجل انخفاضا ملحوظا في سنة 2013 ، ومع بداية تراجع أسعار النفط سنة 2014 سجل ميزان المدفوعات عجزا بقيمة 5.881 مليار دولار، ومع زيادة فاتورة الاستيراد تواصل العجز ليبلغ 27.537 مليار دولار.

المبحث الثاني: تقلبات أسعار النفط في الاقتصاد الجزائري

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري وكذا حركة أسعار النفط وتطور معدلات التضخم و مؤشرات قياس معدلات التضخم في الجزائر.

المطلب الأول: تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على الثروة البترولية اعتمادا كبيرا خلال مسيرتها التنموية، وخاصة فترة السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين، باستخدام الفوائض المالية المتراكمة لتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية، إلا أن ما تعرضت له السوق البترولية العالمية من هزات متتالية، وترتب على ذلك تغير في الاقتصاد الذي يعتمد على المدخيل البترولية خاصة في الفترة الأخيرة التي عرفت انخفاض في أسعار البترول .

الفرع الأول: علاقة حركة أسعار البترول بالنمو الاقتصادي

تعد الجزائر من الدول المصدرة للطاقة، لذا ارتبط نمو اقتصادها بالطلب العالمي ووضعية أسعار النفط، فقد شهد الاقتصاد نموا متسارعا خلال العقد الأول من هذا القرن الحالي، وفي وقت مبكر خلال السبعينات والثمانينات، ثم شهد الاقتصاد الجزائري بعد ذلك أشد فتراته تأزما نتيجة تراجع أسعار النفط، واحتياطات النقد الأجنبي، وارتفاع الدين العام، وتدهور الوضع الأمني.¹

والجدول التالي يوضح تطورات معدل النمو الاقتصادي مع المتوسط السنوي للأسعار النفط للسنوات

2010، 2016.

الجدول رقم: (11-2) تطور معدل النمو الاقتصادي مع المتوسط السنوي لأسعار النفط خلال الفترة 2010-2016

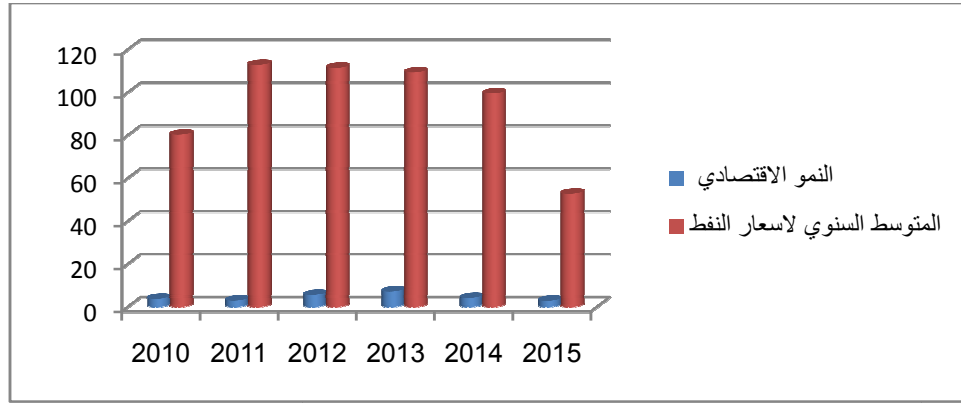
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
النمو الاقتصادي	3.8	3	5.6	7.2	4.2	2.9	/
المتوسط السنوي لأسعار النفط	80.35	112.9	111.5	109.4	99.6	52.8	/

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على إحصائيات البنك الدولي.

¹ دخلي عبد الرحمان " اثر تذبذبات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي " مرجع سبق ذكره، ص:138.

الفصل الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على معدل التضخم في الجزائر (دراسة قياسية 2010-2016)

الشكل رقم: (2-13) تطور معدل النمو الاقتصادي مع المتوسط السنوي لأسعار النفط خلال الفترة 2010-2016



المصدر: من إعداد الطلبة

من خلال الشكل رقم (2-13) سجل معدل النمو الاقتصادي سنة 2010، 2011 معدلات 3 و 3.8 على التوالي لينخفض بعدها إلى 5.6 سنة 2012 ويواصل تراجعها إلى 4.1 و 2.9 سنة 2014 و 2015 على التوالي متأثراً بتراجع متوسط سعر النفط مما أدى عدم ضبط الأوضاع المالية العامة وعجز الميزانية وكذا تدهور احتياطات النقد الأجنبي.

الفرع الثاني: العوائد النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر

يعتبر قطاع المحروقات القطاع الأساسي الذي يتركز عليه الاقتصاد الجزائري، كما يمثل العامل الرئيسي المعزز للتوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية، فحصته من المداخيل الخارجية بالعملة الصعبة تمثل نسبة عالية تتراوح بين 93 % و 97 % ونسبة 95 % من رقم الأعمال الإجمالي لقطاع الطاقة والمناجم، إضافة إلى أن التجارة النفطية الجزائرية تعد التجارة الأكثر نجاعة وفعالية في السوق الجزائرية باستحواذها على 98 % من إجمالي الصادرات، هذا يعني الاعتماد شبه الكلي للجزائر على السلعة النفطية وهي الغازية في تبادلها التجاري الخارجي مع البلدان الأجنبية وكذلك في توفير العملات الأجنبية باعتبارها دولة مصدرة للمحروقات.¹

المطلب الثاني: حركة أسعار النفط وتطور معدلات التضخم

التضخم هو أحد أهم المشكلات الاقتصادية التي تنال قسماً كبيراً من الاهتمام من طرف الخبراء الاقتصاديين والحكومات، ويمثل امتحاناً صعباً للسياسات الاقتصادية على المستوى الوطني، الجهوي والدولي، لما له من آثار بالغة ومتعددة على باقي متغيرات الاقتصاد الكلي وعلى المجالات الاجتماعية، وقد عرف الاقتصاد الوطني بشكل واضح الأزمة بعد تدني سعر البترول الخام سنة 1986، وانعكاسات هاته الصدمة النفطية كان لها الدور

¹ سميحة بدر، نبيلة غندير "التنوع الاقتصادي في ظل تذبذبات أسعار النفط للدول النامية" مذكرة ماستر، تخصص: اقتصاد عمومي وتسيير مؤسسات، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2015، 2016، ص: 50.

الكاشف عن المشاكل الهيكلية العويصة التي كانت تلغم الاقتصاد الوطني من الداخل، وتجدد الإشارة إلى أنه توجد ثلاثة مؤشرات لحجم التضخم الاقتصادي الذي كان يلغم الاقتصاد الجزائري منذ نهاية عشرية الثمانينيات.

الفرع الأول: وجود فائض في السيولة

المشكلة الأولى المتمثلة في وجود فائض هام في الأموال السائلة داخل الاقتصاد، فكانت أسبابها ثلاثة وهي ناتجة بالدرجة الأولى عن عجز نقدي للخزينة العامة بلغ في نهاية 1999 " 190 مليار دينار"، أو ما يعادل في تلك الفترة 9.5 مليار دولار، وكذا عجز مالي للمؤسسات العمومية مغطى من طرف البنوك التجارية الفرعية بفضل إعادة التمويل من بنك الجزائر مقدر ب 126 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 1 مليار دولار في تلك الفترة.

الفرع الثاني: وجود طلب داخلي متنامي

إن الأمر الذي شجع أيضا على التضخم الاقتصادي هو الطلب المتزايد، كما أن هناك ثلاثة عوامل شجعت على الطلب.

أولا: وجود تداول كمية هامة من النقود

فقد أشار تقرير للحكومة في فيفري 1991، إلى أن الكتلة النقدية ارتفعت بنسبة تفوق 20% في كل سنة منذ بداية الثمانينات.

ثانيا: وجود مداخيل خاصة بالأجور وغير الأجور جاهزة للاستهلاك

توافر عدة أجور لدى الأسرة الواحدة من جهة، وتحقيق فائض في الأرباح ومداخيل تضخمية للقطاع الاقتصادي الخاص من جهة أخرى.

ثالثا: التضخم الظاهر في ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية

قدر الديوان الوطني للإحصائيات ارتفاع في أسعار السلع الاستهلاكية بنسبة 28% سنويا خلال النصف الثاني من عشرية الثمانينيات.

الفرع الثالث: تقلص العرض الداخلي

بعد سنة 1999 وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر، والتي تهدف إلى التحول إلى اقتصاد السوق كان من الضروري وضع سياسة أسعار متطابقة مع متطلبات هذا الاقتصاد، وفي هذا الإطار تم تحرير أسعار أغلب المنتجات والخدمات، حيث تم رفع الدعم عن الأسعار تدريجيا، من خلال وضع نظام للأسعار، بحيث تكون كل أسعار السلع والخدمات مربوطة بأحد النظامين، هما نظام الأسعار المقننة، الذي قام على تحديد

سقف سعري، وضمان الأسعار عند مرحلة الإنتاج، بالإضافة إلى نظام الأسعار الحرة، الذي شمل السلع التي لا تخضع للنظام السابق، والتي لها أولوية إقتصادية واجتماعية، ويهدف هذا النظام الأخير إلى تمكين ميكانيزمات السوق من تنظيم أسعار السلع والخدمات عن طريق نظام العرض والطلب.¹

الفرع الرابع: أثر سعر النفط على المستوى العام للأسعار والتضخم

يعرف التضخم على أنه ارتفاع دائم ومستمر في المستوى العام للأسعار، ومعدل التضخم هو معدل نمو مستوى الأسعار، أما عن علاقة سعر النفط بالتضخم فنجد أن ارتفاع سعر النفط يمثل صدمة تضخمية والتي يمكن أن ترفق بآثار الدور الثاني من خلال حلقة الأسعار، أجور فارتفاع أسعار النفط من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك (CPI) وهذا يتوقف طبعا، على مدى أهمية المنتجات النفطية ضمن سلة الاستهلاك وبالإضافة إلى هذا الأثر المباشر يوجد ما يسمى بآثار الدور الثاني، فبسبب انخفاض القدرة الشرائية الناتج عن ارتفاع أسعار الاستهلاك، قد يطالب العمال برفع الأجور، مما يؤدي إلى حلقات الأسعار أجور، أما المؤسسات فإنها بدورها تحول ارتفاع تكاليف الإنتاج الناتج عن ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع في أسعار البيع، وهو ما يؤدي إلى تغذية حلقة الأسعار، أجور، إذ أنه يولد مراجعات تصاعدية للتضخم المتوقع.

الفرع الخامس: انعكاسات حركة أسعار النفط على تطورات معدلات التضخم

يتم الاعتماد في أغلب البلدان على مؤشر أسعار الاستهلاك لتقييم الاتجاهات العامة للتضخم، إذ يتفق المحللون على أهمية هذا المؤشر باعتباره مقياسا لمعدل التضخم، وذلك نظرا لتوفر أغلب الموارد الإحصائية حوله، كما أنه يعبر عن تكلفة المعيشة، ويصور التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود، إذ أنه يستعمل في أهداف تقييس الأجور والرواتب، إن مؤشر أسعار الاستهلاك هو الوسيلة الأساسية لقياس التضخم في الجزائر نظرا لانعكاساته على العائلات، إذ يتم حسابه شهريا من طرف الديوان الوطني للإحصائيات باعتماد سلة تتكون من 260 سلعة وخدمة، مركزة بشكل قوي باتجاه المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية التي تشكل أكثر من 44% من سلة الاستهلاك، و يحسب هذا المؤشر وفقا لصيغة لاسبير، باتخاذ سنة 1989 كسنة مرجعية، أما الأوزان فتعتمد على تحقيقات الإنفاق العائلي على المستوى الوطني، لذا فإن العوامل المؤثرة على أسعار الغذاء تغطي على حركات مؤشر أسعار الاستهلاك، وتشمل هذه العوامل الظروف الجوية، حركات أسعار الصرف، أسعار الواردات وغيرها.²

¹ دخلي عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص: 143، 144.

² بن سبع حمزة " اثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (عرض النقد، الإنفاق الحكومي، البطالة، التضخم) في الجزائر " رسالة ماجستير،

تخصص: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، 2011، 2012، ص: 27، 40.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس معدلات التضخم

غالباً ما يستند في قياس ظاهرة التضخم على عدد من المؤشرات أهمها تلك المتغيرات التي تطرأ على مستويات الأسعار كمية، وسائل الدفع، ومعاملات الضغوط التضخمية، ولهذا نعتبر أن معرفة المؤشرات التي تقيس مختلف مظاهر التضخم في الجزائر هي بمثابة الركيزة الأولى لإقتفاء أبعاد هذه الظاهرة في الإقتصاد الوطني.

الفرع الأول: مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر

في الجزائر يقوم الديوان الوطني للإحصائيات ONS بنشر بيانات دورية عن مؤشرات الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين على مستوى المدن والأرياف سنويا، موسميا وشهريا مع أخذ سنة الأساس التي عادة ما تكون مبنية على معطيات خاصة مثل الإحصاء السكاني كل عشر سنوات، أو إجراء مسح واستجواب ميداني، وتتغير بعد كل مدة زمنية، وفي الجزائر يضم مؤشر أسعار الاستهلاك ثمانية مجموعات من بنود الإنفاق الاستهلاكي على السلع CPI والخدمات الفردية.¹

والجدول التالي يوضح تطورات نسبة الاستهلاك من الناتج الداخلي الخام ومعدلات التضخم للسنوات

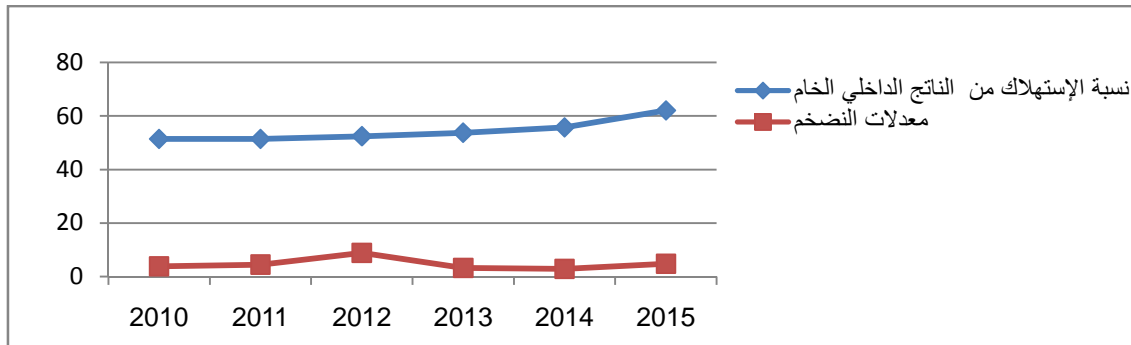
2010-2016.

الجدول رقم: (2-12) تطورات معدل الاستهلاك من الناتج الداخلي الخام مع معدل التضخم خلال الفترة 2010-2016

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة الاستهلاك من الناتج الداخلي الخام	51.5	51.8	52.5	53.8	55.8	62.1	/
معدل التضخم	3.91	4.52	8.89	3.25	2.91	4.78	/

من إعداد الطلبة بناء التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013-2015

الشكل رقم: (2-14) تطورات معدل الاستهلاك من الناتج الداخلي الخام مع معدل التضخم خلال الفترة 2010-2016



المصدر: من إعداد الطلبة

¹ التقرير السنوي لبنك الجزائر

من خلال الشكل رقم (14-2) لاحظنا أن معدلات الاستهلاك واصلت استقرارها فوق معدل 50% من الناتج المحلي برغم الزيادة المسجلة في معدلات التضخم حيث يلجأ الأفراد في هذه الحالة إلى مدخراتهم للمحافظة على نفس المستوى من الاستهلاك فتتخفف تبعاً لذلك مخصصات الادخار من الدخل الفردي و الوطني.

الفرع الثاني: الأرقام القياسية للأسعار

الرقم القياسي مؤشر إحصائي يستخدم في قياس التغير الذي طرأ على ظاهرة من الظواهر الاقتصادية أو الاجتماعية فهو يستخدم مثلاً لقياس تغير في أسعار السلع أو في حجم إنتاجها أو في كميات المبيعات منها، أو حجم السكان أو أجور العمال، والرقم القياسي بطبعته رقم نسبي أو ملخص لعدة أرقام نسبية ناتجة عن قياس التغير في أي ظاهرة بالنسبة لأساس معين سواء أكان هذا الأساس فترة زمنية معينة أو مكان معين والمقصود بوعاء (أو سلة) الرقم القياسي العناصر التي تدخل أسعارها أو كمياتها في تركيبه، مثل السلع الاستهلاكية التي تؤخذ لحساب الرقم القياسي للأجور.

ويعتمد اختيار المواد التي يتركب منها الرقم القياسي إلى مدى بعيد على الغرض الذي يسعى الباحث إليه، وعادة فإن الهدف يختلف بين إن يكون عاماً، كما هو الحال عند إنشاء أرقام قياسية لأسعار الجملة لبلد ما، دون أن يقتصر الأمر على منطقة معينة، أو أمور محددة تتعلق بطبقة ما من المستهلكين أو المنتجين، ويستخدم الإحصائيون عدة صيغ للأرقام القياسية فيما يخص الأسعار أهمها:

- الرقم القياسي المرجح بكميات فترة الأساس (رقم لاسبير)

- الرقم القياسي المرجح بكميات فترة المقارنة (رقم باش)

- الرقم القياسي الأمثل (رقم فيشر).¹

الفرع الثالث: المنخفض الضمني للناتج المحلي

ويتم حسابه بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسنة معينة على الناتج المحلي الإجمالي بأسعار سنة الأساس (بالأسعار الثابتة)، ويمكن القول أنه كلما كان الرقم القياسي الضمني للناتج المحلي موجبا أو سالبا أو اقرب إلى الصفر فإن ذلك يدل على الاستقرار الاقتصادي وأما إذا ابتعدت عن الصفر باتجاه القيم الموجبة فإن ذلك يدل على الارتفاع في المستوى العام للأسعار والعكس بالنسبة للقيمة السالبة.²

¹ سعيد هنتات، "دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص: 221، 222.

² غومة ليلي، "محاولة تقدير العلاقة بين البطالة والتضخم وفق منحى فليبيس" مرجع سبق ذكره، ص: 22.

المبحث الثالث: الإطار القياسي لأثر تغير سعر النفط على معدل التضخم

بعد التطرق إلى أهم الدراسة النظرية حول تقلبات أسعار النفط مع معدل التضخم سنحاول في هذا المبحث تقديم إطار نظري خاص بالإقتصاد القياسي الذي أصبح من العلوم البالغة الأهمية في الوقت الحاضر، بإعتباره الأداة الأساسية التي تقدر مكونات النظرية الإقتصادية وغيرها من العلوم، بإعطائها تقديرات عددية تقرّبها إلى الواقع لتكون أكثر منطقية وقبولا.

المطلب الأول: الإطار النظري لتحليل الانحدار الخطي البسيط

يعتبر الانحدار الخطي البسيط أبسط أنواع نماذج الانحدار، بحيث يوجد العديد من العلاقات الاقتصادية التي يمكن قياسها باستخدام هذا الأسلوب، مثل علاقة الإنفاق الاستهلاكي والدخل المتاح، وعلاقة الكمية المطلوبة من السلعة وسعرها، وأيضا مستوى البطالة مع معدل التضخم.¹ سنتطرق إذن في هذا المطلب إلى كتابة النموذج الخطي والفرضيات الأساسية و تقدير معالم النموذج وكذا توزيع المعاينة للمقدرات و التقدير المجالي للمعالم و كذلك التقدير بطريقة المعقولة العظمى وتحليل التباين و القدرة التفسيرية للنموذج وكذا اختبار الفرضيات.

الفرع الأول: كتابة النموذج الخطي والفرضيات الأساسية

يمكن نمذجة العلاقة بين المتغيرين Y_i و X_i على الشكل :

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_i + \varepsilon_i, \quad i = 1, \dots, n$$

حيث : Y_i يسمى بالمتغير المُفسَّر أو التابع و X_i بالمتغير المُفسِّر أو المستقل، β_0 و β_1 هما معلما النموذج.

أما ε_i فيمثل الخطأ في تفسير Y_i ، ومنه يمكن كتابته انطلاقا من العلاقة: $\varepsilon_i = Y_i - \beta_0 - \beta_1 X_i$

ويرجع وجود حد الخطأ إلى إهمال بعض المتغيرات المستقلة التي يمكن أن تؤثر على المتغير التابع في النموذج و حدوث خطأ في كل من تجميع البيانات و قياس المتغيرات الاقتصادية و يرجع ذلك أيضا إلى الصياغة الرياضية غير السليمة للنموذج.

ويترتب على إسقاط هذا الافتراض حدوث أخطاء تحديد تتمثل في إغفال متغيرات مستقلة هامة في نموذج الانحدار المراد تقديره، أو احتواء هذا النموذج على متغيرات مستقلة غير هامة وفي تغير معاملات الانحدار أي أن معاملات الانحدار قد لا تظل ثابتة أثناء الفترة الزمنية التي تم تجميع البيانات عنها.²

¹ محمد عبد القادر، " طرق قياس العلاقات الاقتصادية مع تطبيقات على الحساب الكروني " در الجامعات المصرية، الإسكندرية، مصر، 1990، ص 89.

² محمد شبيخي " طرق الاقتصاد القياسي " محاضرات وتطبيقات ط 1، 2011، ص 19، 20.

فرضيات النموذج :

أولاً: الفرضية الأولى : الأمل الرياضي للأخطاء معدوم

$$E(\varepsilon_i) = 0, \forall i = 1, \dots, n$$

ثانياً: الفرضية الثانية : تجانس (ثبات) تباين الأخطاء **Homoscedasticity**

هو ما يعني أن تشتتها حول المتوسط ثابت، ونعبر عنها رياضياً بالكتابة:

$$Var(\varepsilon_i) = E(\varepsilon_i^2) = \sigma^2, \forall i = 1, \dots, n$$

ثالثاً: الفرضية الثالثة : عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء

بمعنى أن التباينات المشتركة لأخطاء الملاحظات المختلفة تكون معدومة، وهذا على مختلف مشاهدات

مكونات العينة، ونعبر عنها رياضياً كما يلي :

$$Cov(\varepsilon_i, \varepsilon_j) = E(\varepsilon_i \varepsilon_j) = 0, \forall i \neq j, i, j = 1, \dots, n$$

رابعاً: الفرضية الرابعة: تتعلق بقيم المتغير المستقل X_i

$$Cov(X_i, \varepsilon_i) = 0, \forall i = 1, \dots, n$$

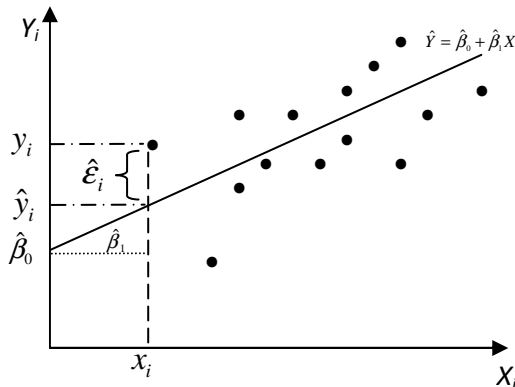
الفرع الثاني: تقدير معالم النموذج

أولاً: طريقة المربعات الصغرى

إن هذه الطريقة تحاول إيجاد أحسن تصحيح خطي بتدنه مربعات الانحراف (بين المشاهدات الفعلية

$$\text{والمقدرة) } \sum_{i=1}^n \hat{\varepsilon}_i^2, \text{ حيث: } \hat{\varepsilon}_i = Y_i - \hat{Y}_i$$

الشكل رقم: (2-15) الهدف من طريقة المربعات الصغرى



$$\text{وهذا ما يمكن كتابته رياضياً بـ: } \text{Min} \sum_{i=1}^n \hat{\varepsilon}_i^2 = \text{Min}_{\hat{\beta}_0, \hat{\beta}_1} \sum_{i=1}^n (Y_i - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 X_i)^2$$

والشرط اللازم لتدنة هذه العلاقة هو أن تكون المشتقات الجزئية بالنسبة $\hat{\beta}_1, \hat{\beta}_0$ معدومة أي :

$$\begin{cases} \frac{\partial}{\partial \hat{\beta}_0} \sum_i (Y_i - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 X_i)^2 = 0 \\ \frac{\partial}{\partial \hat{\beta}_1} \sum_i (Y_i - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 X_i)^2 = 0 \end{cases}$$

بعد حل جملة المعادلات السابقة نتحصل على تقدير معلمتي النموذج :

$$\begin{cases} \hat{\beta}_1 = \frac{n \sum_i X_i Y_i - \sum_i X_i \sum_i Y_i}{n \sum_i X_i^2 - \left(\sum_i X_i \right)^2} \\ \hat{\beta}_0 = \bar{Y} - \hat{\beta}_1 \bar{X} \end{cases}$$

ومن المفيد استخدام صيغة مكافئة لتقدير $\hat{\beta}_1$:
$$\hat{\beta}_1 = \frac{\sum_{i=1}^n (X_i - \bar{X})(Y_i - \bar{Y})}{\sum_{i=1}^n (X_i - \bar{X})^2}$$

ويكون النموذج المقدر (خط الانحدار) بطريقة المربعات الصغرى المقدر (OLS) كما يلي:

$$\hat{Y}_i = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 X_i$$

ثانيا: خصائص مقدرات المربعات الصغرى

1- خاصية عدم التحيز: التحيز هو ذلك الفرق بين مقدر ما ووسط توزيعها، فإذا كان هذا الفرق يختلف عن الصفر نقول عن ذلك المقدر بأنه متحيز. وإذا عدنا إلى مقدرتي المربعات الصغرى فإننا نجد $E(\hat{\beta}_1) = \beta_1, E(\hat{\beta}_0) = \beta_0$ ومنه نقول أن $\hat{\beta}_1$ و $\hat{\beta}_0$ هما مقدرتين غير متحيزتين لـ β_1 و β_0 على التوالي.

2- أفضل مقدر خطي غير متحيز BLUE: تنطلق هذه الفكرة من نظرية Gauss-Markov والتي تقول "من بين المقدرات الخطية وغير المتحيزة، تكون مقدرتا المربعات الصغرى العادية $\hat{\beta}_1$ و $\hat{\beta}_0$ أفضل مقدرتين خطيتين وغير متحيزتين، حيث أن لها أصغر تباين ممكن مقارنة مع بقية المقدرات الخطية وغير المتحيزة الأخرى".¹

3- خاصية الاتساق: إذا واجهنا مشكلة تحيز مقدر ما، فإننا ننظر إلى الخاصية التقاربية لذلك المقدر، ويحدث ذلك لما يكون المتغير المستقل X_i عبارة عن متغير تابع ومبطاً بفترة زمنية ما، ونقول عن $\hat{\beta}_1$ بأنه مقدر متسق (Consistent Estimator)، إذا كان: كلما $n \rightarrow \infty$ فإن توزيع المعاينة لـ $\hat{\beta}_1$ يقترب من القيمة الحقيقية β_1 ،

$$p \lim_{n \rightarrow \infty} (\hat{\beta}_1) = \beta_1 \quad \text{ونكتب : } \beta_1 \text{ هي } \hat{\beta}_1 \text{ ونكتب : } p \lim_{n \rightarrow \infty} (\hat{\beta}_1) = \beta_1$$

لكن هذا الشرط غير كاف للحصول على مقدر متسق، بل يجب أن تكون قيمتا التحيز والتباين تقتربان أو

تساويان الصفر كلما اقترب n من ما لا نهاية أي:

¹ سعيد هنتات ، مرجع سبق ذكره ، ص: 98 ، ص: 99.

$$1. \lim_{n \rightarrow \infty} E(\hat{\beta}_1) = p \lim_{n \rightarrow \infty} (\hat{\beta}_1) = \beta_1$$

$$2. \lim_{n \rightarrow \infty} \text{var}(\hat{\beta}_1) = p \lim_{n \rightarrow \infty} \text{var}(\hat{\beta}_1) = 0$$

ويتحقق هذين الشرطين، نقول عن المقدر $\hat{\beta}_1$ بأنه مقدر متسق للمعلمة الحقيقية. إن المقدرات المتحصل عليها لكل من β_0 ، β_1 و σ^2 سواء بطريقة المربعات الصغرى أو غيرها هي تقديرات نقطية، ولكن من المهم أن يكون لدى الاقتصادي أكثر من اختيار، ولذلك يجب أن نبني مجالا لهذه المقدرات وذلك بقبول مستوى ثقة معين وهو ما نسميه بالتقدير المجالي للمعالم.¹

الفرع الثالث: توزيع المعاينة للمقدرات و التقدير المجالي للمعالم أولا: حساب تباينات المقدرات

لبناء مجال الثقة للمعالم، يتعين معرفة تباين كل من $\hat{\beta}_0$ ، $\hat{\beta}_1$ و البواقي.

تباين $\hat{\beta}_0$:

$$\text{var}(\hat{\beta}_0) = \left(\frac{1}{n} + \frac{\bar{X}^2}{\sum_{i=1}^n (X_i - \bar{X})^2} \right) \sigma_\varepsilon^2 = \left(\frac{\sum_{i=1}^n X_i^2}{n \sum_{i=1}^n (X_i - \bar{X})^2} \right) \sigma_\varepsilon^2$$

تباين $\hat{\beta}_1$:

$$\text{var}(\hat{\beta}_1) = \frac{\sigma_\varepsilon^2}{n} + \bar{X}^2 \text{var}(\hat{\beta}_0)$$

وبناء على هذا التعريف تكون الانحرافات المعيارية (Standard déviations) هي الجذور التربيعية لتباينات المقدرات، أما الأخطاء المعيارية (Standard errors) فهي الجذور التربيعية لمقدرات الانحرافات المعيارية أي :

$$\sigma_{\hat{\beta}_0} = \sqrt{\text{var}(\hat{\beta}_0)} = \sigma_\varepsilon \sqrt{\frac{\sum_{i=1}^n X_i^2}{n \sum_{i=1}^n (X_i - \bar{X})^2}}$$

$$\sigma_{\hat{\beta}_1} = \sqrt{\text{var}(\hat{\beta}_1)} = \frac{\sigma_\varepsilon}{\sqrt{\sum_{i=1}^n (X_i - \bar{X})^2}}$$

نلاحظ أن تباين كل مقدر غير معروف لأنه يرتبط بتباين الأخطاء النظري σ_ε^2 ، فينبغي في هذه الحالة تقدير تباين الأخطاء للحصول على تباين البواقي :

$$\hat{\sigma}_\varepsilon^2 = \frac{\sum_{i=1}^n \hat{\varepsilon}_i^2}{n-2}$$

¹ محمد شيخي " طرق الاقتصاد القياسي " محاضرات وتطبيقات، مرجع سبق ذكره، ص: 25

القيمة التي في البسط تعبر عن مجموع مربعات البواقي حيث $\sum_{i=1}^n \hat{\epsilon}_i^2 = \sum_{i=1}^n (Y_i - \hat{Y}_i)^2$ أما $n-2$ فهي درجة الحرية، تعبر عن حجم العينة ناقص 2 و ذلك لوجود معلمين للتقدير في النموذج.¹

ثانيا: بناء مجال الثقة للمعالم

بمعرفة توزيع $\hat{\beta}_0$ و $\hat{\beta}_1$ يمكن تكوين مجالات ثقة وإجراء اختبار الفرضيات الموضوعية حول معالم الانحدار β_0 و β_1 على التوالي، نعطي مجالا للقيم التي يمكن أن تحتوي عليها معالم الانحدار الحقيقية، مع كل مجال ثقة نضع مستوى إحصائيا للمعنوية، حيث أن احتمال احتواء المجال المذكور على معلمة الانحدار الحقيقية يكون واحد مطروحا منه مستوى المعنوية، أي $(1-\alpha)$.²

ولتكوين مجال الثقة من التوزيع t بالنسبة للمعلمين β_0 و β_1 نكتب القانون الخاص لكل معلمة :
في حالة $n \leq 30$ و σ^2 غير معروف :

$$\frac{\hat{\beta}_0 - \beta_0}{\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_0}} \sim t_{(n-2)}$$

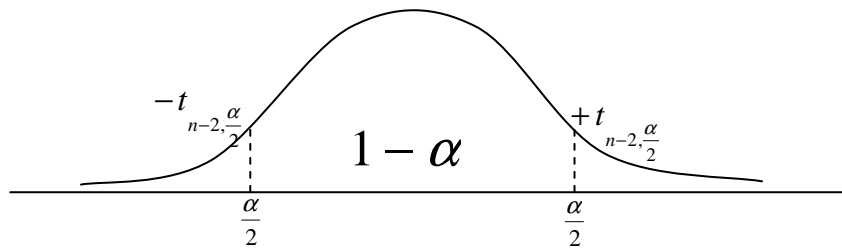
$$\frac{\hat{\beta}_1 - \beta_1}{\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1}} \sim t_{(n-2)}$$

عند مستوى معنوية $(\alpha\%)$ يكون مجال الثقة لكلا المعلمين :

$$\Pr \left[-t_{n-2, \frac{\alpha}{2}} \leq \frac{\hat{\beta}_0 - \beta_0}{\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_0}} \leq +t_{n-2, \frac{\alpha}{2}} \right] = 1 - \alpha$$

$$\Pr \left[-t_{n-2, \frac{\alpha}{2}} \leq \frac{\hat{\beta}_1 - \beta_1}{\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1}} \leq +t_{n-2, \frac{\alpha}{2}} \right] = 1 - \alpha$$

الشكل رقم: (2-16) توزيع المعاينة لـ $\hat{\beta}_1$ ثنائي الطرف



إذا ضربنا (داخل الاحتمال) كل الأطراف بواسطة $(\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1}) \hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1}$ وأضفنا β_0 (β_1) لأطراف المتراجحة نجد :

¹ محمد شبيخي " طرق الاقتصاد القياسي " مرجع سبق ذكره، ص 27، 32.

² سعيد هنتات، " دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 100

$$\beta_0 \in \left[\hat{\beta}_0 - t_{n-2, \frac{\alpha}{2}} \hat{\sigma}_{\hat{\beta}_0}, \hat{\beta}_0 + t_{n-2, \frac{\alpha}{2}} \hat{\sigma}_{\hat{\beta}_0} \right]$$

$$\beta_1 \in \left[\hat{\beta}_1 - t_{n-2, \frac{\alpha}{2}} \hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1}, \hat{\beta}_1 + t_{n-2, \frac{\alpha}{2}} \hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1} \right]$$

القيمة الحرجة لتوزيع Student بدرجة حرية $n-2$ و نسبة معنوية $(\alpha\%)$ ونجد من جدول التوزيع القيمة المحسوبة.

في حالة $n > 30$ و σ^2 معروف :

$$\hat{\beta}_1 \sim N \left(\beta_1, \frac{\hat{\sigma}_\varepsilon^2}{\sum_i x_i^2} \right)$$

$$\hat{\beta}_0 \sim N \left(\beta_0, \hat{\sigma}_\varepsilon^2 \frac{\sum_i X_i^2}{n \sum_i x_i^2} \right)$$

$$\frac{\hat{\beta}_0 - \beta_0}{\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_0}} \sim N(0,1)$$

$$\frac{\hat{\beta}_1 - \beta_1}{\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1}} \sim N(0,1)$$

عند مستوى معنوية $(\alpha\%)$ يكون مجال الثقة لكلا المعلمين :

$$\Pr \left[-z_{\frac{\alpha}{2}} \leq \frac{\hat{\beta}_0 - \beta_0}{\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_0}} \leq +z_{\frac{\alpha}{2}} \right] = 1 - \alpha$$

$$\Pr \left[-z_{\frac{\alpha}{2}} \leq \frac{\hat{\beta}_1 - \beta_1}{\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1}} \leq +z_{\frac{\alpha}{2}} \right] = 1 - \alpha$$

نفس الشيء، نضرب (داخل الاحتمال) كل الأطراف بواسطة $(\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1}) \hat{\sigma}_{\hat{\beta}_0}$ ونضيف β_0 (β_1) لأطراف المتراجحة نجد :

$$\beta_0 \in \left[\hat{\beta}_0 - z_{\frac{\alpha}{2}} \hat{\sigma}_{\hat{\beta}_0}, \hat{\beta}_0 + z_{\frac{\alpha}{2}} \hat{\sigma}_{\hat{\beta}_0} \right]$$

$$\beta_1 \in \left[\hat{\beta}_1 - z_{\frac{\alpha}{2}} \hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1}, \hat{\beta}_1 + z_{\frac{\alpha}{2}} \hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1} \right]$$

$z_{\frac{\alpha}{2}}$: القيمة الحرجة للتوزيع الطبيعي بنسبة معنوية $(\alpha\%)$ ونجد من جدول التوزيع القيمة المحسوبة. كلما كان

مجال الثقة ضيقا كلما كان المقدر أحسن، لأن الأخطاء المعيارية تكون أصغر، نبي أيضا مجال الثقة لـ σ^2 . لدينا :

$$\chi_\alpha^2(n-2) \sim \frac{(n-2)\hat{\sigma}_\varepsilon^2}{\sigma_\varepsilon^2}$$

$\chi^2(n-2)$ القيمة الحرجة لتوزيع χ^2 بدرجة حرية $n-2$. يكون مجال الثقة :

$$\Pr \left[\chi_{\alpha/2}^2 \leq \frac{(n-2)\hat{\sigma}_\varepsilon^2}{\sigma_\varepsilon^2} \leq \chi_{1-\alpha/2}^2 \right] = 1-\alpha \Rightarrow \Pr \left[\frac{(n-2)\hat{\sigma}_\varepsilon^2}{\chi_{1-\alpha/2}^2} \leq \sigma_\varepsilon^2 \leq \frac{(n-2)\hat{\sigma}_\varepsilon^2}{\chi_{\alpha/2}^2} \right] = 1-\alpha$$

يكون مجال الثقة لتباين الأخطاء :

$$\sigma_\varepsilon^2 \in \left[\frac{(n-2)\hat{\sigma}_\varepsilon^2}{\chi_{1-\alpha/2}^2}, \frac{(n-2)\hat{\sigma}_\varepsilon^2}{\chi_{\alpha/2}^2} \right]$$

الفرع الرابع: التقدير بطريقة المعقولة العظمى

نفترض أن الأخطاء تتوزع توزيعا طبيعيا و النموذج دائما هو $Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_i + \varepsilon_i, i = 1, \dots, n$. دالة

كثافة الأخطاء تكتب على الشكل التالي :

$$f(\varepsilon_i) = (2\pi\sigma^2)^{-\frac{1}{2}} \exp\left(-\frac{\varepsilon_i^2}{2\sigma^2}\right)$$

نسمي $L(\varepsilon_1, \dots, \varepsilon_n)$ دالة المعقولة العظمى، حيث :

$$\prod_{i=1}^n (2\pi\sigma^2)^{-\frac{1}{2}} \exp\left(-\frac{\varepsilon_i^2}{2\sigma^2}\right) L(\varepsilon_1, \dots, \varepsilon_n) = \prod_{i=1}^n f(\varepsilon_i) =$$

نعلم أن $\varepsilon_i = Y_i - \beta_0 - \beta_1 X_i$ وعليه :

$$L(\varepsilon_1, \dots, \varepsilon_n) = (2\pi\sigma^2)^{-\frac{n}{2}} \exp\left(-\frac{1}{2} \sum_{i=1}^n \frac{\varepsilon_i^2}{\sigma^2}\right) = (2\pi\sigma^2)^{-\frac{n}{2}} \exp\left(-\frac{1}{2} \sum_{i=1}^n \frac{(Y_i - \beta_0 - \beta_1 X_i)^2}{\sigma^2}\right)$$

نقوم بتقدير معالم النموذج وذلك بتعظيم لوغاريتم دالة المعقولة العظمى، حيث :

$$\max_{\hat{\beta}_0, \hat{\beta}_1, \hat{\sigma}^2} \log L = \max_{\hat{\beta}_0, \hat{\beta}_1, \hat{\sigma}^2} \left\{ -\frac{n}{2} \log 2\pi - \frac{n}{2} \log \sigma^2 - \frac{1}{2\sigma^2} \sum_{i=1}^n (Y_i - \beta_0 - \beta_1 X_i)^2 \right\}$$

نبحث عن شروط التعظيم حيث أن الشروط اللازمة هي :

$$\begin{cases} \frac{\partial \log L}{\partial \hat{\beta}_0} = 0 \Leftrightarrow -\frac{2}{\hat{\sigma}^2} \sum_{i=1}^n (Y_i - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 X_i)(-1) = 0 \\ \frac{\partial \log L}{\partial \hat{\beta}_1} = 0 \Leftrightarrow -\frac{2}{\hat{\sigma}^2} \sum_{i=1}^n (Y_i - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 X_i)(-X_i) = 0 \\ \frac{\partial \log L}{\partial \hat{\sigma}^2} = 0 \Leftrightarrow -\frac{n}{2} \cdot \frac{1}{\hat{\sigma}^2} \cdot \frac{1}{2\hat{\sigma}^4} \sum_{i=1}^n (Y_i - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 X_i)^2 = 0 \end{cases}$$

من المعادلات الثلاث يمكن بكل سهولة استخراج قيم المقدرات :

$$\hat{\beta}_0 = \bar{Y} - \hat{\beta}_1 \bar{X} \quad \text{من المعادلة الأولى :}$$

$$\hat{\beta}_1 = \frac{\sum_{i=1}^n (X_i - \bar{X})(Y_i - \bar{Y})}{\sum_{i=1}^n (X_i - \bar{X})^2} \quad \text{من المعادلة الثانية :}$$

$$-n\hat{\sigma}^2 = -\sum_{i=1}^n \hat{\varepsilon}_i^2 \Rightarrow \hat{\sigma}^2 = \frac{\sum_{i=1}^n \hat{\varepsilon}_i^2}{n} \quad \text{ومن المعادلة الثالثة للحملة :}$$

لنتذكر تقدير تباين الأخطاء بطريقة المربعات الصغرى فبرهنا أنه غير متحيز و لكن المقدر المتحصل عليه بطريقة المعقولة العظمى متحيز. فلنسم $\hat{\sigma}_{OLS}^2$ مقدر تباين الأخطاء بطريقة المربعات الصغرى و $\hat{\sigma}_{MLE}^2$ المقدر المتحصل عليه بطريقة المعقولة العظمى، لدينا :

$$\hat{\sigma}_{MLE}^2 = \frac{\sum_{i=1}^n \hat{\varepsilon}_i^2}{n} = \frac{n-2}{n} \cdot \frac{\sum_{i=1}^n \hat{\varepsilon}_i^2}{n-2}$$

بإدخال التوقع الرياضي على الطرفين :

$$E(\hat{\sigma}_{MLE}^2) = \left(\frac{n-2}{n}\right) E\left(\frac{\sum_{i=1}^n \hat{\varepsilon}_i^2}{n-2}\right) = \left(\frac{n-2}{n}\right) E(\hat{\sigma}_{OLS}^2)$$

بما أن $\hat{\sigma}_{OLS}^2$ غير متحيز أي : $E(\hat{\sigma}_{OLS}^2) = \sigma^2$ ، إذن :

$$E(\hat{\sigma}_{MLE}^2) = \left(\frac{n-2}{n}\right) \sigma^2 \Rightarrow E(\hat{\sigma}_{MLE}^2) \neq \sigma^2$$

يكون $\hat{\sigma}_{MLE}^2$ أحسن تقدير لـ σ^2 إذا كان حجم العينة كبيرا أي أن $\frac{n-2}{n} \rightarrow 1$ لما $n \rightarrow \infty$ نستنتج

أن : $E(\hat{\sigma}_{MLE}^2) = \sigma^2$ تسمى هذه الخاصية بخاصية عدم التحيز التقاربي.¹

الفرع الخامس: تحليل التباين و القدرة التفسيرية للنموذج

تساعد البواقي $\hat{\varepsilon}_i$ على قياس مدى تمثيل المعادلة المفروضة في النموذج لمشاهدات العينة، حيث أن القيمة الكبيرة للبواقي تعني بأن التمثيل يكون غير جيد والقيمة الصغيرة لها تعني تمثيلا جيدا للنموذج، إن المشكلة في استعمال البواقي كمقياس لجودة التوفيق هو أن قيمة البواقي تعتمد على المتغير التابع Y_i ، الذي نعرفه حول وسطه

$$Y_i = \hat{Y}_i + \hat{\varepsilon}_i$$

$$Y_i - \bar{Y} = \hat{Y}_i - \bar{Y} + \hat{\varepsilon}_i$$

وبترتيب طرفي المعادلة أعلاه وجمعها بالنسبة لكل i نجد :

¹ محمد شبيخي " طرق الاقتصاد القياسي " مرجع سبق ذكره، ص33، 37.

$$\sum_i (Y_i - \bar{Y})^2 = \sum_i (\hat{Y}_i - \bar{Y})^2 + \sum_i \hat{\epsilon}_i^2$$

وتعد هذه المعادلة مفيدة جدا لخدمة أغراضنا فيما يتعلق بقياس القدرة التفسيرية، ولذا من المهم أن نفحص بعناية معنى كل حد من حدودها¹:

Total Sum of Squares (TSS) هو مجموع مربعات الانحرافات الكلية في المتغير Y : $\sum_i (Y_i - \bar{Y})^2$

Explained Sum of Squares (ESS) : فهو مجموع مربعات الانحرافات المشروحة : $\sum_i (\hat{Y}_i - \bar{Y})^2$

Residual Sum of Squares (RSS) : ويبقى الحد الأخير $\sum_i \hat{\epsilon}_i^2$ الذي هو مجموع مربعات البواقي

نعيد صياغة المعادلة السابقة على الشكل : $TSS = ESS + RSS$

ويتقسيم كل الأطراف على الانحرافات الكلية TSS نجد :

$$1 = \frac{ESS}{TSS} + \frac{RSS}{TSS}$$

وعليه نعرف معامل التحديد $R^2 = r^2$ كما يلي :

$$R^2 = r^2 = \frac{ESS}{TSS} = 1 - \frac{RSS}{TSS}$$

معامل التحديد R^2 يقيس ويشرح نسبة الانحرافات الكلية أو التغيرات التي تحدث في المتغير التابع Y_i ، والمشروحة بواسطة تغيرات المتغير المستقل X_i فهي نسبة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، فهو إذن مقياس للقدرة التفسيرية للنموذج أي يختبر جودة التوفيق و الارتباط.

$$R^2 = \frac{\sum_i (\hat{Y}_i - \bar{Y})^2}{\sum_i (Y_i - \bar{Y})^2} = 1 - \frac{\sum_i \hat{\epsilon}_i^2}{\sum_i (Y_i - \bar{Y})^2} \quad \text{ويمكن حساب } R^2 \text{ كالآتي :}$$

ويعتبر R^2 من أهم المعاملات التي تقيس علاقة الارتباط بين متغيرين ووجود مثل هذه العلاقة يعني ضمنا أن أحد هذين المتغيرين يعتمد في تغيره أو في حدوثه على المتغير الآخر. معامل التحديد معرف وينتمي إلى المجال التالي:

$$0 \leq R^2 \leq 1$$

نذكر أن الفرق الجوهرى بين معامل التحديد و معامل الارتباط يكمن في السببية حيث يقيس معامل الارتباط العلاقة بين متغيرين بغض النظر عن الدور الذي يلعبه كل متغير، أما معامل التحديد فيقيس أيضا الارتباط ولكن يأخذ بعين الاعتبار السببية حيث أن المتغير X_i هو الذي يشرح الظاهرة Y_i .

¹ المرسي السيد الحجازي، عبد القادر محمد عطية، "مقدمة في الاقتصاد القياسي، المبادئ والتطبيقات"، النشر العلمي و المطابع، المملكة العربية السعودية، 2001، ص

هناك علاقة بين R^2 و $\hat{\beta}_1$ ، نضع :

$$R^2 = \frac{\hat{\beta}_1 \sum (X_i - \bar{X})(Y_i - \bar{Y})}{\sum (Y_i - \bar{Y})^2}$$

$$\frac{\hat{\beta}_1^2 \sum (X_i - \bar{X})^2}{\sum (Y_i - \bar{Y})^2} R^2 = \frac{ESS}{TSS} = \frac{\hat{\beta}_1 \sum (X_i - \bar{X})(Y_i - \bar{Y})}{\sum (Y_i - \bar{Y})^2} = \text{أو :}$$

الفرع السادس: اختبار الفرضيات

بمعرفة توزيع $\hat{\beta}_1$ و $\hat{\beta}_0$ يمكن إجراء اختبار الفرضيات الموضوعة حول معالم النموذج β_0 و β_1 على التوالي. الاختبار الشائع جدا هو فرضية العدم H_0 ، وتقترح على العموم بأنه لا يوجد أثر على النموذج من قبل متغير مستقل ما، ونظرا إلى أن الباحثين يتمنون قبول النموذج، فإن فرضية العدم توضع عادة لإثبات رفضها إذا أمكن ذلك. ونأمل رفض H_0 بإيجاد القيمة التقديرية والتي تكون تختلف عن الصفر، حتى نقبل النموذج.

أولا: اختبار المعنوية الإحصائية للمعالم

قد يكون النموذج المبني من طرفنا صحيحا أو غير صحيح، و تثبت صحته من خلال اختبار، ويتم ذلك بواسطة فرض معلمة من معالم النموذج تساوي الصفر أو أي عدد آخر، وتسمى فرضية العدم H_0 ، وما دامت العلاقة بين X و Y قائمة على أساس النموذج الخطي، فإن انعدام هذه العلاقة يعني بأن خط انحدار المجتمع هو عبارة عن خط أفقي، أي $(H_0: \beta_1 = 0)$ وبما أن الافتراض H_0 خاضع للاختبار، فإنه لا يكون بالضرورة صحيحا، الأمر الذي يتطلب منا وضع فرض بديل $H_1: \beta_1 \neq 0$. وفي حالة معرفة إشارة β_1 مسبقا من النظرية الاقتصادية فإن الافتراض البديل يكون $H_1: \beta_1 > 0$ (أو $H_1: \beta_1 < 0$)، وإذا طلب منا اختبار الفرضية :

$$(H_0: \beta_1 = 0) \text{ (فرضية العدم)}$$

ضد : $(H_1: \beta_1 \neq 0)$ (الفرضية البديلة)

$$t_c = \frac{\hat{\beta}_1}{\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1}}$$

نكتب: $t_c = \frac{\hat{\beta}_1 - \beta_1}{\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1}}$ وهي القيمة المحسوبة.

ما دمنا نختبر فرضية العدم، نكتب: $t_c = \frac{\hat{\beta}_1}{\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1}}$ ، حيث نقبل H_0 بمستوى معنوية $(\alpha\%)$ إذا كانت

$$t_{n-2, \frac{\alpha}{2}} \leq \frac{\hat{\beta}_1}{\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1}} \leq t_{n-2, \frac{\alpha}{2}}$$

ففي هذه الحالة، المعلم β_1 ليس له معنوية إحصائية أي يساوي معنويا الصفر حيث $t_{n-2, \frac{\alpha}{2}}$

مأخوذة من جدول التوزيع t (ستودنت) وتسمى بالقيمة الجدولة، ونرفض H_0 بمستوى معنوية $(\alpha\%)$ إذا كانت

$$\left| \frac{\hat{\beta}_1}{\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1}} \right| > t_{n-2, \frac{\alpha}{2}}$$

أي المعلم β_1 له معنوية إحصائية فهو يختلف معنويا عن الصفر. نقوم بنفس الاختبار مع الثابتة β_0 إضافة إلى ذلك، عندما يكون حجم العينة كبيرا ($n > 30$) فينبغي استعمال التوزيع الطبيعي و يمكن أخذ القيمة الحرجة $z_{\alpha/2}$ و ذلك بحساب المساحة المظلة للتوزيع الطبيعي.

ثانيا: اختبار التوزيع F (اختبار المعنوية الكلية للنموذج)

إن اختبار معنوية (أثر) المتغير المستقل X_i ($H_0: \beta_1 = 0$) يمكن أن يكون في شكل توزيع Fisher :

$$F = \frac{\hat{\beta}_1^2 \sum x_i^2}{\sum \hat{\epsilon}_i^2 / (n-2)} = \frac{(n-2)\hat{\beta}_1^2 \sum x_i^2}{RSS} \sim F_{1, n-2}$$

$$F = \frac{ESS/1}{RSS/(n-2)} \sim F_{1, n-2} \quad \text{أو :}$$

$$F = \frac{R^2/1}{(1-R^2)/(n-2)} = \frac{R^2}{(1-R^2)} \cdot (n-2) \sim F_{1, n-2}$$

في توزيع F، نختبر انعدام كل المعامل في آن واحد ضد فرضية معنوية الميل. القيمة الجدولة لإحصائية

Fisher في هذه الحالة تعتمد على درجتى حرية 1 (في البسط) و $n-2$ (في المقام).¹

المطلب الثاني: توصيف وتعيين نموذج الدراسة

تتضمن دراستنا تقدير لدالة أثر تغيرات أسعار النفط على معدل التضخم في الفترة الممتدة من 2010، 2016 والتي تعتبر دالة خطية ولتحديد الشكل العام لهذا النموذج لا بد من إيجاد صيغة إجمالية للعلاقات بين هذه المتغيرات.

الفرع الأول: تحديد متغيرات الدراسة

أولاً: المتغير التابع: Variable explicite يتمثل في الدالة : (أسعار النفط pd قيمة الواردات m وكمية النفط المصدرة QP).

ثانياً: المتغير المستقل: Variable explicative (معدل مؤشر الإستهلاك).

تتأثر دالة أسعار النفط بعدة عوامل (متغيرات) من بينها معدلات التضخم (INFT) إلا أن هذا الأخير لا يتوفر على معدلات شهرية سنقوم باختيار متغير cpi الرقم القياسي لأسعار المستهلك بحيث في الجزائر يضم ثمانية مجموعات من بنود الإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات الفردية للفرد في حين تحتوي العينة السلعية

¹ محمد شبيخي " طرق الاقتصاد القياسي " مرجع سبق ذكره، ص 42، 45.

الفصل الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على معدل التضخم في الجزائر (دراسة قياسية 2010-2016)

على 260 منتج تمثل مجمل النفقات الاستهلاكية للأسر والذي تم اعتماده على أساس الإحصاء الوطني حول استهلاك العائلات الجزائرية سنة 1988 ويتم اختيار هذه المواد بناء على الجهاز الإحصائي للديوان الوطني للإحصائيات بينما يعتمد هذا الجهاز في حساب cpi على صيغة لاسبير (المتوسط الحسابي المرجح للحسابات الأولية)، يعكس الرقم القياسي لأسعار المستهلكين التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية؛ ويتعلق الأمر هنا بذلك المقياس أو المؤشر الذي يقيم متوسط التغير الذي يحدث في الأسعار إلا أنه يقاس تكلفة المعيشة أو تغيراتها أو ميزانية الاستهلاك للأسر.

وفي الولايات المتحدة و عدة الدول الصناعية يستعمل هذا المؤشر كمقياس مرجعي للتضخم منذ الحرب العالمية الثانية نظرا لشموليته وإمكانية مراجعته المستمرة وسهولة حسابه سنويا وموسميا وفي نهاية كل شهر بالمقارنة مع المؤشرات الأخرى.

الفرع الثاني: تقدير النموذج واختباره

وباستعمال برنامج *Eviews8* تحصلنا على النتائج التالية:

الشكل رقم: (2-17) مخرجات *Eviewse 8*

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M	-0.010732	0.004151	-2.585000	0.0137
PDP	-0.129520	0.029746	-4.354230	0.0001
QP	-3.021235	0.583615	-5.176758	0.0000
C	289.0953	26.63311	10.85473	0.0000

R-squared	0.939495	Mean dependent var	175.6143
Adjusted R-squared	0.934719	S.D. dependent var	7.046659
S.E. of regression	1.800435	Akaike info criterion	4.104327
Sum squared resid	123.1796	Schwarz criterion	4.269819
Log likelihood	-82.19086	Hannan-Quinn criter.	4.164986
F-statistic	196.6839	Durbin-Watson stat	2.01231
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات *Eviewse 8*

نلاحظ من خلال الشكل رقم: (2-17) أن النموذج له معنوية إحصائية من خلال إشارة المعامل خلال فترة الدراسة ($b1 = -0.01 < 0$) ، و ($b2 = -0.12 < 0$) ($b3 = -3.02 < 0$) وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث يوجد هناك علاقة عكسية بين قيمة الواردات ومعدل التضخم (مؤشر الاستهلاك)، وعلاقة عكسية بين مؤشر الاستهلاك وأسعار النفط وأيضا علاقة عكسية بين كمية النفط المصدرة ومؤشر الاستهلاك والتي يمكن

الفصل الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على معدل التضخم في الجزائر (دراسة قياسية 2010-2016)

استنتاجها من النموذج ، حيث لا يمكن تطبيق الصيغة الخطية اللوغارتمية كون المتغير المستقل يحمل قيمة سالبة وعليه يكون النموذج كالتالي:

$$CPI=289.05-0.01m-0.12pdp-3.02QP$$

الفرع الثالث: تقييم دالة النموذج

أولاً: تأثير قيمة الواردات على معدل مؤشر أسعار الاستهلاك

($b_1 = -0.01 < 0$) تشير المعلمة إلى وجود علاقة عكسية بين قيمة الواردات ومؤشر أسعار الاستهلاك بحيث زيادة قيمة الواردات بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض قيمة مؤشر أسعار الاستهلاك بـ 0.01 وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية بحيث أن زيادة قيمة الواردات تؤدي إلى زيادة العرض الكلي وهذا ما يؤدي إلى الاستقرار في الأسعار أو الانخفاض وبالتالي ينخفض التضخم وكذلك عند زيادة إيرادات الجباية البترولية تقوم الدولة بتقديم الدعم لكثير من السلع الاستهلاكية مما يؤدي إلى انخفاضها في الأسواق المحلية .

ثانياً: تأثير أسعار النفط على معدل مؤشر أسعار الاستهلاك

($b_2 = -0.12 < 0$) تشير المعلمة إلى وجود علاقة عكسية بين أسعار البترول ومؤشر الاستهلاك بحيث زيادة سعر البترول بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض مؤشر أسعار الاستهلاك بـ 0.12 وهذا مما يتوافق مع النظرية الاقتصادية بحيث زيادة أسعار البترول تؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة من العملة الصعبة مما يسمح بزيادة الواردات وعليه يزيد العرض الكلي لتحقيق توازن مع الطلب الكلي ويحدث تحقيق توازن في الأسعار مما يؤدي إلى انخفاض التضخم .

ثالثاً: تأثير تذبذب كمية الإنتاج على معدل مؤشر أسعار الاستهلاك

($b_3 = -3.02 < 0$) تشير المعلمة إلى وجود علاقة عكسية بين كمية الإنتاج ومؤشر أسعار الاستهلاك بحيث إذا انخفضت كمية الإنتاج بوحدة واحدة زاد مؤشر أسعار الاستهلاك بـ 3.02 وحدة .

الفرع الرابع: اختبار النموذج إحصائياً وقياسياً

بعد عملية تقدير معالم النموذج تأتي عملية تقييم المعلمات إحصائياً والجدول التالي يوضح تقييم معاملات النموذج.

الجدول رقم: (2-13) تقييم معاملات النموذج

المقاييس الإحصائية	R^2	R^{-2}	F	T	DW
النموذج	0.93	0.93	196	-4.32	2.01

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات 8 Eviewse

عند معنوية: $\alpha = 5\%$

معامل التحديد: $R^2 = 0.93$: يتضح لنا من خلال معامل التحديد $R^2 = 0.93$ أن النموذج له قدرة تفسيرية تقدر بـ 93%.

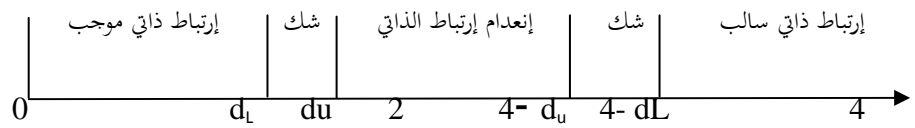
معامل التحديد التوفيقي المعدل $\bar{R}^2 = 0.93$ يفضل الإحصائيون استخدام هذا المؤشر لكون معامل التحديد مغلطاً أحيانا يزداد بزيادة المتغيرات ونجد أن معنوية الارتباط تساوي 93%.

إختبار فيشر F المعنوية الكلية للنموذج: بالعودة إلى جدول فيشر F عند درجتى الحرية (N-K) و (k-1) ومستوى معنوية $\alpha = 5\%$ نجد أن $FTAB = 3.23$ ولدنا قيمة فيشر المحسوبة $FC = 196$

أي أن $F_\alpha < F_C$ ومنه نرفض فرض العدم، ونقبل الفرض البديل ونقول بأن أسعار النفط، وكميات الإنتاج المصدرة وحجم الواردات تؤثر في مؤشر أسعار الاستهلاك وحينها تؤثر في التضخم.

إختبار سودنت T: نلاحظ من خلال قيمة سودنت المحسوبة $T_C = 4.32$ أصغر من القيمة الجدولية $T = 2.086$

الإختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (D.W): $DW = 2.01$

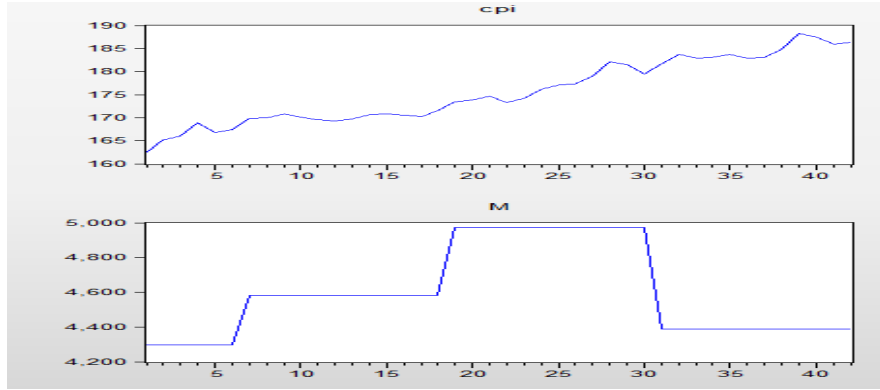


إذا كانت $n=42$ و $k=3$ عند مستوى ثقة 5%، فإن $dL = 1.53$ و $du = 1.60$ بعد حساب Dw

نقارنها مع القيمتين الجدوليتين dL التي تمثل الحد الأدنى للارتباط الذاتي للأخطاء و du التي تمثل الحد الأقصى وذلك حسب عدد المشاهدات n وعدد المتغيرات المستقلة k في النموذج عند مستوى معنوية 5%، حيث تنحصر قيمة dw بين (0-4) كما يوضحه الشكل. نقارن بين Dw إذا كانت أصغر من dL يستدل على وجود إرتباط ذاتي موجب وإذا وقع بين du و dL لا يمكن رفض أو قبول الإرتباط الذاتي للأخطاء، وإذا كان أكبر من du وأصغر من $4-du$ يستدل على وجود الإرتباط الذاتي، وإذا وقع بين $4-du$ و $4-dL$ لا يمكن رفض أو قبول الفرضية، وإذا كان أكبر من $4-dL$ يستدل إلى وجود إرتباط ذاتي سالب ومنه نستنتج انه لا يوجد إرتباط ذاتي بين الأخطاء كونه $DW = 2.01$ أكبر من DU . وأقل من $4 - du$

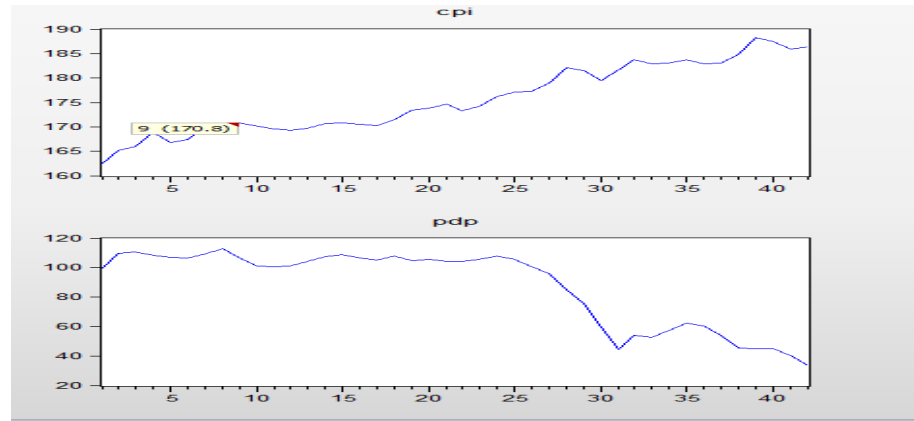
الفصل الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على معدل التضخم في الجزائر (دراسة قياسية 2010-2016)

الشكل رقم: (2-18) منحني بياني يمثل تطور الواردات خلال الفترة 2010-2016



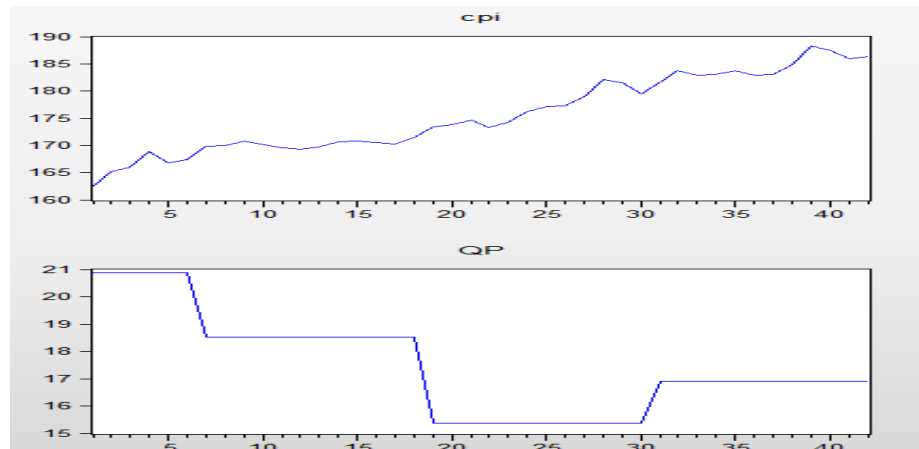
المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات 8 Eviewse

الشكل رقم: (2-19) منحني بياني يمثل تطور أسعار النفط خلال الفترة 2010-2016



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات 8 Eviewse

الشكل رقم: (2-20) منحني بياني يمثل تطور كمية الإنتاج خلال الفترة 2010-2016



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات 8 Eviewse

المطلب الثالث : التحليل الاقتصادي للنتائج القياسية

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين أسعار البترول ومؤشر أسعار الاستهلاك وهذا ما يتوافق مع الاقتصاد الجزائري بحيث عند الزيادة في أسعار البترول تؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة من العملة الصعبة والدخول في انفتاح الاقتصاد التجاري من حيث توسيع حجم الواردات وبالتالي يتوافق العرض الكلي مع الطلب الكلي وتستقر الأسعار أو تنخفض ، مما يؤثر على معدل مؤشر الاستهلاك الذي سوف ينخفض ، حيث نعلم أن هذه العلاقة الموجودة بين المتغيرات الحاصلة في أسعار البترول ومؤشر أسعار الاستهلاك ، بحيث كلما زادت أسعار البترول بوحدة واحدة وانخفض معدل مؤشر أسعار الاستهلاك ب0.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تبرز العلاقة الكبيرة بين قطاع النفط والأداء الاقتصادي الجزائري، حيث اتضح جليا ارتباط تغيرات المؤشرات الاقتصادية الكلية بتغيرات وتقلبات أسعار النفط، فاعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد البترولية كمصدر رئيسي للدخل الوطني ترتب عنه آثارا مختلفة على الاقتصاد الكلي حيث قمنا في هذا الفصل بإختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة ، فبعد القيام بتقدير النموذج تمكنا من الحصول على نماذج مقبولة من الناحية الإحصائية والقياسية بالنسبة للعلاقة التي جمعت أسعار النفط بالتضخم، وقد تم الاعتماد على متغير الرقم القياسي لأسعار المستهلك (cpi) خلال الدراسة نظرا لعدم توفر معدلات شهرية معدلات التضخم (INFT) حيث يوضح الرقم القياسي لأسعار المستهلكين التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية ويتعلق الأمر هنا بذلك المقياس أو المؤشر الذي يقيم متوسط التغير الذي يحدث في الأسعار، ويستعمل هذا المؤشر كمقياس مرجعي للتضخم في معظم الدول الصناعية الكبرى بالإضافة إلى حجم إنتاج البترول (Qp) والواردات (M).

من خلال الدراسة خلصنا إلى وجود علاقة عكسية بين تغيرات أسعار النفط ومعدلات التضخم في ظل انكماش العرض الكلي (في حالة انخفاض أسعار النفط) أما في حالة إرتفاع أسعار النفط يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب الكلي (الإنفاق الحكومي، الاستثمار، الاستهلاك) في هذه الحالة يزداد الاستثمار في مجال الربيع البترولي مما ينتج عنه عمليات توظيف واسعة في القطاع النفطي، ويترتب عليه زيادة الإنفاق الحكومي ونسبة الاستهلاك وهنا

الفصل الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على معدل التضخم في الجزائر(دراسة قياسية 2010-2016)

وبالتالي وجود ضغط في الطلب الكلي على العرض الكلي مع ثبات العرض الكلي وبالتالي ينشأ التضخم ، ففي هذه الحالة نجد أن تقلبات الربيع البترولي تتناسب طرديا مع معدلات التضخم .

خاتمة عامة

سعيًا من خلال هذا البحث إلى الإجابة عن الإشكالية المطروحة والمتمثلة في " ما مدى تأثير تغيرات أسعار النفط على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2016) وكان الهدف الجوهري من وراء هذا البحث هو تحليل ودراسة الآثار التي يمكن أن تخلفها تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية على معدل التضخم في الجزائر بالاعتماد على معدل مؤشر الاستهلاك وذلك بتطبيق دالة الانحدار الخطي البسيط انطلاقًا من معرفة مسبقة لهيكل الاقتصاد الجزائري الذي يحتل فيه قطاع النفط أو المحروقات بصفة عامة مكانة أساسية، بصفته القطاع المهيمن على التجارة الخارجية الجزائرية من جانب الصادرات وباعتباره المصدر الأساسي للعملة الصعبة، الدخل الوطني وإيرادات الميزانية وقد حاولنا جاهدين الإحاطة والإمام قدر الإمكان بمختلف جوانب وحيثيات الموضوع بالرغم من صعوبة هذا المسعى في ظل عدم توفر الإحصائيات الكافية المتصلة بالموضوع، وقد قمنا بمعالجة الإشكالية عبر فصلين وهذا إنطلاقًا من الفرضيات التي تم صياغتها في المقدمة لإثبات صحتها من عدمها،

حيث خصصنا الفصل الأول إلى الإطار النظري ما بين تقلبات أسعار النفط و معدل التضخم من خلال معرفة ماهية السوق النفطية العالمية و المفاهيم الأساسية للبترو و الأسعار النفطية العالمية ثم العوامل المحددة والمؤثرة في الأسواق النفطية، وكذلك تطرقنا إلى المحروقات في الجزائر، وألية عمل صندوق ضبط الموارد ومن ثم التطرق إلى ظاهرة التضخم.

أما الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى التضخم وتقلبات الأسعار النفطية في الاقتصاد الجزائري ثم عرجنا إلى الدراسة القياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على معدل التضخم باستعمال معدل مؤشر الاستهلاك كمرجع لقياس لمعدل التضخم.

نتائج اختبار الفرضيات الاقتصادية

- الفرضية الأولى محققة من خلال دراستنا للموضوع استنتجنا بان هناك علاقة قوية بين قطاع النفط وتقلبات الدورات الاقتصادية ، الدراسة القياسية أثبتت ذلك بحيث نجد معامل التحديد يساوي 0.93 والذي يعبر عن نسبة تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع فهو إذن مقياس لقدرة النموذج أي يختبر جودة التوفيق والارتباط ونقول أن المتغيرات المستقلة تشرح المتغير التابع بنسبة 93% .

النموذج له معنوية إحصائية بقبول الفرضية البديلة H_1 عند مستوى معنوية 5% من خلال اختبار فيشر ونقول بأن المتغيرات المستقلة تؤثر في المتغير التابع .

من خلال ماتقدم نقول بأن الدورات الاقتصادية لها علاقة قوية بتقلبات الربيع النفطي وعند تدهور الاسعار يمكن أن ينتقل الاقتصاد من حالة الانتعاش إلى حالة الإنكماش .

-الفرضية الثانية غير محققة تؤدي تقلبات الربيع النفطي إلى تقلبات في معدل التضخم في نفس الإتجاه عندما تكون زيادة في الطلب الكلي أكثر من العرض الكلي وهذا ما يتماشى مع الإقتصاد الجزائري لأن زيادة الطلب الكلي يحدث نتيجة فقاعة الربيع النفطي بمعنى التوسع في الإنفاق الحكومي ، توظيف العمال في مجال الإستثمار في الربيع النفطي أي الزيادة في الأجور وفي المقابل لا يوجد إنتاج حقيقي ،زيادة الاستهلاك ومنه نقول بأن وتيرة الزيادة في الطلب الكلي أكثر من العرض الكلي وهنا ينجم عنه التضخم .

- الفرضية الثالثة محققة من خلال الدراسة تبين بأنه يوجد علاقة عكسية بين تغيرات أسعار النفط ومعدل التضخم مع العلم أن خلال الفترة المدروسة أسعار النفط كانت في إنخفاض مستمر وهذا ما يؤدي إلى انكماش العرض الكلي وبالتالي يتأثر الطاب الكلي من خلال تقليص الإنفاق الحكومي ، انخفاض الاستثمار في الربيع البترولي مما ينجم عنه تسريح العمال ، والإستهلاك كذلك يتأثر في هذه الحالة من خلال الطلب على السلع ولكن عند تراجع الصادرات يمكن الدولة أن تقيّد الواردات ونحن نعلم أن الإنتاج الوطني غير قادر على تلبية السوق المحلي مما يزيد الطلب على السلع المحلية وهنا ينتج التضخم .

التوصيات والاقتراحات

- تنويع الصادرات خارج المحروقات أحد العوامل الرئيسية لتخلص من تبعية تقلبات أسعار النفط التي بدورها تؤثر على معدلات التضخم أو معدل مؤشر الاستهلاك ؛
- تشجيع الصادرات المحلية وذلك من خلال تطوير الإنتاج المحلي حتى تكتسب المنتجات المحلية قوة تنافسية في الأسواق الأوروبية لتوفير العملة الصعبة والتخفيف من حدة الواردات ،لاسيما التضخم المستورد؛
- القيام بصناعات إستراتيجية محلية من أجل إحلال الواردات بشرط توفر الكمية والنوعية؛
- التوجه نحو الإنفتاح الإقتصادي وذلك بغية الحد من آثار الصدمات الإقتصادية.

أفاق البحث

من خلال دراستنا لأثر تقلبات أسعار النفط على معدل التضخم وتحليل لواقع هذه الظاهرة على الاقتصاد الجزائري بدت جوانب مهمة ومسائل بحثية تستدعي من الباحثين الاقتصاديين التطرق لدراستها وتحليلها ،لذلك نقترح بعض المواضيع التي تشكل آفاقا ومحاور مهمّة يمكن تكون إشكالية لمواضيع وأبحاث أخرى ومن خلالها يتم توسيع دائرة البحث في هذا المجال وهي كالتالي:

- أثر تقلبات تخفيض قيمة العملة الوطنية على معدل التضخم ؛
- أثر تقلبات أسعار النفط على التجارة الخارجية ؛
- أثر أسعار النفط على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

قائمة المراجع

أولا : قائمة المراجع باللغة العربية

الكتب

- 1- احمد زهير شامية" النقود والمصارف"، دار زهران للنشر، الأردن 1993.
- 2- إمامة مكى محمد السيد، طارق محمد الرشيد"العلاقة السببية بين عرض النقود والتضخم في السودان"مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 16(2)،2015.
- 3- المرسي السيد الحجازي، عبد القادر محمد عطية، "مقدمة في الاقتصاد القياسي، المبادئ والتطبيقات"، النشر العلمي و المطابع، الرياض، المملكة العربية السعودية،2001.
- 4- بلعزوز بن علي "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، طبعة1،ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2006.
- 5- جمال خريس، أيمن ابو خضير، عماد خصاونة " النقود والبنوك" ط1 دار الميسرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، الأردن،2002.
- 6-خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي"مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق" ط8، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2006.
- 7- صالح خصاونة " مبادئ الاقتصاد الكلي"، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
- 8- صالح تركي القريشي، ناظم محمد نوري الشمري"مبادئ علم الاقتصاد"، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق،1993.
- 9- عبد الرحمان إسماعيل، عريقات حربي،"مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد"، بدون طبعة دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،1999.
- 10- عقيل جاسم عبد الله،" النقود والمصارف"، ط2، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن،1999.
- 11- عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى "النقود والمصارف والأسواق المالية"، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- 12- عبد المطلب عبد الحميد"اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 13- عبد الرحمن يسري" مقدمة في الاقتصاد"الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
- 14- غازي حسين عناية "التضخم المالي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.

- 15-غازي عناية، "تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي"، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1991.
- 16- مجدي محمود شهاب "اقتصاديات النقود والمال"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2000 .
- 17- مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد "مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي" دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004 .
- 18- محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983
- 19 - مروان عطوان "مقاييس اقتصادية، النظرية الاقتصادية" دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة 1989.
- 20- محمد عزت غزلان "اقتصاديات النقود والمصارف"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002.
- 21- محمد عبد القادر، "طرق قياس العلاقات الاقتصادية مع تطبيقات على الحساب الكبروني" در الجامعات المصرية، الإسكندرية، مصر، 1990.
- 22- محمد شيخي " طرق الاقتصاد القياسي " محاضرات وتطبيقات ط 1، 2011.
- 23- ناظم محمد الشمري ومحمد موسى الشروف "مدخل في علم الاقتصاد" دار زهران للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2008.
- 24- وضاح نجيب رجب، "التضخم والكساد الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي"، ط 1 دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- الرسائل و الأطروحات الجامعية
- 1- بلجبلية سمية " اثر التضخم على عوائد الأسهم" رسالة ماجستير، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر 2009، 2010.
- 2- حمادي خديجة " علاقة الأجور بالتضخم بالجزائر" رسالة ماجستير، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، 2009.
- 3- خليل دعاس " مستقبل السوق البترولية وآفاق الطاقات المتجددة" أطروحة دكتوراه، تخصص: تخطيط، جامعة الجزائر 3، 2011، 2012.
- 4- دخلي عبد الرحمان " اثر تذبذبات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي" رسالة ماجستير، تخصص: علوم مالية، جامعة يحيى فارس المدية، الجزائر، 2014، 2015.
- 5- دليلة عامر، "تقييم دور البنك المركزي في معالجة التضخم" مذكرة ماستر، تخصص: بنوك، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2014، 2015.

- 6- سالم بوغرارة، " السياسة التسعيرة لمنظمة الأوبك وانعكاسها على سوق النفط العالمي " مذكرة ماستر، اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر، 2012، 2013.
- 7- سعد الله داود" الجزائر بين إشكالية أسواق النفط والانتقال لاقتصاد الطاقة المتجددة " أطروحة دكتوراه، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2015، 2016.
- 8- سعد الله داود " اثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر" رسالة ماجستير، تخصص: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3، 2011، 2012.
- 9- سعيد هتهات،" دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر"،رسالة ماجستير، تخصص: دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، 2005، 2006.
- 10- سميحة بدرة، نبيلة غندير" التنوع الاقتصادي في ظل تذبذبات اسعار النفط للدول النامية" مذكرة ماستر، تخصص: اقتصاد عمومي وتسيير مؤسسات، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2015، 2016.
- 11- عبادة عبد الرؤوف "محددات سعر نفط منظمة أوبك وأثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر" رسالة ماجستير، تخصص: نمذجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر، 2010، 2011
- 12- عبورة حسام الدين"سياسات الحد من ظاهرة التضخم المستورد مع الإشارة إلى حالة الجزائر"رسالة ماجستير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، 2009.
- 13- عيسى مقلد" قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية" رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007، 2008.
- 14- غومة ليلي،" محاولة تقدير العلاقة بين البطالة والتضخم وفق منحنى فليبس"، مذكرة ماستر، تخصص: اقتصاد عمومي وتسيير مؤسسات، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2014، 2015.
- 15- قويدري قوشيح بوجمة،" إنعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية" رسالة ماجستير، تخصص: نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2008، 2009.
- 16- محمد رفيق دو "اثر إنتاج وتصدير البترول على النمو الاقتصادي" مذكرة ماستر، تخصص: تجارة دولية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2014، 2015.
- 17-مقراني حميد"اثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر"رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2014، 2015.

18- هلال عبد السلام "دراسة تحليلية و تنبؤية على المدى القصير لحالة التضخم في الجزائر" رسالة ماجستير، فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2006، 2007.

الدوريات والمجلات :

1- هشام لبزة، محمد الهادي ضيف لله " الدراسة السببية الاقتصادية بين ظاهرتي التضخم و البطالة في الجزائر" مجلة روى الاقتصادية، العدد السابع، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر، ديسمبر 2014.

2- بوفليح نبيل "صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة حسينة بن بوعلي، الشلف.

3- فرحات عباس، سعود وسيلة، "حوكمة الصناديق السيادية" مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 04، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ديسمبر 2015

4- محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي، "تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 20.

5- مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس عشر، السادس الأول 2017.

الملتقيات والمؤتمرات والندوات

1- زايري بالقاسم، عشار ايمان "الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم في الجزائر" الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر3، 08-09 ديسمبر 2014.

2- فؤاد علي عبد الرحمن " إجماع خبراء حول إحصاءات الطاقة وإعداد ميزان الطاقة" مداخلة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول – أوبك 18-20 أبريل 2012

3- مريم شطبي محمود "انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري" مداخلة المحور الثاني التدايعيات المحتملة لازمة قطاع الطاقة على الاقتصاد الجزائري، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة الجزائر، 14-

05-2015

التقارير

1- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013

2- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2015

3- البنك الدولي، النسخة الثانية، 2014

4- التقرير الشهري لمنظمة الأقطار العربية أوبك نوفمبر

5- التقرير الشهري لمنظمة الأقطار العربية أوبك جانفي

المواقع الالكترونية :

www.onefd.edu.dz

www.echoroukonline.com

www.alriyadh.com

ثانيا : قائمة المراجع باللغة الأجنبية :

- 1- Michael BURDA et Charles WYPLOSZ: Macroéconomie, 4e édition, DE Boeck, 2005.
- 2- Samuelson PAUL and Nordhaus WILLIAM D: **Economics**,14thed, McGraw-Hill- Inc,Singapore

الملاحق

الجدول 17 : تركيبة الواردات و الصادرات حسب فوج المنتجات

2013	2012	2011	2010	2009	
(بملايين الدولارات الأمريكية)					
الواردات (f.o.b)					
9 013	8 483	9 261	5 696	5 512	المواد الغذائية
4 139	4 659	1 094	898	516	الطاقة
1 732	1 729	1 676	1 325	1 128	المواد الأولية
10 642	9 994	10 047	9 494	9 557	المواد نصف المصنعة
477	310	364	321	219	التجهيزات الفلاحية
15 233	12 793	15 091	14 690	14 141	التجهيزات الصناعية
10 539	9 400	6 890	5 629	5 868	السلع الاستهلاكية
2 693	3 682	1 986			أخرى
54 468	51 050	46 409	38 053	36 941	المجموع الجزئي :
525	519	518	832	461	الواردات بدون دفع + تصليحات التجهيزات
54 993	51 569	46 927	38 885	37 402	المجموع :
(f.o.b) الصادرات					
404	315	355	315	113	المواد الغذائية
63 327	70 584	71 661	56 121	44 415	الطاقة
109	168	161	94	169	المواد الأولية
492	618	660	498	393	المواد نصف المصنعة
0	0	0	1	0	التجهيزات الفلاحية
29	32	35	30	42	التجهيزات الصناعية
16	19	16	30	49	السلع الاستهلاكية
64 377	71 736	72 888	57 089	45 181	المجموع الجزئي :
0	0	0	2	5	أخرى
64 377	71 736	72 888	57 091	45 186	المجموع :
1 050	1 153	1 227	967	766	منها : الصادرات خارج المحروقات
(بالنسبة المئوية)					
كنسبة من مجموع الواردات (دون الواردات دون دفع + تصليحات التجهيزات)					
16,5	16,6	20,0	15,0	14,9	المواد الغذائية
28,0	25,1	32,5	38,6	38,3	التجهيزات الصناعية
19,3	18,4	14,8	14,8	15,9	السلع الاستهلاكية
كنسبة من مجموع الصادرات					
1,6	1,6	1,7	1,7	1,7	الصادرات خارج المحروقات

المصدر : المديرية العامة للجمارك، بنك الجزائر

الجدول 17 : تركيبة الواردات والصادرات حسب فوج المنتجات

2015	2014	2013	2012	2011	
(بمليون دولار أمريكي)					
(f.o.b) الواردات					
8 946	10 550	9 013	8 483	9 261	المواد الغذائية
2 247	2 720	4 139	4 659	1 094	الطاقة
1 489	1 812	1 732	1 729	1 676	المواد الأولية
11 482	12 301	10 642	9 994	10 047	المواد نصف المصنعة
638	629	477	310	364	التجهيزات الفلاحية
16 369	18 115	15 233	12 793	15 091	التجهيزات الصناعية
8 243	9 894	10 539	9 400	6 890	السلع الإستهلاكية غير الغذائية
2 672	2 998	2 686	3 682	1 986	أخرى
52 086	59 019	54 461	51 050	46 409	المجموع الجزئي :
563	651	523	519	518	الواردات بدون دفع + تصليحات التجهيزات
52 649	59 670	54 984	51 569	46 927	المجموع :
(f.o.b) الصادرات					
238	323	404	315	355	المواد الغذائية
33 081	58 362	63 663	70 584	71 661	الطاقة
107	110	109	168	161	المواد الأولية
1 111	1 173	492	618	660	المواد نصف المصنعة
0	1	0	0	0	التجهيزات الفلاحية
18	16	29	32	35	التجهيزات الصناعية
11	11	16	19	16	السلع الإستهلاكية غير الغذائية
34 566	59 996	64 713	71 736	72 888	المجموع الجزئي :
0	0	0	0	0	أخرى
34 566	59 996	64 713	71 736	72 888	المجموع :
1 485	1 634	1 050	1 153	1 227	منها : الصادرات خارج المحروقات
(بالنسبة المئوية)					
كنسبة من مجموع الواردات (دون الواردات دون دفع + تصليحات التجهيزات)					
17,2	17,9	16,5	16,6	20,0	المواد الغذائية
31,4	30,7	28,0	25,1	32,5	التجهيزات الصناعية
15,8	16,8	19,4	18,4	14,8	السلع الإستهلاكية غير الغذائية
كنسبة من مجموع الصادرات					
4,3	2,7	1,6	1,6	1,7	الصادرات خارج المحروقات

المصدر : بنك الجزائر؛ المديرية العامة للجمارك

الجدول 11 : الوضعية النقدية

(بما فيها صندوق التوفير)

2013	2012	2011	2010	2009	
(بملايير الدينارات، نهاية المدة)					
15 225,2	14 940,0	13 922,4	11 996,5	10 885,7	صافي الموجودات الخارجية
15 267,2	14 932,7	13 880,6	12 005,6	10 865,9	البنك المركزي
-42,0	7,3	41,8	-9,1	19,8	البنوك التجارية
-3 283,6	-3 924,8	-3 993,2	-3 715,8	-3 712,6	صافي الموجودات الداخلية
1 920,9	953,6	319,9	-124,8	-402,4	القروض الداخلية
-3 235,4	-3 334,0	-3 406,6	-3 392,9	-3 488,9	صافي القروض إلى الدولة
-5 646,7	-5 712,2	-5 458,4	-4 919,3	-4 402,0	البنك المركزي
930,0	1 029,2	1 017,8	790,9	340,2	البنوك التجارية
1481,3	1 349,0	1 034,0	735,5	572,9	ودائع بالحسابات الجارية البريدية و الخزينة
5156,3	4 287,6	3 726,5	3 268,1	3 086,5	القروض إلى الإقتصاد *
-25,2	-24,4	-17,3	-14,5	-14,8	أموال الإقراض الخاصة بالدولة
-3,6	-3,8	-5,2	-6,2	-8,2	إلتزامات خارجية متوسطة و طويلة الأجل
-5 175,7	-4 850,2	-4 290,6	-3 570,3	-3 287,2	صافي البنود الأخرى
11 941,5	11 015,1	9 929,2	8 280,7	7 173,1	النقود و شبه النقود (M2)
8 249,8	7 681,5	7 141,7	5 756,4	4 944,2	النقود
3 204,0	2 952,3	2 571,5	2 098,6	1 829,4	التداول النقدي خارج البنوك
3 564,5	3 380,2	3 536,2	2 922,3	2 541,9	الودائع تحت الطلب في البنوك
1 481,3	1 349,0	1 034,0	735,5	572,9	ودائع لدى الخزينة و لدى الصكوك البريدية
3 691,7	3 333,6	2 787,5	2 524,3	2 228,9	شبه النقود
(التغير السنوي بالنسبة المئوية)					
8,4	10,9	19,9	15,4	3,1	النقود و شبه النقود (M2) *
7,4	7,6	24,1	16,4	-0,4	النقود
10,7	19,6	10,4	13,3	11,9	شبه النقود
-16,3	-1,7	7,5	0,1	12,8	صافي الموجودات الداخلية
101,4	198,1	-356,2	-69,0	-60,2	القروض الداخلية
-3,0	-2,1	0,4	-2,8	-3,8	صافي القروض للدولة
20,3	15,1	14,0	5,9	18,0	القروض للإقتصاد
(بالنسبة المئوية)					
72,1	68,4	68,4	69,1	72,0	معدل السيولة (M2 / إجمالي الناتج الداخلي)
49,8	47,7	49,2	48,0	49,6	النقود / إجمالي الناتج الداخلي
19,3	18,3	17,7	17,5	18,4	التداول خارج البنوك / إجمالي الناتج الداخلي
31,1	26,6	25,7	27,3	31,0	القروض للإقتصاد / إجمالي الناتج الداخلي
69,1	69,7	71,9	69,5	68,9	النقود / M2
26,8	26,8	25,9	25,3	25,5	التداول النقدي خارج البنوك / M2
2,9	3,0	3,2	3,2	3,2	المضاعف النقدي

المصدر : بنك الجزائر

الجدول 11 : الوضعية النقدية

(بما ليريا صندوق التوفير)

2015	2014	2013	2012	2011	
بملايين دينار، في نهاية السنة					
15 375,4	15 734,5	15 225,2	14 940,0	13 922,4	صافي الموجودات الخارجية
15 522,5	15 824,5	15 267,2	14 932,7	13 880,6	البنك المركزي
-147,1	+90,0	-42,0	7,3	41,8	البنوك التجارية
-1 670,9	-2 047,7	-3 283,6	-3 924,8	-3 993,2	صافي الموجودات الداخلية
7 844,7	4 512,3	1 920,9	953,6	319,9	القروض الداخلية
567,5	-1 992,3	-3 235,4	-3 334,0	-3 406,6	صافي القروض إلى الدولة
-2 156,4	-4 487,9	-5 646,7	-5 712,2	-5 458,4	البنك المركزي
1 479,3	1 012,3	930,0	1 029,2	1 017,8	البنوك التجارية
1 244,6	1 483,3	1 481,3	1 349,0	1 034,0	ودائع بالحسابات الجارية البريدية و الخزينة
7 277,2	6 504,6	5 156,3	4 287,6	3 726,5	القروض إلى الاقتصاد *
-25,1	-27,1	-25,2	-24,4	-17,3	أموال الإقراض الخاصة بالدولة
-3,7	-3,6	-3,6	-3,8	-5,2	إلتزامات خارجية متوسطة و طويلة الأجل
-9 486,8	-6 529,3	-5 175,7	-4 850,2	-4 290,6	صافي البنود الأخرى
13 704,5	13 686,7	11 941,5	11 015,1	9 929,2	التفرد و شبه التفرد (M2)
9 261,2	9 603,0	8 249,8	7 681,5	7 141,7	التفرد
4 108,1	3 658,9	3 204,0	2 952,3	2 571,5	التداول النقدي خارج البنوك
3 908,5	4 460,8	3 564,5	3 380,2	3 536,2	الودائع تحت المظلة في البنوك
1 244,6	1 483,3	1 481,3	1 349,0	1 034,0	ودائع لدى الخزينة و لدى المسكوك البريدية
4 443,3	4 083,7	3 691,7	3 333,6	2 787,5	شبه التفرد
(تغير السنوي بالنسبة المئوية)					
0,1	14,6	8,4	10,9	19,9	التفرد و شبه التفرد (M2)
-3,6	16,4	7,4	7,6	24,1	التفرد
8,8	10,6	10,7	19,6	10,4	شبه التفرد
18,4	37,6	16,5	1,7	-7,5	صافي الموجودات الداخلية
73,9	134,9	101,4	198,1	356,2	القروض الداخلية
128,5	38,4	3,0	2,1	-0,4	صافي القروض للدولة
11,9	26,1	20,3	15,1	14,0	القروض للاقتصاد
(النسبة المئوية)					
82,6	79,4	71,7	68,0	68,1	محل السيولة (M2 / إجمالي الناتج الداخلي)
55,8	55,7	49,5	47,4	49,0	التفرد / إجمالي الناتج الداخلي
24,8	21,2	19,2	18,2	17,6	التداول خارج البنوك / إجمالي الناتج الداخلي
43,9	37,7	31,0	26,5	25,5	القروض للاقتصاد / إجمالي الناتج الداخلي
67,6	70,2	69,1	69,7	71,9	التفرد / M2
30,0	26,7	26,8	26,8	25,9	التداول النقدي خارج البنوك / M2
2,6	2,9	2,9	3,0	3,2	المضاعف النقدي

المصدر : بنك الجزائر

الجدول 9 : نفقات الإدارة المركزية

2013	2012	2011	2010	2009	
(بملايير الدينارات)					
6 092,1	7 058,1	5 853,6	4 466,9	4 246,3	نفقات الميزانية
4 204,3	4 782,6	3 879,2	2 659,0	2 300,0	النفقات الجارية
1 850,0	1 988,4	1 774,7	1 212,6	910,9	نفقات المستخدمين
1 499,8	1 638,6	1 468,7	1 005,3	746,6	أجور، رواتب و منح
350,2	349,8	306,0	207,3	164,3	إشتراكات على الأجور
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	أخرى
226,5	185,3	163,2	151,3	130,7	منح المجاهدين
116,1	135,2	129,7	121,7	112,5	مواد و لوازم
699,1	786,7	786,1	513,2	412,5	مصالح الإدارة
308,4	360,3	363,9	197,2	176,0	مستشفيات
390,7	426,4	422,2	316,0	236,5	أخرى (مؤسسات وطنية ذات طابع إداري)
1 268,4	1 645,0	987,8	627,0	696,0	تحويلات جارية (خارج خدمات الإدارة)
30,5	25,9	24,2	30,0	24,5	الأنشطة الترويجية و الثقافية
0,0	0,0	0,1	0,6	1,0	صندوق الكوارث الطبيعية
2,2	3,5	4,8	6,3	14,3	دعم المواد الغذائية
7,5	10,0	9,2	9,5	8,3	الصندوق الخاص بالتضامن الوطني *
46,5	29,6	5,1	6,2	2,6	إعانة تسديد سعر الفائدة
43,3	76,5	43,2	13,8	16,6	صندوق الدعم : تشغيل الشباب
1 138,4	1 499,5	901,2	560,6	628,7	تحويلات أخرى
44,2	42,0	37,7	33,2	37,4	فوائد الدين العمومي
1 887,8	2 275,5	1 974,4	1 807,9	1 946,3	نفقات رأس المال
130,5	66,7	129,2	138,9	138,5	قروض الخزينة العمومية الصافية
-33,5	-74,6	-24,1	-34,7	4,3	رصيد حسابات التخصيصات
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	تخصيص لصندوق التطهير
6 189,1	7 050,2	5 958,7	4 571,1	4 389,1	المجموع النفقات:
(بالنسبة المئوية من إجمالي النفقات)					
98,4	100,1	98,2	97,7	96,7	نفقات الميزانية
67,9	67,8	65,1	58,2	52,4	النفقات الجارية
29,9	28,2	29,8	26,5	20,8	نفقات المستخدمين
24,2	23,2	24,6	22,0	17,0	أجور و رواتب
1,9	1,9	2,2	2,7	2,6	مواد و لوازم
11,3	11,2	13,2	11,2	9,4	مصالح الإدارة
0,7	0,6	0,6	0,7	0,9	فوائد الدين العام
30,5	32,2	33,1	39,6	44,3	نفقات رأس المال
2,1	0,9	2,2	3,0	3,2	قروض الخزينة العمومية الصافية
-0,5	-1,1	-0,4	-0,8	0,1	رصيد حسابات التخصيصات
0,0	0	0,0	0,0	0,0	تخصيص لصندوق التطهير
100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	المجموع النفقات:

* التضامن الوطني + صندوق التعويضات

المصدر : المديرية العامة للخزينة

الجدول 9 : نفقات الإدارة المركزية

2015	2014	2013	2012	2011	
(بمليار دينار)					
7 656,3	6 995,7	6 024,2	7 058,1	5 853,6	نفقات لميزانية
4 617,0	4 494,3	4 131,6	4 782,6	3 879,2	لنفقات جارية
2 170,9	2 007,2	1 855,3	1 988,4	1 774,7	نفقات لمستخدمين
1 803,6	1 643,5	1 498,9	1 638,6	1 468,7	أجور، رواتب و منح
367,3	363,7	356,4	349,8	306,0	إشتراكات على الأجور
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	أخرى
223,0	218,4	226,5	185,3	163,2	منح المجاهدين
179,7	161,9	149,1	135,2	129,7	مواد و لوازم
730,2	736,0	709,4	786,7	786,1	مصالح الإدارة
316,3	308,6	308,4	360,3	363,9	مستلزمات
413,9	427,4	401,0	426,4	422,2	أخرى (مؤسسات وطنية ذات طابع إداري)
1 270,6	1 333,0	1 147,1	1 645,0	987,8	تحويلات جارية (خارج خدمات الإنارة)
37,4	33,2	31,6	25,9	24,2	الأنشطة التوعوية و الثقافية
0,0	0,0	0,0	0,0	0,1	صندوق الكوارث الطبيعية
0,6	2,5	2,2	3,5	4,8	لتزامات داخلية وخارجية
9,2	10,1	8,1	10,0	9,2	لصندوق الخاص بالتضامن الوطني *
94,1	128,9	46,5	29,6	5,1	إعانة تسديد سعر الفائدة
43,3	56,9	43,3	76,5	43,2	صندوق الدعم : تشغيل الشباب
1 086,0	1 101,4	1 015,4	1 499,5	901,2	تحويلات أخرى
42,6	37,8	44,2	42,0	37,7	فوائد الدين العمومي
3 039,3	2 501,4	1 892,6	2 275,5	1 974,4	نفقات رأس المال
129,2	90,2	130,5	66,7	129,2	قروض الخزينة العمومية لصافية
-60,7	27,7	-53,4	-74,6	-24,1	رصيد حسابات التخصيصات
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	تخصيص لصندوق التطهير
7 724,8	7 113,6	6 101,3	7 050,2	5 958,7	مجموع لنفقات:
(النسبة المئوية من إجمالي النفقات)					
99,1	98,3	98,7	100,1	98,2	نفقات الميزانية
59,8	63,2	67,7	67,8	65,1	لنفقات الجارية
28,1	28,2	30,4	28,2	29,8	نفقات لمستخدمين
23,3	23,1	24,6	23,2	24,6	أجور و رواتب
2,3	2,3	2,4	1,9	2,2	مواد و لوازم
9,5	10,3	11,6	11,2	13,2	مصالح الإدارة
0,6	0,5	0,7	0,6	0,6	فوائد الدين العام
39,3	35,2	31,0	32,3	33,1	نفقات رأس المال
1,7	1,3	2,1	0,9	2,2	قروض الخزينة العمومية لصافية
-0,8	0,4	-0,9	-1,1	-0,4	رصيد حسابات التخصيصات
1,0	0,0	0,0	0,0	0,0	تخصيص لصندوق التطهير
101,0	100,0	100,0	100,0	100,0	مجموع لنفقات:

* التضامن الوطني + صندوق الترميمات

المصدر : مديرية العامة للخزينة

Table No. (48)

جدول رقم (48)

Average Spot Crudes Prices
US Dollar / Barrelمتوسط اسعار النفط الفورية
دولار أمريكي / برميل

	2011	2010	2009	
UAE-Murban	109.77	79.94	86.78	الإمارات - مريان
Algeria-Saharan B	112.92	80.35	62.35	الجزائر - خليط صحراء
S. Arabia-A. Light	107.82	77.82	61.38	السعودية - عربي خفيف
Iraq-Basrah Light	106.17	76.79	60.50	العراق - بصرة خفيف
Qatar-Marine	106.53	78.18	62.38	قطر - بحري
Kuwait-K Export	105.63	76.32	60.68	كويت - كويت تصدير
Libya-Ess Sieder	111.90	79.13	61.45	ليبيا - السدرة
Iran-Iran Heavy	106.11	76.74	60.62	إيران - إيران ثقيل
Nigeria-Bonny Light	114.15	81.07	63.25	نيجيريا - بوني خفيف
Venezuela-BCF-17	97.94	69.70	55.90	فنزويلا - BCF-17
Ecuador-Oriente	101.03	72.82	55.84	الإكوادور - أورينتي
Angola - Girassol	111.57	79.53	61.81	أنجولا - جيراسول
OPEC Basket	107.46	77.45	61.06	سلة أوبك
UAE-Dubai	106.21	78.10	61.83	الإمارات - دبي
Algeria-Zarzitine	112.26	80.34	62.63	الجزائر - زرزيتيني
S. Arabia-Arab Heavy	104.06	75.56	60.25	السعودية - عربي ثقيل
Qatar-Dukhan	108.86	79.36	62.86	قطر - دخان
Libya-Brega	112.89	79.67	62.16	ليبيا - البريقة
Egypt-Suez B	106.18	75.40	58.38	مصر - السويس
Oman-Oman	106.63	78.34	62.06	عمان - عمان
Indonesia-Attaka	115.50	81.78	64.00	إندونيسيا - أتاكا
Iran-Iran Light	108.29	78.18	61.25	إيران - إيران خفيف
Nigeria-Forcados	113.65	81.06	63.35	نيجيريا - فوركادوس
Venezuela-TJL	103.66	76.22	59.69	فنزويلا - TJL
Angola-Cabinda	110.09	79.13	61.42	أنجولا - كابندا
Gabon-Mandji	-	-	-	الجابون - مانجي
U.K.-Brent	111.36	79.60	61.68	المملكة المتحدة - برنت
U.K.-Forties	111.36	79.60	61.68	المملكة المتحدة - فورتز
Norway-Ekofisk	112.74	80.52	62.67	النرويج - إيكوفستك
Norway-Oseberg	112.98	80.77	62.83	النرويج - أوسبيرج
Mexico-Isthmus	105.64	77.86	60.85	المكسيك - إيثموس
Mexico-Maya	98.64	70.14	56.65	المكسيك - مايا
China-Daqing	110.46	78.45	59.97	الصين - داكن
Malaysia-Tapis	117.15	82.74	65.05	ماليزيا - تابس
Malaysia-Miri	118.08	82.87	65.27	ماليزيا - ميري
Australia-Gippsland	113.91	81.73	63.51	أستراليا - جيبس لاند
Colombia-C. Limon	108.30	79.75	64.35	كولومبيا - ليمون
U.S.A.-WTI	94.99	79.42	61.88	أمريكا - وست تكساس
U.S.A.-ANS	-	-	-	أمريكا - شمال الاسكا
Russia-Urals	109.19	78.39	61.22	روسيا - أورال

جدول رقم (3) Table No (3)

الأسعار الفورية لمدة أربعة وبعض أنواع النفط الأخرى، 2014-2016
Spot Prices for OPEC and Other Crudes, 2014-2016

دولار / برميل - S / Barrel

	غرب تكساس WTI	برنت Brent	دبي Dubai	المنيرة الليبي Es Sider	موربان (البحر الهندي) Marthan	فكر البحري Marine	الكويت Kuwait Export	المنيرة الخفيف Basra light	خليط المسوء البحري Sahara Blend	البحري الخفيف Arab Light	مينا خانات أوبك OPEC Basket	
Average 2014	93.2	99.0	96.6	98.4	99.3	96.3	95.2	94.4	99.6	97.1	96.2	متوسط عام 2014
Average 2015	48.7	52.4	51.0	51.4	53.9	50.7	48.2	47.9	52.8	49.9	49.5	متوسط عام 2015
January 2015	47.3	47.9	45.6	46.8	48.4	45.5	42.3	42.6	47.9	44.5	44.4	يناير 2015
February	50.8	58.1	55.9	56.8	58.6	55.4	52.3	51.8	58.2	53.8	54.1	فبراير
March	47.8	55.9	54.7	54.8	57.4	54.3	50.5	50.5	56.9	52.2	52.5	مارس
April	54.4	59.5	58.6	58.4	61.7	58.5	56.0	55.6	59.8	57.7	57.3	أبريل
May	59.3	64.3	63.5	63.2	66.2	63.3	60.9	60.4	64.1	62.6	62.2	مايو
June	59.8	61.7	61.8	60.8	64.6	61.8	59.3	58.6	61.7	60.9	60.2	يونيو
July	51.2	56.5	56.2	55.5	57.6	55.4	53.9	53.1	56.3	55.0	54.2	يوليو
August	42.8	46.7	47.9	45.8	48.8	47.0	45.3	44.3	47.2	46.5	45.5	أغسطس
September	45.5	47.6	45.4	46.7	48.9	45.9	44.0	43.4	48.4	45.6	44.8	سبتمبر
October	46.3	48.6	45.8	47.6	49.5	45.9	43.6	43.5	49.5	45.4	45.0	أكتوبر
November	42.7	44.3	41.8	43.3	46.0	41.7	38.4	38.7	45.3	40.6	40.5	نوفمبر
December	37.2	38.2	34.6	37.2	39.2	34.4	31.5	32.1	38.6	33.7	33.6	ديسمبر
January 2016	31.5	30.8	26.8	29.8	31.6	27.0	23.9	24.7	31.3	26.4	26.5	يناير 2016

Sources: O.APEC - Economics Department, and OPEC Reports.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للثروات الأوردية الاقتصادية، وإقليم النفط.

الجدول 1 : مصادر و إستخدامات الموارد بالأسعار الجارية

2013	2012	2011	2010	2009	
(بملايير الدينارات)					
16 569,3	16 115,4	14 526,6	11 991,6	9 968,0	إجمالي الناتج الداخلي
16 091,7	14 747,7	13 040,9	11 149,4	10 025,9	إجمالي الإنفاق الداخلي
8 923,5	8 504,4	7 563,4	6 181,3	5 353,3	الإستهلاك
3 153,7	3 293,4	3 015,2	2 065,7	1 609,4	العمومي
5 769,8	5 211,0	4 548,2	4 115,6	3 743,9	الخاص
7 168,2	6 243,3	5 477,5	4 968,1	4 672,6	الإستثمار الخام
5 638,4	4 992,4	4 620,3	4 350,9	3 811,4	إجمالي تكوين رأس المال الثابت
1 529,8	1 250,9	857,2	617,2	861,2	تغير المخزونات
7 645,8	7 611,0	6 963,2	5 810,3	4 614,7	إجمالي الإدخار الداخلي
(بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج الداخلي)					
100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	إجمالي الناتج الداخلي
97,1	91,5	89,8	93,0	100,6	إجمالي الإنفاق الداخلي
53,9	53,8	52,1	51,5	53,7	الإستهلاك
19,0	20,4	20,8	17,2	16,1	العمومي
34,8	32,3	31,3	34,3	37,6	الخاص
43,3	38,7	37,7	41,4	46,9	الإستثمار الخام
34	31,0	31,8	36,3	38,2	إجمالي تكوين رأس المال الثابت
9,2	7,8	5,9	5,1	8,6	تغير المخزونات
46,1	47,2	47,9	48,5	46,3	إجمالي الإدخار الداخلي

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

الجدول 1 : مصادر و إستخدامات الموارد بالأسعار الجارية

2015	2014	2013	2012	2011	
(بمليار دينار)					
16 591,9	17 242,5	16 650,2	16 208,7	14 588,5	إجمالي الناتج الداخلي
18 786,2	17 490,5	16 182,6	14 851,0	13 114,8	إجمالي الإنفاق الداخلي
10 300,8	9 629,6	8 955,5	8 504,5	7 563,4	الإستهلاك
3 446,8	3 364,9	3 185,7	3 293,5	3 015,2	العمومي
6 854,0	6 264,7	5 769,8	5 211,0	4 548,2	الخاص
8 485,4	7 860,9	7 227,1	6 346,5	5 551,4	الإستثمار الخام
7 159,4	6 342,8	5 690,9	4 992,4	4 620,3	إجمالي تكوين رأس المال الثابت
1 326,0	1 518,1	1 536,2	1 354,1	931,1	تغير المخزونات
6 291,1	7 612,9	7 694,7	7 704,2	7 025,1	إجمالي الإذخار الداخلي
(بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج الداخلي الخام)					
100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	إجمالي الناتج الداخلي
113,2	101,4	97,2	91,6	89,9	إجمالي الإنفاق الداخلي
62,1	55,8	53,8	52,5	51,8	الإستهلاك
20,8	19,5	19,1	20,3	20,7	العمومي
41,3	36,3	34,7	32,1	31,2	الخاص
51,1	45,6	43,4	39,2	38,1	الإستثمار الخام
43,1	36,8	34,2	30,8	31,7	إجمالي تكوين رأس المال الثابت
8,0	8,8	9,2	8,4	6,4	تغير المخزونات
37,9	44,2	46,2	47,5	48,2	إجمالي الإذخار الداخلي

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

الجدول 1/16 : ميزان المدفوعات مقدر بالدولار

2013*	2012	2011	2010	2009	
(بملايير الدولارات الأمريكية ؛ بإستثناء تعليمات مخالفة)					
0,831	12,418	17,766	12,149	0,402	الرصيد الخارجي الجاري
9,384	20,167	25,961	18,205	7,784	الميزان التجاري
64,377	71,736	72,888	57,090	45,186	الصادرات (f.o.b)
63,327	70,583	71,661	56,121	44,415	المحروقات
1,050	1,153	1,227	0,969	0,771	أخرى
-54,993	-51,569	-46,927	-38,885	-37,402	الواردات (f.o.b)
-6,825	-7,006	-8,805	-8,340	-8,696	خدمات، خارج دخل العوامل، صافي
3,914	3,822	3,745	3,567	2,986	دائن
-10,739	-10,828	-12,550	-11,907	-11,682	مدين
-4,514	-3,906	-2,039	-0,366	-1,318	دخل العوامل، صافي
3,548	3,733	4,453	4,598	4,746	دائن
-8,062	-7,639	-6,492	-4,964	-6,064	مدين
-0,067	-0,134	-0,241	-0,110	-0,173	دفع الفوائد
-7,995	-7,505	-6,251	-4,854	-5,891	أخرى
-5,911	-6,342	-4,970	-3,930	-3,920	منها : حصة شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات
2,786	3,163	2,649	2,650	2,632	تحويلات، صافية
-0,967	-0,361	2,375	3,177	3,457	رصيد حساب رأس المال
	-0,009				حساب رأس المال
1,691	1,541	2,045	3,478	2,546	الإستثمار المباشر (الصافي)
-0,384	-0,587	-1,081	0,136	1,515	رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)
0,062	0,266	0,067	0,575	2,198	السحب
-0,446	-0,853	-1,148	-0,439	-0,683	الإهلاك
-2,274	-1,306	1,411	-0,437	-0,604	الأخطاء و السهو، صافي
0,134	12,057	20,141	15,326	3,859	الرصيد الإجمالي
-0,134	-12,057	-20,141	-15,326	-3,859	التمويل
-0,239	-12,216	-20,035	-14,996	-2,278	زيادة الإحتياطيات الإجمالية (-)
0,167	0,195	0,102	-0,078	0,089	إعادة الشراء لدى صندوق النقد الدولي
				-1,670	حقوق أخرى للإستلام ناتجة عن التوظيف
-0,062	-0,036	-0,208	-0,252	0,000	مخصصات حقوق السحب الخاصة
					وضعية الإحتياطيات لدى صندوق النقد الدولي
					للتكبير :
194,012	190,661	182,224	162,221	148,910	الإحتياطيات الإجمالية (بدون ذهب)
35,419	36,667	36,765	38,326	36,405	بعدد أشهر إستيراد السلع والخدمات من غير العوامل
109,550	111,045	112,943	80,150	62,250	سعر الوحدة لصادرات البترول الخام (دولار أمريكي/برميل)

* وضعية مؤقتة

المصدر : بنك الجزائر ؛ المديرية العامة للجمارك

الجدول 1/16 : ميزان المدفوعات مقدر بالدولار الأمريكي

2015 *	2014	2013	2012	2011	
(بمليار دولار أمريكي ؛ بإستثناء تعديلات مخالفة)					
-27,476	-9,277	1,153	12,418	17,766	الرصيد الخارجي الجاري
-18,083	0,459	9,880	20,167	25,961	الميزان التجاري
34,566	60,129	64,867	71,736	72,888	الصادرات (f.o.b)
33,081	58,462	63,816	70,583	71,661	المحروقات
1,485	1,667	1,051	1,153	1,227	أخرى (خارج المحروقات)
-52,649	-59,670	-54,987	-51,569	-46,927	الواردات (f.o.b)
-7,522	-8,141	-6,998	-7,006	-8,805	خدمات، خارج دخل العوامل، صافي
3,482	3,555	3,778	3,822	3,745	دائن
-11,004	-11,696	-10,776	-10,828	-12,55	مدين
-4,435	-4,814	-4,521	-3,906	-2,039	دخل العوامل، صافي
2,192	3,232	3,548	3,733	4,453	دائن
-6,627	-8,046	-8,069	-7,639	-6,492	مدين
-0,124	-0,045	-0,067	-0,134	-0,241	دفع الفوائد
-6,503	-8,001	-8,002	-7,505	-6,251	أخرى
-3,721	-5,256	-5,911	-6,342	-4,97	منها : حصة شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات
2,564	3,219	2,792	3,163	2,649	تحويلات، صافية
-0,061	3,396	-1,020	-0,361	2,375	رصيد حساب رأس المال
0,000	-0,003	0,000	-0,009		حساب رأس المال
-0,691	1,525	1,961	1,541	2,045	الإستثمار المباشر (الصافي)
-0,459	0,517	-0,384	-0,587	-1,081	رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)
0,001	0,748	0,165	0,266	0,067	السحب
-0,460	-0,231	-0,549	-0,853	-1,148	الإحتلاك
1,089	1,357	-2,597	-1,306	1,411	الأخطاء و السهو، صافي
-27,537	-5,881	0,133	12,057	20,141	الرصيد الإجمالي
27,537	5,881	-0,133	-12,057	-20,141	التمويل
27,242	5,556	-0,239	-12,216	-20,035	زيادة الإحتياطيات الإجمالية (-)
0,191	0,347	0,168	0,195	0,102	إعادة الشراء لدى صندوق النقد الدولي
0,104	-0,022	-0,062	-0,036	-0,208	حقوق أخرى للإستلام ناتجة عن التوظيف
					مخصصات حقوق السحب الخاصة
					وضعية الإحتياطيات لدى صندوق النقد الدولي
للتذكير :					
144,133	178,938	194,012	190,661	182,224	الإحتياطيات الإجمالية (بدون ذهب)
27,172	30,088	35,402	36,667	36,765	بعدد أشهر إستيراد السلع و الخدمات من غير العوامل
53,066	100,234	108,971	111,045	112,943	سعر الوحدة لصادرات البترول الخام (دولار أمريكي/برميل)

مؤشرات أسعار الاستهلاك وكميات الإنتاج وحجم الواردات وأسعار النفط

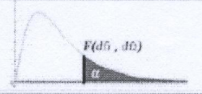
الأشهر	pdp	cpi	QP	M
جوييه-12	99.6	162.5	20.866	4297.41
أوت-12	109.5	165.2	20.866	4297.41
سبتمبر-12	110.7	166	20.866	4297.41
أكتوبر-12	108.4	168.9	20.866	4297.41
نوفمبر-12	106.9	166.8	20.866	4297.41
ديسمبر-12	106.6	167.3	20.866	4297.41
جانففيه-13	109.3	169.9	18.51	4582
فيفرييه-13	112.8	170	18.51	4582
مارس-13	106.4	170.8	18.51	4582
أفريل-13	101.1	170.1	18.51	4582
مي-13	100.7	169.5	18.51	4582
جوان-13	101	169.3	18.51	4582
جوييه-13	104.4	169.7	18.51	4582
أوت-13	107.5	170.7	18.51	4582
سبتمبر-13	108.7	170.8	18.51	4582
أكتوبر-13	106.7	170.5	18.51	4582
نوفمبر-13	105	170.2	18.51	4582
ديسمبر-13	107.7	171.5	18.51	4582
جانففيه-14	104.7	173.4	15.375	4972.5
فيفرييه-14	105.4	173.8	15.375	4972.5
مارس-14	104.2	174.6	15.375	4972.5
أفريل-14	104.2	173.3	15.375	4972.5
مي-14	105.4	174.2	15.375	4972.5
جوان-14	107.9	176.2	15.375	4972.5
جوييه-14	105.6	177.1	15.375	4972.5
أوت-14	100.8	177.3	15.375	4972.5
سبتمبر-14	96	178.9	15.375	4972.5
أكتوبر-14	85.1	182.1	15.375	4972.5
نوفمبر-14	75.6	181.6	15.375	4972.5
ديسمبر-14	59.5	179.5	15.375	4972.5
جانففيه-15	44.4	181.7	16.91	4387.41
فيفرييه-15	54.1	183.8	16.91	4387.41
مارس-15	52.5	182.9	16.91	4387.41
أفريل-15	57.3	183.1	16.91	4387.41
مي-15	62.2	183.8	16.91	4387.41
جوان-15	60.2	182.9	16.91	4387.41
جوييه-15	54.2	183.1	16.91	4387.41
أوت-15	45.5	184.8	16.91	4387.41
سبتمبر-15	44.8	188.3	16.91	4387.41
أكتوبر-15	45	187.4	16.91	4387.41
نوفمبر-15	40.5	185.9	16.91	4387.41
ديسمبر-15	33.6	186.4	16.91	4387.41

Table de la Loi de Student – Test t

Seuil de risque α (bilatéral)														
DDL	0,9	0,8	0,7	0,6	0,5	0,4	0,3	0,2	0,1	0,05	0,02	0,01	0,005	0,001
1	0,1584	0,3249	0,5095	0,7265	1	1,3164	1,9626	3,0777	6,3139	12,706	31,821	63,656	127,32	636,58
2	0,1421	0,2887	0,4447	0,6172	0,8166	1,0607	1,3862	1,8856	2,92	4,3027	6,9645	9,925	14,089	31,6
3	0,1366	0,2767	0,4242	0,5844	0,7649	0,9785	1,2496	1,6377	2,3534	3,1824	4,5407	5,8408	7,4532	12,924
4	0,1338	0,2707	0,4142	0,5686	0,7407	0,941	1,1896	1,5332	2,1318	2,7765	3,7469	4,6041	5,5915	8,6101
5	0,1322	0,2672	0,4082	0,5694	0,7267	0,9195	1,1558	1,4759	2,015	2,5705	3,3649	4,0321	4,7733	6,8685
6	0,1311	0,2648	0,4043	0,5634	0,7176	0,9057	1,1342	1,4398	1,9432	2,4469	3,1427	3,7074	4,3168	5,9887
7	0,1303	0,2632	0,4015	0,5491	0,7111	0,896	1,1192	1,4149	1,8945	2,3645	2,9979	3,4995	4,0294	5,4081
8	0,1297	0,2619	0,3995	0,5469	0,7064	0,8889	1,1081	1,3968	1,8695	2,306	2,8955	3,3554	3,8325	5,0414
9	0,1293	0,261	0,3979	0,5436	0,7027	0,8834	1,0997	1,383	1,8331	2,2622	2,8214	3,2498	3,6895	4,7809
10	0,1289	0,2602	0,3966	0,5415	0,6998	0,8791	1,0931	1,3722	1,8125	2,2281	2,7638	3,1693	3,5814	4,5868
11	0,1286	0,2596	0,3956	0,5399	0,6974	0,8755	1,0877	1,3634	1,7959	2,201	2,7181	3,1058	3,4956	4,4369
12	0,1283	0,259	0,3947	0,5386	0,6955	0,8726	1,0832	1,3562	1,7823	2,1788	2,681	3,0615	3,4284	4,3178
13	0,1281	0,2586	0,394	0,5375	0,6938	0,8702	1,0795	1,3502	1,7709	2,1604	2,6603	3,0423	3,3725	4,2209
14	0,128	0,2582	0,3933	0,5366	0,6924	0,8681	1,0763	1,345	1,7613	2,1448	2,6245	2,9768	3,3251	4,1403
15	0,1278	0,2579	0,3928	0,5357	0,6912	0,8662	1,0736	1,3406	1,7531	2,1315	2,6025	2,9461	3,286	4,0728
16	0,1277	0,2576	0,3923	0,535	0,6901	0,8647	1,0711	1,3368	1,7459	2,1199	2,5835	2,9208	3,252	4,0149
17	0,1276	0,2573	0,3919	0,5344	0,6892	0,8633	1,069	1,3334	1,7396	2,1096	2,5669	2,8982	3,2224	3,9651
18	0,1274	0,2571	0,3915	0,5338	0,6884	0,862	1,0672	1,3304	1,7341	2,1009	2,5524	2,8784	3,1966	3,9211
19	0,1274	0,2569	0,3912	0,5333	0,6876	0,861	1,0658	1,3277	1,7291	2,093	2,5395	2,8609	3,1731	3,8833
20	0,1273	0,2567	0,3909	0,5329	0,6867	0,86	1,064	1,3253	1,7247	2,086	2,528	2,8453	3,1534	3,8496
21	0,1272	0,2566	0,3906	0,5325	0,6864	0,8591	1,0627	1,3232	1,7207	2,0796	2,5176	2,8314	3,1352	3,8193
22	0,1271	0,2564	0,3904	0,5321	0,6858	0,8583	1,0614	1,3212	1,7171	2,0739	2,5083	2,8188	3,1188	3,7922
23	0,1271	0,2563	0,3902	0,5317	0,6853	0,8575	1,0603	1,3196	1,7139	2,0687	2,4999	2,8073	3,104	3,7676
24	0,127	0,2562	0,39	0,5314	0,6848	0,8569	1,0593	1,3178	1,7109	2,0639	2,4922	2,797	3,0905	3,7454
25	0,1269	0,2561	0,3898	0,5312	0,6844	0,8562	1,0584	1,3163	1,7081	2,0595	2,4851	2,7874	3,0782	3,7251
26	0,1269	0,256	0,3896	0,5309	0,684	0,8557	1,0575	1,315	1,7056	2,0555	2,4786	2,7787	3,0669	3,7067
27	0,1268	0,2559	0,3894	0,5306	0,6837	0,8551	1,0567	1,3138	1,7033	2,0518	2,4727	2,7707	3,0565	3,6895
28	0,1268	0,2558	0,3893	0,5304	0,6834	0,8546	1,056	1,3125	1,7011	2,0484	2,4671	2,7633	3,047	3,6739
29	0,1268	0,2557	0,3892	0,5302	0,683	0,8542	1,0553	1,3114	1,6991	2,0452	2,462	2,7564	3,038	3,6595
30	0,1267	0,2556	0,389	0,53	0,6828	0,8538	1,0547	1,3104	1,6973	2,0423	2,4573	2,75	3,0298	3,646
31	0,1267	0,2555	0,3889	0,5298	0,6825	0,8534	1,0541	1,3095	1,6955	2,0396	2,4528	2,744	3,0221	3,6336
32	0,1267	0,2554	0,3888	0,5297	0,6822	0,853	1,0535	1,3086	1,6939	2,0369	2,4487	2,7385	3,0149	3,6218
33	0,1266	0,2554	0,3887	0,5295	0,682	0,8526	1,053	1,3077	1,6924	2,0345	2,4448	2,7333	3,0082	3,6109
34	0,1266	0,2553	0,3886	0,5294	0,6818	0,8523	1,0525	1,307	1,6909	2,0322	2,4411	2,7284	3,002	3,6007
35	0,1266	0,2553	0,3885	0,5292	0,6816	0,852	1,052	1,3062	1,6896	2,0301	2,4377	2,7238	2,9961	3,5911
36	0,1266	0,2552	0,3884	0,5291	0,6814	0,8517	1,0516	1,3055	1,6883	2,0281	2,4345	2,7195	2,9905	3,5821
37	0,1266	0,2552	0,3883	0,5289	0,6812	0,8514	1,0512	1,3049	1,6871	2,0262	2,4314	2,7154	2,9853	3,5737
38	0,1266	0,2551	0,3882	0,5288	0,681	0,8512	1,0508	1,3042	1,686	2,0244	2,4286	2,7116	2,9803	3,5657
39	0,1266	0,2551	0,3882	0,5287	0,6808	0,8509	1,0504	1,3036	1,6849	2,0227	2,4259	2,7079	2,9756	3,5581
40	0,1266	0,255	0,3881	0,5286	0,6807	0,8507	1,05	1,3031	1,6839	2,0211	2,4233	2,7045	2,9712	3,551
41	0,1264	0,255	0,388	0,5285	0,6805	0,8505	1,0497	1,3025	1,6829	2,0195	2,4208	2,7012	2,967	3,5443
42	0,1264	0,255	0,388	0,5284	0,6804	0,8503	1,0494	1,302	1,682	2,0181	2,4185	2,6981	2,963	3,5371
43	0,1264	0,2549	0,3879	0,5283	0,6802	0,8501	1,0491	1,3016	1,6811	2,0167	2,4163	2,6951	2,9592	3,5316
44	0,1264	0,2549	0,3878	0,5282	0,6801	0,8499	1,0488	1,3011	1,6802	2,0154	2,4141	2,6923	2,9555	3,5258
45	0,1264	0,2549	0,3878	0,5281	0,68	0,8497	1,0485	1,3007	1,6794	2,0141	2,4121	2,6896	2,9521	3,5203
46	0,1264	0,2548	0,3877	0,5281	0,6799	0,8495	1,0482	1,3002	1,6787	2,0129	2,4102	2,687	2,9488	3,5149
47	0,1263	0,2548	0,3877	0,528	0,6797	0,8493	1,0479	1,2996	1,6779	2,0117	2,4083	2,6846	2,9456	3,5099
48	0,1263	0,2548	0,3876	0,5279	0,6796	0,8492	1,0478	1,2994	1,6772	2,0106	2,4066	2,6822	2,9426	3,505
49	0,1263	0,2547	0,3876	0,5278	0,6795	0,849	1,0475	1,2991	1,6765	2,0096	2,4049	2,68	2,9397	3,5005
50	0,1263	0,2547	0,3875	0,5278	0,6794	0,8489	1,0473	1,2987	1,6759	2,0086	2,4033	2,6778	2,937	3,496
60	0,1262	0,2546	0,3872	0,5272	0,6786	0,8477	1,0455	1,2958	1,6705	2,0003	2,3901	2,6603	2,9146	3,4802
70	0,1261	0,2543	0,3869	0,5268	0,678	0,8468	1,0442	1,2938	1,6669	1,9944	2,3808	2,6479	2,8987	3,463
80	0,1261	0,2542	0,3867	0,5265	0,6776	0,8461	1,0432	1,2922	1,6641	1,9901	2,3739	2,6387	2,891	3,4464
90	0,126	0,2541	0,3865	0,5263	0,6772	0,8455	1,0424	1,291	1,662	1,9867	2,3685	2,6316	2,8779	3,4319
100	0,126	0,254	0,3864	0,5261	0,677	0,8452	1,0418	1,2901	1,6602	1,984	2,3642	2,6259	2,8707	3,4205
110	0,126	0,254	0,3863	0,5259	0,6767	0,8449	1,0413	1,2893	1,6585	1,9818	2,3607	2,6213	2,8648	3,4111
120	0,1259	0,2539	0,3862	0,5258	0,6765	0,8446	1,0409	1,2886	1,6576	1,9799	2,3578	2,6174	2,8599	3,4034
130	0,1259	0,2539	0,3862	0,5257	0,6764	0,8444	1,0405	1,2881	1,6561	1,9784	2,3554	2,6142	2,8557	3,3967
140	0,1259	0,2538	0,3861	0,5256	0,6762	0,8442	1,0403	1,2876	1,6558	1,9771	2,3533	2,6114	2,8522	3,3913
150	0,1257	0,2537	0,386	0,5254	0,676	0,844	1,0364	1,2876	1,6449	1,96	2,3264	2,5759	2,8072	3,2908

جدول فیشر

F Table for $\alpha = 0.05$



$d_1 \backslash d_2$	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	12	15	20	24	30	40	60	120	∞
1	161.44 76	199.50 00	215.70 73	224.58 32	230.16 19	233.99 60	236.76 84	238.88 27	240.54 33	241.88 17	242.99 60	243.84 99	244.51 31	245.05 18	245.50 51	245.84 32	246.19 57	246.55 26	246.81 44
2	18.512 8	19.000 0	19.164 3	19.248 8	19.298 4	19.329 5	19.352 2	19.371 0	19.384 8	19.395 9	19.412 3	19.429 1	19.445 8	19.454 1	19.462 4	19.470 7	19.477 1	19.483 4	19.489 7
3	10.128 0	9.5521	9.2766	9.1172	9.0135	8.9496	8.8967	8.8452	8.8123	8.7855	8.7448	8.7029	8.6602	8.6385	8.6166	8.5944	8.5720	8.5494	8.5264
4	7.7088	6.9443	6.5914	6.3882	6.2561	6.1631	6.0942	6.0410	5.9983	5.9644	5.9117	5.8778	5.8325	5.7744	5.7459	5.7170	5.6877	5.6581	5.6281
5	6.6070	5.7861	5.4095	5.1922	5.0503	4.9503	4.8759	4.8183	4.7725	4.7351	4.6777	4.6188	4.5581	4.5272	4.4857	4.4638	4.4314	4.3985	4.3650
6	5.9874	5.1433	4.7571	4.5337	4.3874	4.2839	4.2067	4.1488	4.0990	4.0600	3.9999	3.9381	3.8743	3.8415	3.8082	3.7743	3.7398	3.7047	3.6689
7	5.5914	4.7374	4.3468	4.1203	3.9715	3.8660	3.7870	3.7257	3.6787	3.6365	3.5747	3.5107	3.4445	3.4105	3.3750	3.3404	3.3043	3.2674	3.2298
8	5.3177	4.4590	4.0662	3.8370	3.6875	3.5806	3.5005	3.4381	3.3881	3.3472	3.2839	3.2184	3.1503	3.1152	3.0794	3.0428	3.0053	2.9669	2.9276
9	5.1174	4.2565	3.8625	3.6331	3.4831	3.3738	3.2927	3.2296	3.1789	3.1373	3.0729	3.0061	2.9385	2.9025	2.8657	2.8285	2.7912	2.7524	2.7127
10	4.9648	4.1028	3.7083	3.4787	3.3283	3.2172	3.1355	3.0711	3.0204	2.9782	2.9130	2.8450	2.7764	2.7392	2.6996	2.6600	2.6211	2.5801	2.5379
11	4.8443	3.9823	3.5874	3.3577	3.2070	3.0948	3.0123	2.9480	2.8962	2.8536	2.7876	2.7186	2.6494	2.6116	2.5690	2.5280	2.4881	2.4468	2.4045
12	4.7472	3.8853	3.4903	3.2605	3.1095	2.9961	2.9134	2.8486	2.7964	2.7534	2.6870	2.6176	2.5480	2.5100	2.4666	2.4242	2.3824	2.3391	2.2942
13	4.6671	3.8056	3.4105	3.1807	3.0295	2.9159	2.8329	2.7680	2.7154	2.6720	2.6052	2.5354	2.4654	2.4272	2.3834	2.3400	2.2966	2.2524	2.2064
14	4.6001	3.7389	3.3439	3.1140	2.9627	2.8489	2.7657	2.6998	2.6468	2.6030	2.5358	2.4656	2.3952	2.3568	2.3120	2.2680	2.2234	2.1781	2.1311
15	4.5431	3.6823	3.2874	3.0575	2.9060	2.7920	2.7085	2.6424	2.5890	2.5448	2.4772	2.4066	2.3358	2.2972	2.2516	2.2066	2.1611	2.1151	2.0671
16	4.4940	3.6337	3.2389	3.0090	2.8573	2.7431	2.6593	2.5929	2.5391	2.4945	2.4266	2.3556	2.2844	2.2456	2.1996	2.1538	2.1071	2.0601	2.0111
17	4.4513	3.5915	3.1968	2.9669	2.8150	2.6997	2.6157	2.5489	2.4948	2.4499	2.3817	2.3103	2.2388	2.1998	2.1536	2.1066	2.0591	2.0111	1.9611
18	4.4130	3.5546	3.1599	2.9300	2.7779	2.6624	2.5782	2.5110	2.4565	2.4111	2.3425	2.2707	2.1989	2.1596	2.1131	2.0656	2.0171	1.9681	1.9171
19	4.3807	3.5219	3.1274	2.8975	2.7452	2.6295	2.5451	2.4776	2.4227	2.3770	2.3080	2.2358	2.1636	2.1240	2.0761	2.0271	1.9771	1.9271	1.8751
20	4.3411	3.4828	3.0884	2.8585	2.7060	2.5901	2.5055	2.4378	2.3825	2.3364	2.2670	2.1944	2.1216	2.0816	2.0331	1.9836	1.9331	1.8821	1.8291
21	4.3248	3.4660	3.0717	2.8418	2.6891	2.5730	2.4882	2.4203	2.3648	2.3184	2.2486	2.1756	2.1024	2.0621	2.0131	1.9631	1.9121	1.8611	1.8071
22	4.3009	3.4434	3.0491	2.8192	2.6663	2.5501	2.4651	2.3969	2.3411	2.2942	2.2240	2.1506	2.0770	2.0364	1.9861	1.9351	1.8841	1.8321	1.7781
23	4.2793	3.4211	3.0200	2.7901	2.6370	2.5207	2.4355	2.3670	2.3109	2.2636	2.1931	2.1193	2.0452	2.0044	1.9531	1.9011	1.8491	1.7961	1.7411
24	4.2597	3.4018	3.0008	2.7703	2.6170	2.5006	2.4153	2.3466	2.2902	2.2426	2.1718	2.0976	2.0231	1.9820	1.9301	1.8771	1.8241	1.7701	1.7141
25	4.2417	3.3832	2.9812	2.7505	2.5970	2.4805	2.3951	2.3261	2.2694	2.2215	2.1503	2.0756	1.9999	1.9586	1.9051	1.8511	1.7971	1.7421	1.6851
26	4.2251	3.3660	2.9620	2.7307	2.5770	2.4604	2.3750	2.3057	2.2487	2.1994	2.1278	2.0526	1.9766	1.9349	1.8801	1.8251	1.7701	1.7141	1.6571
27	4.2100	3.3511	2.9460	2.7129	2.5590	2.4423	2.3568	2.2872	2.2299	2.1799	2.1078	2.0322	1.9558	1.9136	1.8581	1.8021	1.7461	1.6891	1.6311
28	4.1960	3.3404	2.9349	2.7011	2.5470	2.4302	2.3446	2.2748	2.2171	2.1667	2.0942	2.0182	1.9414	1.8987	1.8421	1.7851	1.7281	1.6701	1.6111
29	4.1830	3.3277	2.9240	2.6914	2.5370	2.4201	2.3344	2.2644	2.2064	2.1556	2.0826	1.9962	1.9189	1.8758	1.8181	1.7601	1.7021	1.6431	1.5831
30	4.1700	3.3158	2.9123	2.6816	2.5270	2.4100	2.3242	2.2540	2.1957	2.1445	2.0711	1.9844	1.9066	1.8631	1.8041	1.7451	1.6861	1.6261	1.5651
40	4.0847	3.2317	2.8387	2.6060	2.4510	2.3339	2.2480	2.1776	2.1189	2.0672	1.9933	1.9059	1.8276	1.7831	1.7231	1.6631	1.6021	1.5401	1.4771
60	4.0011	3.1504	2.7581	2.5250	2.3690	2.2518	2.1657	2.0950	2.0359	1.9837	1.9084	1.8206	1.7418	1.6961	1.6351	1.5741	1.5121	1.4491	1.3851
120	3.9201	3.0718	2.6802	2.4470	2.2910	2.1737	2.0874	2.0164	1.9569	1.9043	1.8286	1.7404	1.6612	1.6151	1.5531	1.4911	1.4281	1.3641	1.2991
∞	3.8415	2.9957	2.6048	2.3716	2.2156	2.0982	2.0119	1.9407	1.8800	1.8272	1.7511	1.6626	1.5831	1.5361	1.4731	1.4101	1.3461	1.2811	1.2151